DFM
سوق دبي المالي

شركة سوق دبي المالي (ش.م.ع)

التقرير المتكامل

2024

شركة سوق دبي المالي (ش.م.ع)

التقرير المتكامل 2024

Dubai Financial Market, P.O.Box: 9700
Dubai UAE. T: +971 4 305 5555
Email: customerservice@dfm.ae | Website: www.dfm.ae

إخلاء مسؤولية

يسعى سوق دبي المالي (DFM) جاهدًا لتوفير ونشر بيانات ومعلومات آنية صحيحة، إلا أنه لا يضمن توقيتها أو دقتها، وهي لأغراض المعرفة فقط. لا يتحمل سوق دبي المالي أي مسؤولية عن أي نقصان أو خطأ أو تأخير في البيانات والمعلومات المنشورة. وبالتالي، لا يتحمل سوق دبي المالي مسؤولية أي مطالبة أو خسارة، مهما كان نوعها، قد تنشأ بشكل مباشر أو غير مباشر، نتيجة استخدام البيانات والمعلومات المتاحة في سوق دبي المالي أو في أي من منشوراته.

حقوق النشر © 2024 سوق دبي المالي (ش.م.ع). جميع الحقوق محفوظة. نُشر هذا التقرير في 15 مارس



صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي

قائمة المحتويات

01 **لمحة عامة**

08 لمحة عن الشركة
12 المركز المالي العالمي على مستوى المنطقة
14 قصة نجاحنا
16 تسليط الضوء على أحداث عام 2024
18 أبرز منجزات سوق دبي المالي في العام 2024
19 لماذا تستثمر في شركة سوق دبي المالي
20 الإدارة التنفيذية

02 **التقرير الاستراتيجي**

26 كلمة رئيس مجلس الإدارة
28 رسالة الرئيس التنفيذي
30 نموذج العمل
32 أولوياتنا الاستراتيجية
35 البيئة الاقتصادية والتنظيمية
38 أداء سوق دبي المالي
42 رسالة الرئيس التنفيذي المالي
44 إدارة المخاطر
49 المبادرات والاكتتابات العامة الخاصة بالمستثمرين

03 **نهج الاستدامة**

60 نهجنا نحو الاستدامة
64 حوكمة الاستدامة
66 الملكية الفاعلة
69 موظفونا ومجتمعنا
75 الإدارة البيئية وإدارة الموارد

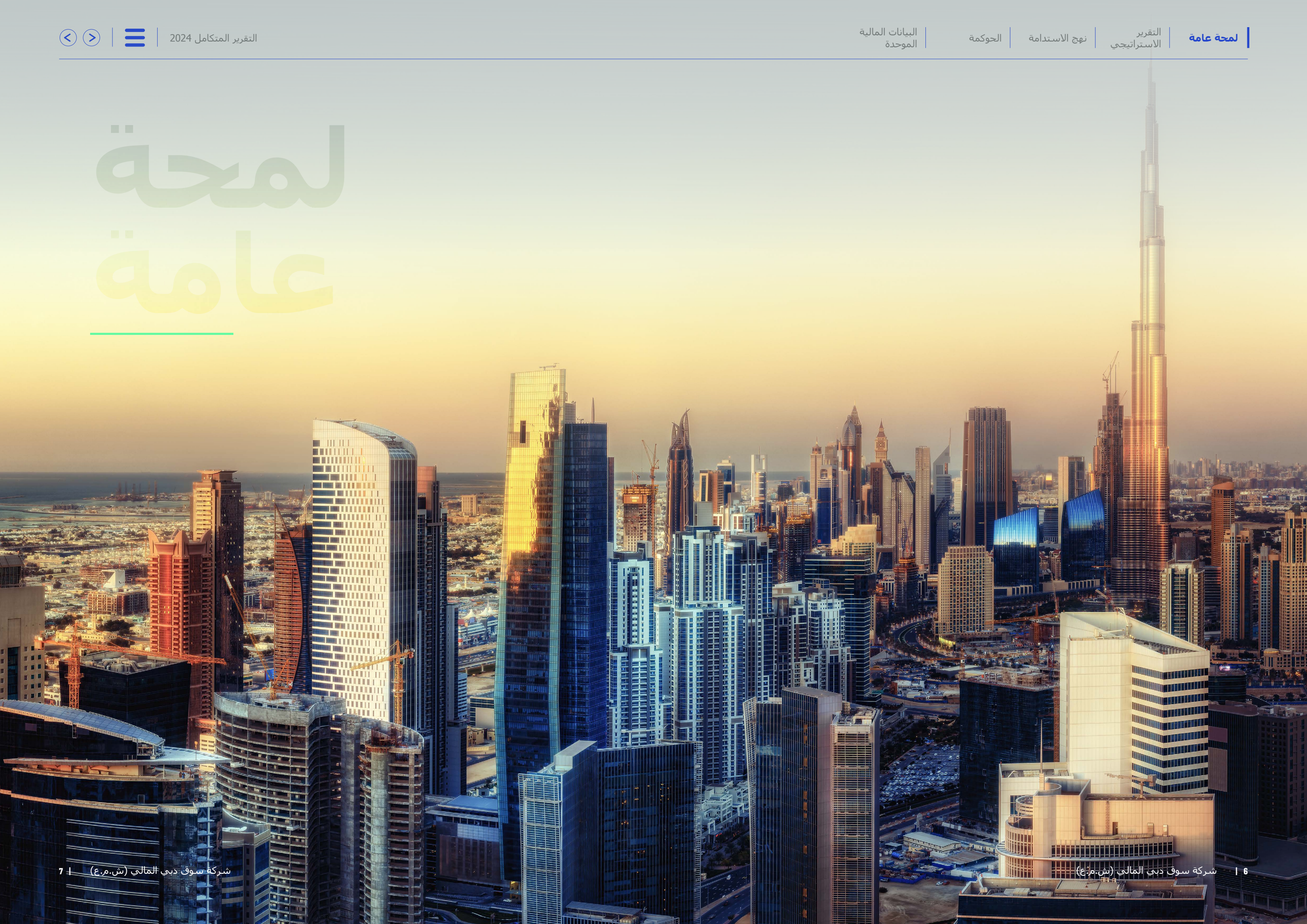
04 **الحوكمة**

78 تقرير حوكمة الشركات
105 تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

05 **التقرير والبيانات المالية الموحدة**

108 تقرير مدقق الحسابات المستقل
112 بيان المركز المالي الموحد
113 بيان الربح أو الخسارة الموحد
114 بيان الدخل الشامل الموحد
115 بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
116 بيان التدفقات النقدية الموحد

لمحة عامة



لمحة عن الشركة

منذ تأسيسه في عام 2000، أصبح سوق دبي المالي (ويُشار إليه فيما بعد بـ "السوق" أو "DFM") السوق المالي الرائد على مستوى المنطقة، مستقطباً المستثمرين من أنحاء العالم سواء من المؤسسات أو الأفراد الراغبين في تسريع وتيرة تنمية ثرواتهم وأعمالهم، ومعززاً مكانة دبي كمركزٍ للتميز والنمو.

يسترشد سوق دبي المالي في توجهاته بالرؤية الطموحة لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، كما أنه يعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية. ويوفر السوق منصاتٍ متعددة رائدة تتيح الاستفادة من خدمات جمع الأموال وإدراج وتداول أنواع مختلفة من الأوراق المالية وفئات الأصول. يوفر السوق ربطاً سلساً بين مختلف الأطراف المعنية في السوق محلياً وإقليمياً وعالمياً، نتيجةً لتكامل عملياته مع كلٍ من شركاته التابعة، شركة دبي للمقاصة ودبي للإيداع والبورصة الشقيقة ناسداك دبي.

رسالتنا

نساهم في تعزيز نمو اقتصاد دبي من خلال دور السوق الملموس في توطيد مكانة دبي كمركزٍ عالمي للأسواق المالية، ونُتيح لكافة المتعاملين وصولاً سلساً إلى الأسواق المالية من خلال منظومة أسواق مالية ذكية وحيوية، بما يسهم في تنمية استثمارات وثروات الأفراد والشركات بصورة متسارعة ومُستدامة.

رؤيتنا

نؤمن بقدرتنا على تسريع وتيرة النمو ونؤمن كذلك بإمكانات الأفراد والشركات والأفكار والرؤى الطموحة.

قيمنا

الحرص:
نعمل بحرصٍ ودقة، ونؤمن أن التفاصيل تصنع الفارق.

الانفتاح:
ندرك أن العالم في حالة حراكٍ دائم، ومن ثم نسعى بدأبٍ للوصول إلى أفكار وآراء ووجهات نظر جديدة ومختلفة.

التعاون:
نعمل معاً يداً بيد من أجل النمو إذ نؤمن بأن ازدهار عملائنا يرتقي أيضاً بأعمالنا.

المثابرة:
نقوم بأعمالنا انطلاقاً من وضوح الهدف النهائي، ونعمل بعزم لا يلين للوصول إلى النتائج المرجوة.

الاستباقية:
نأخذ زمام المبادرة لإحداث التغيير.



الوجهة الأفضل عالمياً

حصدت دبي المركز الأول في جوائز "الخيار المفضل لدى المسافرين لعام 2024" تأكيداً على كونها أفضل وجهةٍ في العالم ضمن جوائز "أفضل الوجهات" التي يقدمها موقع "تريب أدفايزر" TripAdvisor، وذلك للعام الثالث على التوالي.

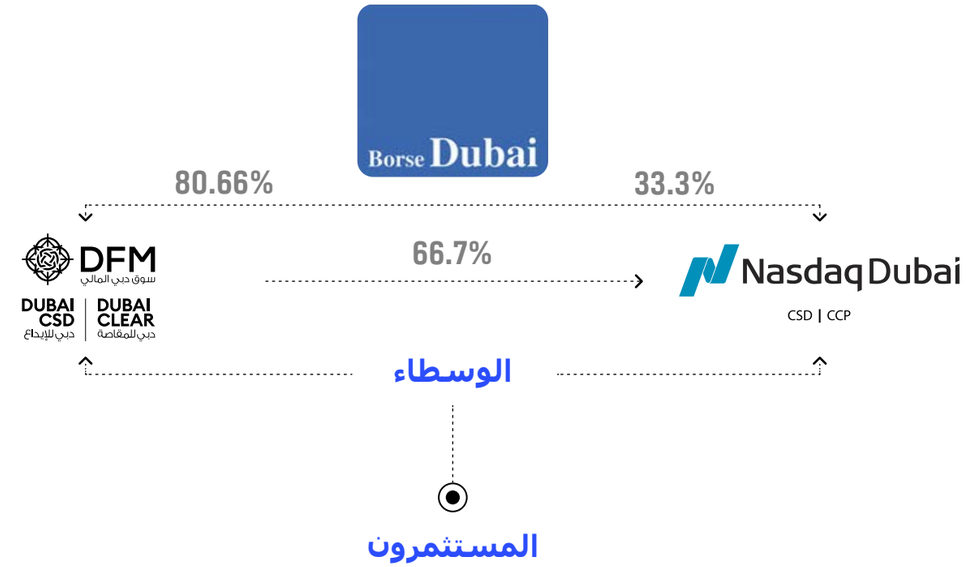
مؤشر المدن العالمية القوية (GPCI)

جاءت دبي في المركز الأول إقليمياً والسابع عالمياً في مؤشر "قوة المدن العالمية" لعام 2024.

أفضل الاقتصادات التنافسية

واحتلت الإمارات المركز السابع عالمياً ضمن أفضل الاقتصادات تنافسية لعام 2024 وفقاً لمركز التنافسية العالمية التابع للمعهد الدولي للتطوير الإداري (IMD)، متقدمةً بثلاث مراتب عن المركز العاشر الذي احتلته في عام 2023. كما حافظت على تصنيفها كأكثر الاقتصادات تنافسية على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للعام الثامن على التوالي.

لمحة عن أسواقنا



الجهات التنظيمية

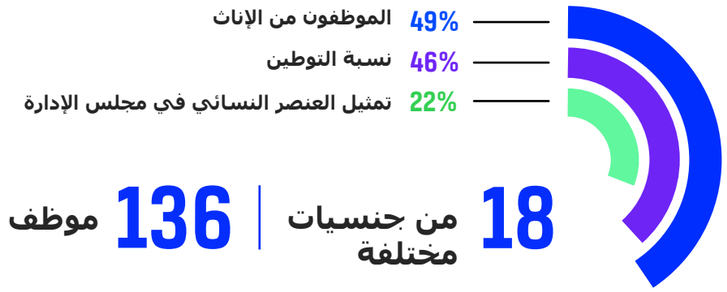
تلتزم شركة سوق دبي المالي بتوفير سوقٍ لتداول الأوراق المالية يلبي احتياجات الشركات المدرجة والوسطاء والمستثمرين ويتميز بالديناميكية والفعّالية وجودة الإطار التنظيمي، مع تيسير عمليات جمع الأموال.

وتُجرى العمليات في السوق وفقاً لأعلى المعايير، مع الالتزام الصارم بقواعد ولوائح هيئة الأوراق المالية والسلع (SCA) وسلطة دبي للخدمات المالية (DFSA) لضمان أعلى مستويات الامتثال والنزاهة.

هيئة الأوراق المالية والسلع (SCA):
يخضع سوق دبي المالي لرقابة هيئة الأوراق المالية والسلع، وهي جهة اتحادية تنظيمية ورقابية مستقلة في دولة الإمارات العربية المتحدة تتمتع بكافة الصلاحيات الرقابية والإشرافية والتنفيذية على السوق المالي وسوق السلع.

سلطة دبي للخدمات المالية (DFSA):
يقع مقر سلطة دبي للخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي، ويندرج ضمن مسؤولياتها تنظيم بورصة ناسداك دبي حيث تعمل كجهةٍ إشرافية مستقلة على الأوراق المالية. وتلتزم سلطة دبي للخدمات المالية بأعلى المعايير العالمية، كما تشرف على القائمة الرسمية للأوراق المالية وتوافق على نشرات الإصدار الخاصة بالجهات المُصدرة ضمن نطاق اختصاصها.

الموظفون





Nasdaq Dubai

بورصة ناسداك دبي هي إحدى مؤسسات السوق المرخصة لتداول الأدوات المالية، تدير أعمالها ضمن مركز دبي المالي العالمي كمركزٍ للبورصة وعمليات المقاصة المالية، وتخضع لتنظيم سلطة دبي للخدمات المالية (DFSA). إحدى السمات الرئيسية التي تميز ناسداك عن غيرها هي إطارها القانوني والتنظيمي المستقل، والذي يستند إلى القانون الإنجليزي، مما يعزز جاذبية دبي كمركزٍ مالي عالمي يربط بين أوروبا الغربية وشرق آسيا.

DUBAI CLEAR
دبي للمقاصة

تتولى دبي للمقاصة ذ.م.م. (Dubai Clear LLC) جميع عمليات سوق دبي المالي المتعلقة بالمقاصة والتسوية وإدارة المخاطر، بما يمكّن السوق من إدارة أعمال التقاص المركزي وتسوية صفقات الأوراق المالية.

DUBAI CSD
دبي للإيداع

دبي للإيداع ذ.م.م. (Dubai CSD)، التابعة والمملوكة بالكامل لسوق دبي المالي، هي أول شركةٍ مستقلة تقدم خدمات الإيداع المركزي للأوراق المالية في الإمارات، كما تشمل مسؤولياتها الحفظ الآمن للأوراق المالية المدرجة في السوق إلى جانب إدارة خدمات ما بعد التداول، من التسجيل ونقل الملكية والتسويات، بالإضافة إلى التعزيز المتواصل للعلاقات مع الشركات المدرجة.

المستثمرون

138,262
مستثمرين جدد

أكثر من
200+
جنسية

1.2MN
إجمالي عدد المستثمرين

50%
حصة المستثمرين الأجانب من إجمالي قيمة التداول

21%
الملكية الأجنبية من إجمالي القيمة السوقية

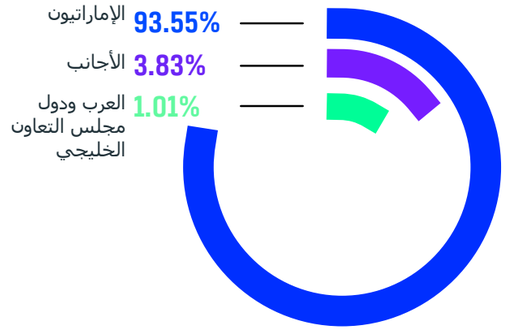
85%
نسبة المستثمرين الجدد من الأجانب

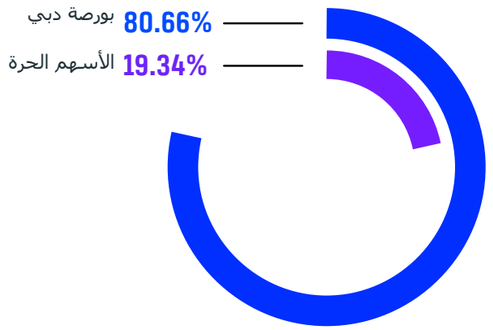
65%
حصة المستثمرين المؤسسيين من إجمالي قيمة التداول

المساهمون

الأسهم المُصدرة مقدرة بالدرهم الإماراتي
8 BILLION

عدد مساهمي الشركة
#26,114





المعلومات الخاصة بأسهم شركة سوق دبي المالي ش.م.ع

تاريخ الإدراج	مارس 2007	القيمة السوقية لشركة سوق دبي المالي (ش.م.ع) كما في 31 ديسمبر 2024	12 مليار درهم إماراتي
بورصة التداول	سوق دبي المالي	السعر في آخر يوم تداول من العام 2023	1.39 درهم إماراتي
رمز التداول	DFM	السعر في آخر يوم تداول من العام 2024	1.50 درهم إماراتي
رقم التعريف الدولي (ISIN)	AED000901010	نسبة التغير	7.914%
عدد الأسهم المصدرة	8 مليار سهم	أعلى سعر	1.62 درهم إماراتي
الحد الأعلى للملكية الأجنبية	49%	أدنى سعر	1.18 درهم إماراتي

مكون من مؤشر عالمي
FTSE4GOOD INDEX

أهم النتائج المالية التي حققتها شركة سوق دبي المالي
(ش.م.ع) خلال العام 2024 (بالمليون)

الإيرادات الموحدة
632.3 AED
15.5%

EBITDA
485.3 AED
19%

صافي الربح الموحد
409.3 AED
24%

مصادر إجمالي الإيرادات

إيرادات الاستثمار **44%**

إيرادات التداول **37%**

الإيرادات الأخرى **19%**



قصة نجاحنا

ساهم سوق دبي المالي على مدار أكثر من 23 عاماً مساهمةً محورية في صياغة مسيرة تحول دبي إلى مركزٍ مالي عالمي رائد. وقد أصبح سوق دبي المالي حجر الأساس في نمو اقتصاد الإمارة وتنوُّعه بتقديمه حلول مبتكرة، وإطلاق منتجات مالية جديدة وجذب استثماراتٍ متنوعة، وتعزيز ممارسات الحوكمة القوية

2000

تم تأسيس سوق دبي المالي كمؤسسة عامة ذات كيان قانوني مستقل بموجب المرسوم رقم 14/2000 الصادر عن حكومة دبي لتكون أول بورصة في الإمارات.

2006

أول بورصة إقليمية تتحول إلى شركة مساهمة عامة برأسمال قدره 8 مليارات درهم إماراتي، حيث تم طرح نسبة 20% من رأسمال السوق للاكتتاب العام وحظي بإقبال كبير، ووصلت قيمة الاكتتابات إلى ما يقارب 201 مليار درهم إماراتي.

2007

تم إدراج شركة سوق دبي المالي في السوق نفسه برمز تداول DFM، وأصبحت أول بورصة متوافقة مع الشريعة الإسلامية على مستوى العالم، وذلك في إطار رؤية حكومة دبي الطموحة لتحويل الإمارة إلى وجهةٍ عالمية رائدة في مجال التمويل الإسلامي.

2010

إجراء كافة العمليات مع ناسداك دبي، أدى إلى زيادة حيوية أسواق رأس المال في المنطقة، وتوفير خيارات أوسع للمستثمرين ضمن فئات أصول متنوعة، مع تسهيل الوصول إلى الأوراق المالية المدرجة في البورصتين باستعمال رقم مستثمر واحد.

2011

ارساء إستراتيجية البورصة الذكية لقيادة التحول الرقمي في قطاع أسواق رأس المال بفعالية، من خلال حلول مبتكرة أرست معايير جديدة لتجربة المستثمرين، بما فيها بطاقة آيفستر لتوزيع الأرباح النقدية ونظام الإفصاح الإلكتروني ومنصة الخدمات الإلكترونية وتطبيقات الأجهزة المحمولة.

2013

لعب سوق دبي المالي دوراً أساسياً في ترقية أسواق رأس المال في دولة الإمارات إلى فئة "الأسواق الناشئة" من قبل وكالات التصنيف الدولية مثل إم إس سي آي وستاندرد آند بورز داو جونز، وذلك من خلال المساهمة في إرساء أعلى المعايير وأفضل الممارسات الدولية، بما فيها مبادرة التسليم مقابل الدفع وإقراض واقتراض الأوراق المالية.

2014

أول بورصة تطلق استراتيجيةً خاصة بالاستدامة، والتي تهدف إلى تحويل سوق دبي المالي إلى بورصة مستدامة رائدة في المنطقة بحلول العام 2025 من خلال ترسيخ قيم مشتركة وطويلة الأجل لكافة المتعاملين في السوق.

2018

أول بورصة تطور منصة إلكترونية للاكتتاب، وهي حلٌ ذكي للاشتراك في الاكتتابات العامة يرتبط مباشرة مع البنوك المتلقية لطلبات الاكتتاب، ما يتيح الإدراج في أسرع وقتٍ ممكن بعد إنجاز الاكتتاب العام.

2019

وتأسيس صندوق للاكتتاب العام بقيمة 1 مليار درهم يركز على شركات التكنولوجيا، إلى جانب سلسلة من الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية التي تتبنى أفضل الممارسات العالمية.

2020

الإعلان عن تشكيل اللجنة العليا لتطوير أسواق رأس المال والبورصات في دبي، والتي تضمنت إدراج 10 شركات حكومية وخاصة، وإطلاق صندوق صانع السوق بقيمة 2 مليار درهم

2021

أول سوق إقليمي يتيح تداول مشتقات الأسهم الإقليمية (العقود الآجلة على الأسهم الفردية) في إطار خطة السوق لتنويع المنتجات المالية. وتم خلال العام ترقية أنظمة التداول والمراقبة والتسوية ونشر بيانات السوق والتحول الناجح إلى نظام الإطار المالي المتكامل NFF (من شركة ناسداك). وأيضاً إطلاق مؤشر الإمارات لحوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية والبيئية.

2021

استطاع سوق دبي المالي تحقيق نتائج قوية، حيث أدرج بنجاح 5 شركات جديدة، وأطلق مؤشراً عاماً جديداً، بالإضافة إلى جذب اهتمامٍ متزايد من المستثمرين الدوليين. كما شملت إنجازات السوق خلال العام تعزيز إمكانية الوصول إلى خدماته، وزيادة في الأنشطة الصانعة للسوق وفي تنويع المنتجات المالية، وهذا كله ساهم في ترسيخ قاعدة السوق من ناحيتي العمق والاتساع.

2022

2023

حقق سوق دبي المالي نشاطاً قوياً ونمواً ملحوظاً في حجم التداول بلغت نسبته 21.7% في المؤشر العام لسوق دبي المالي، ما عزز مكانته كواحدٍ من أفضل الأسواق أداءً على المستوى العالمي. كما شهد السوق نجاحاً لافتاً في إدراج شركتي "تاكسي دبي" و"الأنصاري للخدمات المالية"، وقد عكست هذه النتائج مكانة سوق دبي المالي كأهم سوق للاكتتابات العامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يُظهر هذا التوسع في قاعدة المستثمرين وأشكال التداول التزام السوق بتعزيز الابتكار وتسهيل الوصول إلى خدماته، مع تقديم قيمة مضافة لجميع الأطراف المعنية.

تسليط الضوء على أحداث عام 2024

حقق سوق دبي المالي في عام 2024 إنجازاتٍ بارزة شملت زخماً من الإدراجات للاكتتاب العام التي أنعشت منظومة أسواق رأس المال واستقطبت مجموعةً متنوعة من المستثمرين العالميين. كما أن إطلاق منصة "أرينا"، وهي منصةٌ مبتكرة لعروض الاكتتابات الخاصة الأولية، إلى جانب إبرام شراكاتٍ استراتيجية مع أبرز البورصات العالمية والمبتكرين في مجال التكنولوجيا المالية، ساهما في تعزيز إمكانية الوصول إلى خدمات السوق ودفع عجلة الابتكار. نظّم السوق أيضاً فعالياتٍ رفيعة المستوى لكبار المستثمرين تنوعت ما بين جولاتٍ ترويجية وقمم ومنتديات أبرزت مكانة دبي كمركزٍ للتميز في التعاملات المالية. هذه التطورات، إلى جانب الإصلاحات التنظيمية وزيادة الشفافية، تؤكد التزام سوق دبي المالي بالوصول لموقع الريادة بين الأسواق المالية المستدامة على مستوى المنطقة بحلول عام 2025.

JAN
- جلسة حوارية بالتعاون مع بورصة شنغهاي للأوراق المالية.

FEB
- اختتام ورشة العمل الأخيرة من برنامج مسرّع الاكتتابات العامة مع غرفة دبي.
- استضافة الندوة البحثية لشركة مورجان ستانلي كابيتال إنترناشيونال.
- انضمام شركة "أرقام للأوراق المالية" إلى سوق دبي المالي بصفتها صانع سوق.

MAR
- بدء تداول أسهم شركة "باركن" في سوق دبي المالي بعد نجاح اكتتابها العام الأولي.

MAY
- عقد شراكة استراتيجية بين سوق دبي المالي و"إس آي إكس" السويسرية لتعزيز الوصول إلى أسواق رأس المال.
- بدء تداول أسهم شركة "سبينس 1961 هولدينج بي إل سي" في سوق دبي المالي بعد نجاح اكتتابها العام.
- تنظيم قمة التكنولوجيا المالية 2024.
- منح شركة "أرقام للأوراق المالية" ترخيص مزاولة خدمة البيع على المكشوف المنظم من سوق دبي المالي.
- الإعلان عن "آيفستر"، المنصة الرقمية المبتكرة الجديدة مع التطبيق الخاص بها على الأجهزة المحمولة.
- استضافة النسخة الثانية من قمة أسواق رأس المال.
- إطلاق سوق دبي المالي منصة "أرينا" المتاحة لمجموعةٍ واسعة من الشركات الخاصة لأغراض جمع رأس المال والإدراج والاستثمار.

JUN
- تنفيذ جولات تعريفية للمستثمرين الدوليين في لندن بالتعاون مع مؤتمر بورصات دول مجلس التعاون الخليجي الذي نظمه بنك إتش اس بي سي HSBC.
- تنظيم فعالية "السندات والقروض والصكوك في الشرق الأوسط 2024".

AUG
- توقيع مذكرة تفاهم مع بورصة شنتشن الصينية لتعزيز التعاون المالي عبر الحدود.
- الإعلان عن شراكة مع منصة "إيتورو" التي تتيح لمستخدميها الفرصة للاستثمار في أبرز الشركات المدرجة في سوق دبي المالي.

SEP
- استضافة ورشة عمل حصرية بالتعاون مع شركة "مورجان ستانلي كابيتال إنترناشيونال" تناولت موضوعات مثل إدراج المؤشرات والتصنيفات المرتبطة بحوكمة الشركات والمسؤوليات الاجتماعية والبيئية.

OCT
- التعاون مع هيئة دبي الرقمية في معرض جيتكس جلوبال 2024 لتسليط الضوء على "آيفستر"، التطبيق المبتكر في مجال التكنولوجيا المالية.

NOV
- إطلاق برنامج "ترقية الاكتتاب العام الأولي" بالتعاون مع بنك المارية المحلي (Mbank)، والذي يتيح للمستثمرين زيادة استثماراتهم في الاكتتابات العامة الأولية المختارة.

DEC
- المشاركة في المؤتمر السنوي السادس عشر لجمعية علاقات المستثمرين في الشرق الأوسط (MEIRA)، الذي عُقد تحت شعار "تعزيز الفرص: تسريع علاقات المستثمرين في أسواق رأس المال في الشرق الأوسط".
- بدء تداول أسهم شركة "طلبات القابضة" في سوق دبي المالي، بعد إتمامها أكبر اكتتاب عام في مجال التكنولوجيا للعام 2024.

3 اكتتابات عامة أولية جديدة

سوق دبي المالي يكشف عن منصة وتطبيق "آيفستر" الرقميين الجديدين

إطلاق "أرينا": المنصة المبتكرة لعروض الاكتتابات الخاصة الأولية

استضافة النسخة الثانية من قمة أسواق رأس المال



أبرز منجزات سوق دبي المالي في العام 2024

69
عدد الشركات المحلية والدولية المدرجة في دبي*

107 مليار
درهم إماراتي +5.5%
إجمالي قيمة التداول

907 مليار
درهم إماراتي 32.0%
إجمالي القيمة السوقية

423 مليون
درهم إماراتي +5.0%
متوسط قيمة التداول اليومي

48.10 مليار
درهم إماراتي رأس المال المُجمع من الاكتتابات العامة في العام 2024

415 مليار
درهم إماراتي حجم الطلب على الاكتتابات العامة

164
عدد السندات والصكوك المدرجة بقيمة تزيد عن 132 مليار دولار أمريكي*

33
العقود الآجلة للأسهم الفردية في الإمارات العربية المتحدة والمنطقة*

3
العقود الآجلة للمؤشرات*

* تشمل الشركات المدرجة في كل من سوق دبي المالي وناسداك دبي.

لماذا تستثمر في شركة سوق دبي المالي

يوفر سوق دبي المالي للشركات والمستثمرين فرصةً فريدة للانطلاق من دبي نحو العالمية مستفيدين من المكانة الاستراتيجية للإمارة باعتبارها البوابة الرئيسية إلى عالم من الفرص الاستثمارية التي يوفرها اقتصاد دبي المتنامي.

إمكانيات متميزة تفتح آفاق نمو متسارعٍ ومستدام

- تهدف أجندة دبي الاقتصادية "D33" إلى ترسيخ مكانة دبي كمركز مالي وتجاري عالمي رائد.
- التزام حكومي ببرنامج الاكتتاب العام.
- إصلاحات قانون الشركات التجارية تفتح حدود الملكية الأجنبية للشركات المدرجة.
- نسبة إجمالي القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي تتيح المجال أمام المزيد من فرص النمو.

استخدام أحدث التقنيات والابتكارات

- يتسم نظام الإطار المالي من شركة ناسداك (NFF) بكفاءة عالية وبروتوكول فعال، وهو منظومة متكاملة توفر أحدث تطبيقات التداول والرقابة والتقاص ونشر معلومات السوق.
- ساهمت استراتيجية التحول الرقمي في تسجيل أعداد كبيرة من المستثمرين الجدد الرقمي وتوسيع إجمالي قاعدة المستثمرين بدرجة ملحوظة.
- سجلٌ حافل بإنجازات غير مسبوقة على مستوى المنطقة لتوفير خيارات متنوعة للمستثمرين.

الالتزام بالحوكمة وإدارة المخاطر

- وجود شركتين تابعتين مستقلتين لخدمات ما بعد التداول لتعزيز الكفاءة وإدارة المخاطر، هما دبي للإيداع ودبي للمقاصة.
- هيئتان تنظيميتان رائدتان، حيث تنظم هيئة الأوراق المالية والسلع سوق دبي المالي، كما تنظم سلطة دبي للخدمات المالية شركة ناسداك دبي.
- يلتزم سوق دبي المالي بجميع متطلبات حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية والبيئية في الإمارات العربية المتحدة، ويتماشى مع المعايير الدولية لضمان استدامة الأعمال وتبني أفضل ممارسات حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية والبيئية في أسواق رأس المال في دبي.

وضع مالي قوي وأرباح مستدامة

- ميزانية عمومية وسيولة نقدية قوية.
- سجل حافل بتوزيعات الأرباح المرتفعة.
- هامش صافي ربح إيجابي (65% + متوسط 5 سنوات).
- أداء مالي وتشغيلي متفوق بفضل التكامل الرأسي لسلسلة القيمة المضافة.

الإدارة التنفيذية



السيد حامد علي
الرئيس التنفيذي
تاريخ الانضمام: 2020

الخبرات والمؤهلات:

يحمل السيد حامد على عاتقه مهمة تنفيذ رؤية مجلس إدارة سوق دبي المالي بهدف دفع عجلة التوسع في أسواق رأس المال في دبي. وسبق له تولي منصب نائب الرئيس التنفيذي لسوق دبي المالي من يوليو 2020 إلى نوفمبر 2021. يتولى السيد حامد علي أيضاً قيادة بورصة ناسداك دبي كرئيس تنفيذي منذ عام 2012. شغل سابقاً منصب الرئيس التنفيذي للعمليات في سلطة مركز دبي المالي العالمي والمدير التنفيذي لهيئة المعرفة والتنمية البشرية في دبي. حاصل على ماجستير إدارة الأعمال التنفيذي من كلية لندن للأعمال.



السيد علي الهاشمي
الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والاستراتيجية
تاريخ الانضمام: 2009

الخبرات والمؤهلات:

بخبرة تزيد عن 25 عاماً في مجال المصارف وأسواق رأس المال، يقود السيد علي عجلة النجاح مدفوعاً بسعيه الدائم لتحقيق النتائج المرجوة. وقد شغل السيد علي الهاشمي العديد من المناصب السابقة، منها الرئيس التنفيذي للعمليات في بنك دبي، وكذلك مناصب أخرى في مصرف أبوظبي الإسلامي، بنك الخليج الأول، وبنك أبوظبي الوطني. وهو حائز على ماجستير إدارة الأعمال من جامعة بغداد.



السيد خليفة رباع
الرئيس التنفيذي للعمليات
تاريخ الانضمام: 2002

الخبرات والمؤهلات:

شخصية قيادية ناجحة في سوق دبي المالي منذ العام 2002. يمتلك خبرة تزيد عن 20 عاماً في عمليات السوق بما في ذلك الإدراج والإفصاح وأمن المعلومات بعد أن شغل سابقاً منصب نائب رئيس تنفيذي للعمليات في سوق دبي المالي والعديد من الأدوار القيادية الأخرى عبر السنوات. السيد خليفة حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال المالية والمصرفية من جامعة ولونغونغ



السيد محمد جلسولكار
الرئيس التنفيذي للتكنولوجيا
تاريخ الانضمام: 2022

الخبرات والمؤهلات:

يقود السيد محمد عملية التحول الرقمي وتحديث التكنولوجيا والابتكار. وتعد خبرته الواسعة في مجال الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء وتحليلات البيانات المتقدمة وتكنولوجيا المال والتسويق وغير ذلك داعماً أساسياً يعزز مرونة سوق دبي المالي مستقبلاً وقدرته التنافسية. كان له محطات سابقة في مركز دبي التجاري العالمي ومطارات دبي وشركة ديملر كرايسلر. حاصل على ماجستير في إدارة الحاسوب من جامعة بيون.



السيدة فاطمة الحمادي
الرئيس التنفيذي
تاريخ الانضمام: 2006

الخبرات والمؤهلات:

تشرف السيدة فاطمة على استراتيجية الاتصالات، والعلامة التجارية، والتسويق وإطلاق المنتجاتٍ والمبادرات جديدة. تمتد خبرتها لأكثر من 10 سنوات في مجال الاتصال المؤسسي وتطوير العلامات التجارية بما في ذلك تقديم المشورة للعديد من الشركات بشأن استراتيجيات الاتصال الخاصة بالطرح العام الأولي، وبناء قصص أسهم استثنائية. درست إدارة الأعمال وإدارة التسويق والخدمات المساندة في كليات التقنية العليا في دبي.

الإدارة التنفيذية

السيدة فاطمة العلماء
الرئيس التنفيذي للموارد البشرية
تاريخ الانضمام: 2024



الخبرات والمؤهلات:

تقود السيدة فاطمة مبادرات الموارد البشرية وتنمية الكفاءات، مع ضمان توافقها مع الأهداف الاستراتيجية لسوق دبي المالي، إلى جانب التركيز على تنمية المواهب وترسيخ ثقافة الأداء العالي. تتجاوز خبرتها 10 سنوات في إدارة الموارد البشرية عبر قطاعات متنوعة، وقد قدمت مؤخراً الدعم والمساعدة لقسم التكنولوجيا في سياقٍ دولي.

شغلت سابقاً مناصب في طيران الإمارات وموانئ دبي العالمية. حاصلة على درجة بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال مع تخصص في المحاسبة والتمويل من جامعة زايد، بالإضافة إلى عدة شهادات دبلوم من كلية آل مكتوم للتعليم العالي في دندي وجامعة إيراسموس في روتردام.

السيد إريك سالومونز
رئيس تطوير المنتجات
تاريخ الانضمام: 2022



الخبرات والمؤهلات:

يقود السيد إريك مبادرات تطوير المنتجات المالية المبتكرة والأسواق مع زيادة التنوع في فئات الأصول. وقد عمل في سوق المشتقات والأوراق المالية لأكثر من 25 عاماً في هولندا والإمارات العربية المتحدة، كما شغل سابقاً دوراً قيادياً في الإدارة التنفيذية - قسم الأسواق في سلطة دبي للخدمات المالية (DFSA)، ولجنة IOSCO للأسواق الثانوية، كما كان صانع سوق المشتقات في أمستردام أوبشن ترايدرز (ساكسو بنك حالياً). السيد إريك من خريجي برنامج أكسفورد برينستون كما تخرج من جامعة فريجي في أمستردام.

السيدة فاطمة لوتاه
رئيس الامتثال للمجموعة
تاريخ الانضمام: 2020



الخبرات والمؤهلات:

تشرف السيدة فاطمة على الالتزام بالتشريعات ومتطلبات هيئة الأوراق المالية والسلع، مع ضمان الامتثال الكامل لقوانين مكافحة غسل الأموال، وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية "فاتكا"، ومعيار الإبلاغ المشترك، وغير ذلك. وقد شغلت قبل ذلك منصباً في ناسداك دبي"، حيث ركزت على الامتثال القانوني والتنظيمي، وحماية البيانات، ومكافحة غسل الأموال. السيدة فاطمة حاصلة على درجة الماجستير في القانون التجاري الدولي من جامعة بانتيون-أساس باريس.

السيدة راتشا لوسيرو
المستشار القانوني العام
تاريخ الانضمام: 2021

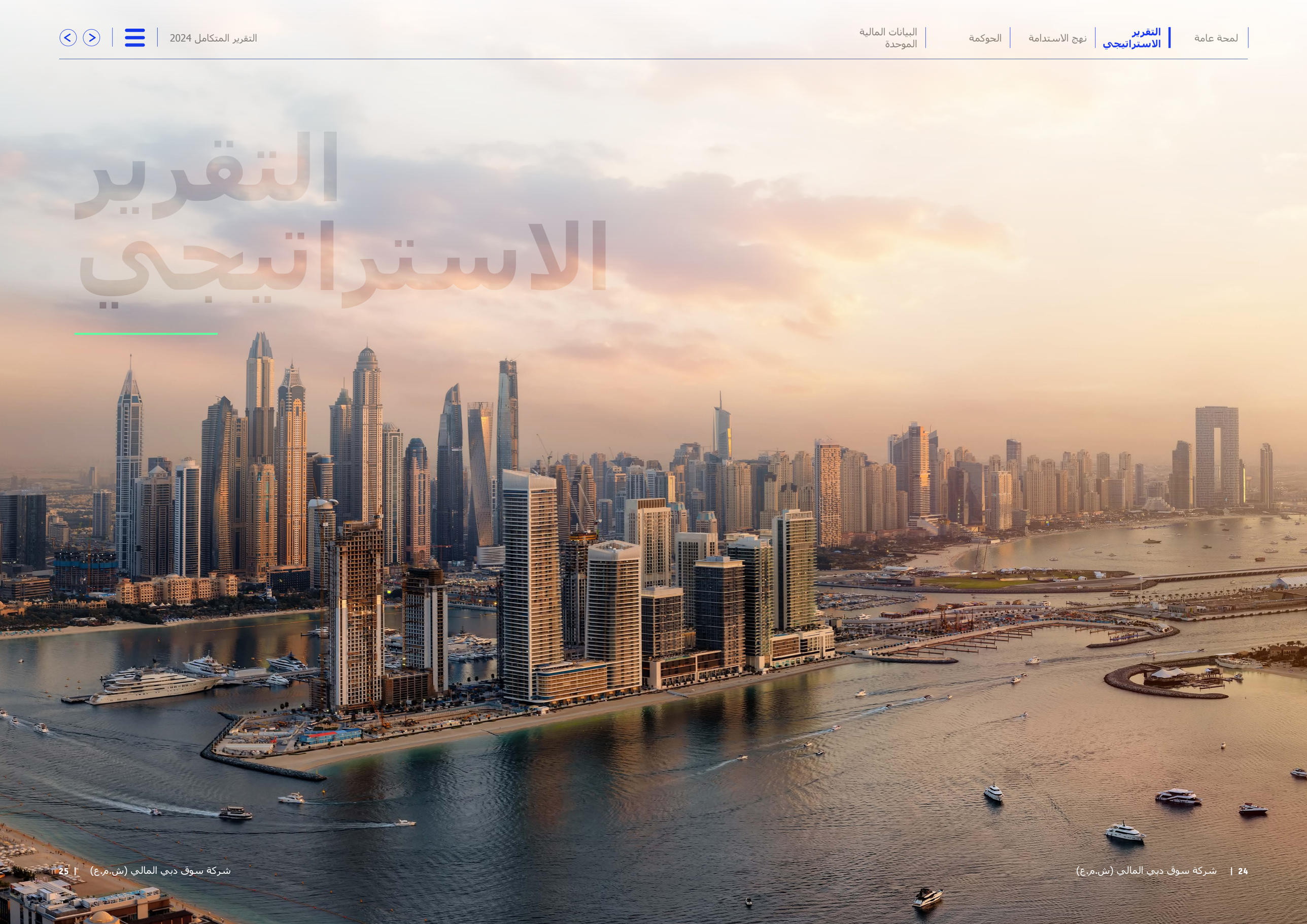


الخبرات والمؤهلات:

السيدة راتشا خبيرة قانونية تجيد ثلاث لغات، وتتولى الإشراف على الشؤون القانونية في كلٍّ من ناسداك دبي وسوق دبي المالي. كما أنها رئيسة قسم الامتثال ومسؤولة الإبلاغ عن غسل الأموال وإدارة المخاطر في "ناسداك دبي"، لذا تشمل مسؤولياتها ضمان الالتزام بالتشريعات المحلية واللوائح الصادرة عن هيئة دبي للخدمات المالية، مع إدارة عمليات منح التراخيص، والوفاء بالتزامات مكافحة غسل الأموال، والإشراف الفعال على إدارة المخاطر.

تمتد خبرة السيدة راتشا إلى 15 عاماً في مجال القانون التجاري قدمت خلالها الاستشارات للشركات متعددة الجنسيات في مجالات أسواق رأس المال، والخدمات المصرفية، والتكنولوجيا، وغيرها. كما شغلت سابقاً منصب مديرة للشؤون القانونية الدولية في "بورصة الكويت"، وأسهمت تلك المناصب من تعزيز خبرتها في مجال تسوية المنازعات. السيدة راتشا حاصلة على البكالوريوس في القانون من جامعة القديس يوسف في لبنان، ودبلوم في التحكيم التجاري الدولي من جامعة كوين ماري في لندن، وهي أيضاً عضو في نقابة المحامين اللبنانيين.

التقرير الاستراتيجي



كلمة رئيس مجلس الإدارة



هلال سعيد المري
رئيس مجلس الإدارة، سوق دبي المالي

أسواق دبي المالية: محفزات لتحقيق رؤيةٍ تنموية طموحة

أثبتت دبي مجدداً في عام 2024 قدرتها على التكيف وتجاوز التحديات وكذلك رؤيتها المستقبلية من خلال استثمار موقعها الاستراتيجي وسياساتها الديناميكية لتعزيز مكانتها كوجهةٍ عالمية للمال والاقتصاد. وواصلت الإمارة قيادة مبادراتٍ تحوُّلية تتماشى مع المتغيرات العالمية في مجالي التمويل والتجارة، وذلك ضمن إطار أجندة دبي الاقتصادية "D33" التي تمثل خارطة طريقٍ لمضاعفة حجم اقتصاد دبي خلال العقد المقبل.

وقد كان لسوق دبي المالي دور بارز في تمكين هذه الرؤية من خلال تسهيل الربط بين المستثمرين العالميين ومنظومة دبي المالية المزدهرة. كما حقق مؤشره العام خلال عام 2024 نمواً استثنائياً بلغت نسبته 27.1%، متفوقاً بذلك على جميع نظرائه الإقليميين، فيما تضاعفت القيمة السوقية لسوق دبي المالي من 411 مليار درهم إماراتي في عام 2021 إلى 907 مليارات درهم بنهاية عام 2024. هذه الإنجازات تعكس قدرة أسواق رأس المال في دبي على مواصلة الازدهار رغم التحديات العالمية، الأمر الذي يعزز ثقة المستثمرين ويؤكد مكانة الإمارة كوجهةٍ مالية رائدة. هذه النجاحات تبرز أيضاً الدور القوي لسوق دبي المالي كركيزةٍ استراتيجية في المشهد الاقتصادي لدبي بالنظر لما يساهم به في تحقيق رؤيتها للريادة العالمية.

تعزيز المشاركة العالمية

في عام 2024، عززت دبي أيضاً مكانتها كوجهةٍ جاذبة للمواهب والثروات والاستثمارات العالمية، كما تواصل منظومتها المالية المزدهرة استقطاب مستوياتٍ غير مسبوقة من المشاركة الدولية. ففي العام نفسه، سجلت جهات استثمارية أجنبية صافي المشتريات الذي بلغ 2.1 مليار درهم إماراتي. كما يعكس انضمام أكثر من 138 ألف مستثمرٍ جديد، 85% منهم من الأجانب، جاذبية الإمارة على مستوى العالم. علاوةً على نشاط التداول، فإن تفوق دبي في أسواق رأس المال يظهر من خلال أدائها الثابت باستمرار كأكثر منصة اكتتابات أولية نشاطاً عبر أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا. هذا الإنجاز يبرهن على استراتيجيةٍ مدروسة تهدف إلى ترسيخ ريادة الإمارات عالمياً في مجال ابتكار المنتجات المالية وخلق فرص استثماريةٍ فريدة.

أهم الإنجازات في الاكتتابات العامة الأولية: عامٌ قياسي

شهد سوق دبي المالي عاماً قوياً على صعيد الإدراجات العامة في 2024 كان أبرزها إدراج أسهم شركاتٍ مثل "سبينس" و"باركن" و"طلبات". وقد تصدر المشهد اكتتاب "طلبات" بقيمة 7.5 مليار درهم ، وذلك لا يعود لكونه أكبر طرح عام في منطقة الشرق الأوسط لهذا العام فحسب، لكنه حاز أيضاً لقب أكبر إدراج تكنولوجي على مستوى العالم. من جهة، يعكس هذا تميز اقتصاد دبي وجاذبيتها للاكتتابات العامة، ومن جهة أخرى، يعزز مكانتها كمركز قيادي في الابتكارات التكنولوجية.

بلغ إقبال المستثمرين على هذه الإدراجات مستوى غير مسبوق، حيث تجاوزت مستويات الاكتتاب التوقعات، مما يعكس مدى الاهتمام الكبير والسيولة العالية في أسواق دبي. ومنذ تأسيس اللجنة العليا لتطوير أسواق الأوراق المالية والبورصات في دبي، استضاف سوق دبي المالي 10 إدراجات، جمعت أكثر من 43 مليار درهم مع تحقيق طلبٍ تراكمي تجاوزت قيمته الإجمالية 1.25 تريليون درهم. هذه الإنجازات ترسخ موقع دبي كواحدةٍ من أهم الأسواق العالمية للاكتتابات العامة وبوابةٍ إلى عالمٍ واسع من الفرص الاقتصادية.

زخمٌ مستدام في الأداء المالي

تجلت مرونة شركة سوق دبي المالي وقدرتها على تجاوز التحديات المالية في أدائها لعام 2024، حيث سجلت زيادةً بنسبة 15.5% في الإيرادات الموحدة لتصل إلى 632.3 مليون درهم. كما شهدت أنشطة التداول زيادةً ملحوظة، بارتفاع في حجم عمليات التداول بلغت نسبته 33% لتتجاوز 2.5 مليون عملية، مما يبرز قدرة السوق على استقطاب طيفٍ واسع من المشاركين.

هذه النتائج لا تعكس فقط قوة نموذج العمل الذي يعتمد عليه السوق، بل أيضاً التأثير الإيجابي للمبادرات المستهدفة في تعزيز إمكانية الوصول إلى خدمات السوق وزيادة السيولة.

نموٌ استثنائي توجهه قيادة ذات رؤية مستقبلية

لم تكن هذه الإنجازات لتتحقق بدون القيادة الاستشرافية والإرشاد الحكيم لقيادة الدولة. وهنا أتوجه بخالص الشكر والامتنان لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، على رؤيته الاستثنائية ودعمه الثابت. كما أود أن أعرب عن تقديري لصاحب السمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي ورئيس المجلس التنفيذي. وأود بشكلٍ خاص الإشادة بقيادة صاحب السمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، نائب حاكم دبي، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية، وذلك لدوره الأساسي في تعزيز مكانة دبي كمركز مالي عالمي.

لقد تمكنت اللجنة العليا للأسواق المالية والبورصات في دبي، بفضل إشرافهم، من تحقيق تقدم ملموس في تطوير أسواق رأس المال في دبي. وتعتبر إنجازات هذا العام دليلاً على رؤيتهم الثاقبة واهتمامهم المستمر بخلق بيئة حيوية ومستدامة تسهم في تحفيز النمو الاقتصادي.

ريادة المرحلة التالية من التميز

مع دخولنا عام 2025، يظل سوق دبي المالي ملتزماً بمهمته في دعم رؤية دبي بتحقيق الريادة على مستوى العالم. وسينصب التركيز في المرحلة القادمة على ترسيخ منظومةٍ مالية مبتكرة تضمن الشمول وجذب المواهب والاستثمارات العالمية. مع استمرار التركيز على سهولة الوصول إلى السوق والسيولة، يهدف سوق دبي المالي إلى البناء على نجاحاته في عام 2024، لضمان مساهمات مستدامة في رؤية دبي للريادة الاقتصادية العالمية.

بالنيابة عن مجلس الإدارة، أتوجه بالشكر إلى جميع أصحاب المصلحة—من مستثمرين وجهات إصدار وموظفين وشركاء—على ثقتهم والتزامهم ومساهماتهم في مسيرة سوق دبي المالي نحو النمو والتميز. معاً، سنواصل دفع رؤية دبي قُدماً وترسيخ مكانتها كقائد عالمي في القطاع المالي.

كلمة رئيس مجلس الإدارة



حامد علي

الرئيس التنفيذي، سوق دبي المالي

أداءٌ قياسي للسوق يعزز منظومة دبي المالية

في عام 2024، أظهر سوق دبي المالي مرونة استثنائية مدفوعةً بتزايد ثقة المستثمرين وزيادة المشاركة الأجنبية. شهد دور الأسواق المالية تحولاً كبيراً، حيث ساهمت التكنولوجيا والتحسن في جودة الاتصالات في تغيير تجربة المستثمرين، مما مكن البورصات من الحفاظ على تنافسيتها في اقتصاد عالمي شديد الترابط. في هذا السياق، تميز سوق دبي المالي كقوة دافعة للابتكار والمرونة. استثمرت دبي استراتيجياً في موقعها الجغرافي ومكانتها الاقتصادية لإعادة تشكيل المشهد المالي، فيما يواصل سوق دبي المالي تطوره كمزود شامل للبنية التحتية لأسواق المال، قادر على المنافسة عالمياً ودفع النمو المستدام.

استطاع سوق دبي المالي في عام 2024 تحقيق إنجازاتٍ بارزة ومنها ارتفاع المؤشر العام لسوق دبي المالي بنسبة 27.1%، متفوقاً على نظرائه الإقليميين، والنمو الكبير في حجم التداولات ورأس المال السوقي، إلى جانب زيادة الإيرادات الموحدة بنسبة 15.5% لتصل إلى 632.3 مليون درهم. تعكس هذه النتائج التزام سوق دبي المالي بتعزيز الابتكار، وتوسيع نطاق الوصول إلى خدمات السوق، ودعم النمو المستدام. ويواصل السوق ترسيخ مكانة دبي كمركز مالي عالمي، مستقطباً قاعدة متنامية ومتنوعة من المستثمرين الساعين لاغتنام الفرص في واحدةٍ من أكثر البيئات الاقتصادية حيوية وتطوراً على مستوى العالم.

الاكتتابات العامة الأولية: تحفيز النمو

كان عام 2024 عاماً فارقاً في الاكتتابات العامة بالنسبة لسوق دبي المالي، حيث شهد السوق إدراج أسهم شركات بارزة مثل "سبينس" و"باركن" و"طلبات"، مما ساهم في تنشيط حركة التداول بشكل ملحوظ. وقد أظهرت هذه الاكتتابات العامة قدرة دبي على جذب مجموعة متنوعة من المستثمرين، وتأكيد مكانتها كوجهةٍ رئيسية للجهات المصدرة. كان إدراج أسهم شركة "طلبات" مميزاً بشكلٍ خاص، ولا يعود ذلك لكونه أكبر اكتتابٍ على مستوى العالم في قطاع التكنولوجيا لهذا العام، ولكن لأنه برهن أيضاً على مكانة دبي كمركزٍ عالمي للابتكار والنمو المدفوع بالتكنولوجيا.

لقد أظهرت مستويات التغطية الزائدة للاكتتاب بشكلٍ بارز عمق الطلب على هذه العروض، مما يعكس الثقة الكبيرة التي يوليها المستثمرون العالميون لأسواق رأس المال في دبي. وتجدر الإشارة إلى أن الاكتتابات العشرة الأخيرة سجلت جميعها تقييماتٍ قوية، وحققت بالفعل زيادة بنسبة 28% في رأس المال السوقي بحلول نهاية عام 2024. تُعد هذه الإنجازات شهادةً تؤكد قدرة سوق دبي المالي على توفير منصة متكاملة وفعالة لجمع رأس المال تدعم المؤسسات العامة والخاصة في سعيها لتحقيق نموٍّ تحويلي مستدام.

قاعدة مستثمرين عالمية تحقق الشمول

أحد أبرز جوانب أداء سوق دبي المالي هذا العام هو التوسع المستمر والتنوع المتزايد في قاعدة مستثميره. فقد استقطب السوق 138,262 مستثمراً جديداً بحلول نهاية عام 2024، كان 85% منهم من المستثمرين الأجانب الذين شكلت تداولاتهم نصف إجمالي قيمة التداول خلال هذه الفترة. ويعكس هذا الإقبال القوي المكانة العالمية المتنامية لدبي كمركز مالي واقتصادي رائد، إلى جانب قدرتها على جذب شريحة واسعة ومتنوعة من المستثمرين من مختلف أنحاء العالم.

شهدت مشاركة المستثمرين الأفراد على الأخص ارتفاعاً ملحوظاً، مدفوعةً بالتزام سوق دبي المالي بالابتكار وتيسير الوصول إلى خدماته. كما أسهمت المبادراتُ الرائدة، مثل الإصدار المحسّن من تطبيق آيفستر، في إحداث نقلةٍ نوعية في تجربة المستخدم التقليدية مع شركة دبي للإيداع (CSD)، حيث وفّرت واجهة مستخدم سلسة تحاكي المحافظ الرقمية مما أدت إلى زيادةٍ كبيرة في كفاءة إدارة الأموال. في حين أصبحت عملية الاستثمار أكثر سهولةً وتفاعليةً وشموليةً نتيجة تزويد المستثمرين الأفراد بالأدوات الرقمية المتطورة، وعزز ذلك إقبالهم المتزايد سواء على المستويين المحلي والدولي.

في الوقت ذاته، عزّز المستثمرون من المؤسسات حضورهم في السوق، حيث شكلت تداولاتهم 65% من إجمالي قيمة التداول خلال عام 2024. وقد أسهمت جهود سوق دبي المالي الاستراتيجية، ومنها الجولات الترويجية في كلٍّ من هونغ كونغ ولندن، في استقطاب المزيد من المشاركات المؤسسية، مما أدى إلى توسيع قاعدة المستثمرين المؤسسيين. وهذا بدوره عزّز مكانة دبي كبوابة للاستفادة من الفرص الاستثمارية الإقليمية والعالمية.

لقد استطاع سوق دبي المالي أن يحقق نجاحاً استثنائياً في إنشاء سوقٍ متوازنٍ وديناميكي يلبي احتياجات مجموعةٍ واسعة من أصحاب المصلحة. ويعود ذلك إلى نهجه المعتمد في دفع عجلة الابتكار لتعزيز مشاركة المستثمرين الأفراد، جنباً إلى جنب مع بناء علاقاتٍ استراتيجية مع المستثمرين المؤسسيين. يعكس هذا النهج التزامنا بمبادئ الشمول وسهولة الوصول إلى الخدمات والترابط العالمي، فيما نواصل توسيع نطاق تأثيرنا وتعزيز مكانة دبي كمركزٍ مالي عالمي رائد.

الابتكار: صياغة مستقبل الأسواق المالية

يظل الابتكار في صميم استراتيجية سوق دبي المالي الرامية إلى تسريع نمو السوق وتحسين تجربة المستثمرين. وقد حققنا في عام 2024 تقدماً كبيراً في تطوير نظامنا الرقمي، ونفذنا العديد من المبادرات المهمة التي تهدف إلى تمكين المستثمرين من الأفراد والمؤسسات على حدٍّ سواء.

إن إطلاق تطبيق آيفستر المحسن كان نقطة تحولٍ رئيسية في مسيرتنا الرقمية. وقد أحدث التطبيق، ثورةً في كيفية إدارة الثروات للمستثمرين من الأفراد حيث أتاح منصةً سلسة سهلة الاستخدام وجذابة للغاية لإدارة المحافظ. كما أن توظيف أحدث ابتكارات التكنولوجيا المالية في التطبيق فتح أمام المستخدمين فرص جديدة، ومكنهم من اتخاذ قراراتٍ مستنيرة والمشاركة بفعاليةٍ أكبر في المنظومة المالية. تبرز هذه التطورات التزامنا العميق بتعزيز الشمولية المالية وتمكين المستثمرين الأفراد في مختلف أنحاء العالم.

وسعياً لتعزيز تجربة الاشتراك في الاكتتابات العامة، أطلق سوق دبي المالي بالتعاون مع الجهات المعنية مبادرة "ترقية الاكتتاب العام"، وهي خطوةٌ مبتكرة تهدف إلى تمكين المستثمرين عبر توفير رافعة مالية للاكتتابات العامة المختارة. تيسّر هذه الترقية إمكانية الوصول كما توفر خياراتٍ استثمارية مرنة، وبذلك تفتح الفرص أمام المستثمرين من الأفراد والمؤسسات على حدٍّ سواء، مما يعزز الشمول المالي ويجعل عمليات الاكتتاب أكثر مرونة وفاعلية.

كان من بين ابتكارات سوق دبي المالي التحويلية الأخرى لهذا العام إطلاقُ منصة "أرينا"، التي تُعد منصة رائدة مخصصة للاكتتابات الخاصة الأولية. وهي مبادرةٌ متميزة توفر للشركات الخاصة، ومنها الشركات العائلية والشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة، منصةً متكاملة لجمع رأس المال من خلال فئات أصول متنوعة مثل الأسهم والسندات، مع وجود خطط لتوسيع نطاقها كي تشمل فئات أصول إضافية.

يواصل سوق دبي المالي بهذه التطورات ريادته لمجال الابتكار، معتمداً أفضل الممارسات الدولية، بينما يظل سباقاً بالنسبة للاتجاهات العالمية في الأسواق المالية. وتؤكد هذه الجهود التزامنا بإرساء بيئة ديناميكية، يسهل الوصول إليها والاستفادة مما تتيحه من خدمات، كما تركز على مصالح المستثمرين، مما يعزز النمو المستدام ويضع دبي في طليعة الريادة المالية العالمية.

الشراكات: تعزيز الترابط العالمي

إدراكاً منه لما تتمتع به الشراكات العابرة للحدود من دور أساسي في تعزيز نمو الأعمال وزيادة القدرة التنافسية للأسواق المالية في ظل العالم المترابط بشكل متزايد، واصل سوق دبي المالي خلال عام 2024 تعزيز علاقاته مع البورصات الإقليمية والدولية، وبناء جسور تتيح تبادل المعرفة وتعزيز التعاون وتوسيع نطاق الوصول بالنسبة للمستثمرين. شملت هذه الشراكات البارزة التعاون مع مجموعة "إس آي إكس" السويسرية، وبورصة شنتشن (شنزين)، وبورصة نيجيريا، وبورصة قطر، وبورصة البحرين. ولم تقتصر فوائد هذه التحالفات على توسيع دائرة الحضور العالمي لسوق دبي المالي فحسب، لكنها عززت أيضاً دوره كبوابةٍ رئيسية للمستثمرين الدوليين الراغبين في الاستفادة من الفرص التي يتيحها اقتصاد دبي المزدهر.

علاوةً على ذلك، فقد قدمت النسخة الثانية من قمة أسواق رأس المال، التي عُقدت في مايو بدبي، منصة متميزة للريادة الفكرية والحوار الاستراتيجي. وأصبحت هذه الفعالية، التي تجاوز عدد المشاركين فيها الألف واستضافت أكثر من 60 متحدثاً من المؤسسات المالية العالمية، علامةً فارقة عززت مكانة سوق دبي المالي كأهم تجمع لأسواق المال في المنطقة. تركزت المناقشات على مشهد دائم التطور لأسواق رأس المال، كما عُرضت رؤى قيمة حول الاتجاهات والفرص التي تشكل مستقبل هذا القطاع.

الآفاق المستقبلية: تقدمٌ بخطوات واثقة رغم عدم اليقين العالمي

مع اقترابنا من عام 2025، يواصل الاقتصاد العالمي تقلباته، وتسعى الأسواق الرئيسية للتكيف مع السياسات النقدية المتغيرة باستمرار والتطورات في المشهد التجاري، وتصاعد المخاطر الجيوسياسية. رغم هذه التحديات، تلوح فرصٌ واعدة أمام الاقتصادات الطموحة والمؤسسات المالية التي تتبنى رؤية استباقية.

إن الموقع الاستراتيجي الفريد لدبي عند ملتقى الشرق والغرب، مقترناً بقيادتها الرشيدة ذات الرؤية بعيدة المدى، يشكلان معاً قاعدةً صلبة تنطلق منها جهود النمو والابتكار. كما يعزز التزام الإمارة بالشفافية وحوكمة الشركات والتطور التكنولوجي مكانتَها كوجهة جاذبة لرؤوس الأموال العالمية.

وسيظل تركيزنا في سوق دبي المالي منصبّاً على إضافة قيمة مستدامة للمستثمرين والشركات المصدرة للأوراق المالية، وتحقيق ذلك سيكون بتشجيع بيئة مالية ديناميكية، تحقق الشمول وتدعم الابتكار. كما سنواصل إعطاء الأولوية للمبادرات التي تعزز سهولة الوصول إلى السوق، وترفع مستوى السيولة، وتحفز النمو المستدام، بما يضمن استمرار دبي في ريادتها العالمية لأسواق رأس المال.

إن ما نجده من دعم أصحاب المصلحة يجعلنا واثقين بقدرتنا على التقدم المستمر في مسيرتنا التنموية رغم حالة عدم اليقين التي تسود الاقتصاد العالمي، وبينما نحقق أفضل استفادةٍ ممكنة من الفرص التي تنتظرنا. ونحن بتضافر جهودنا سنبني على الأسس الراسخة التي هيأتها نجاحات عام 2024، ونرسم مساراً واضحاً للنمو والابتكار والتميز في السنوات القادمة.

نموذج العمل

يعد سوق دبي المالي البوابة الرئيسية للجهات المُصدِرة والمستثمرين الراغبين في الاستفادة من خدمات السوق المالي الديناميكي في دبي، حيث يمهد للمستثمرين سبلاً متميزة ليكونوا عنصراً مشاركاً في النمو الاقتصادي المتزايد في المدينة.

نقاط قوتنا الرئيسة

أداء مالي مستدام

- سوق دبي المالي هو شركة مساهمة عامة برأسمال مدفوع يبلغ 8 مليارات درهم إماراتي.
- ميزانية عمومية خالية من الديون ووضع مالي قوي.
- أداء مالي وتشغيلي متفوق، وتكاليف مستقرة بمعدل نمو تراكمي سنوي نسبته 1.75% بين 2014 – 2024، مؤكدين تركيزنا على اعتماد ضوابط مستدامة للتكاليف وتحسين العمليات التشغيلية.

الإطار التشغيلي

- يشكّل نظام الإطار المالي من شركة ناسداك (NFF) منظومة عمل متكاملة لخدمات التداول والرقابة والتقاص ونشر معلومات السوق، مزودة بمحرك فائق التطور لإدارة عمليات التداول. يدعم هذا سوق دبي المالي ببروتوكول فعّال وسريع وعالي الكفاءة للتداول.
- أداء تشغيلي متفوق بفضل التكامل الرأسي لسلسلة القيمة بالإضافة إلى الاعتماد على شركاتٍ تابعة مستقلة، وهي دبي للإيداع ودبي للمقاصة، لإنجاز خدمات ما بعد التداول.
- التكامل التكنولوجي الذي يعزز قدرة السوق على التسجيل الرقمي للمستثمرين وتبسيط عملية الاشتراك في الاكتتابات العامة.

أصولنا البشرية

- يدرك سوق دبي المالي، بكادره المؤلف من 136 موظفاً، بأن قوة المؤسسة ترتبط ارتباطاً مباشراً بقدرتها على جذب أفضل الموظفين والاحتفاظ بهم.

أصولنا الفكرية

- يشمل ذلك ترخيص سوق دبي المالي والشركات التابعة له.
- العلامات التجارية، بالإضافة إلى قاعدة بيانات سوقية كبيرة.

منظومة عمل شاملة

- بورصتان ضمن سوق رأسمال واحد.
- جهتان تنظيميتان.
- قاعدة مستثمرين متنوعة.
- شبكة من شركات الوساطة والشركات الصانعة للسوق.

نموذج خلق القيمة

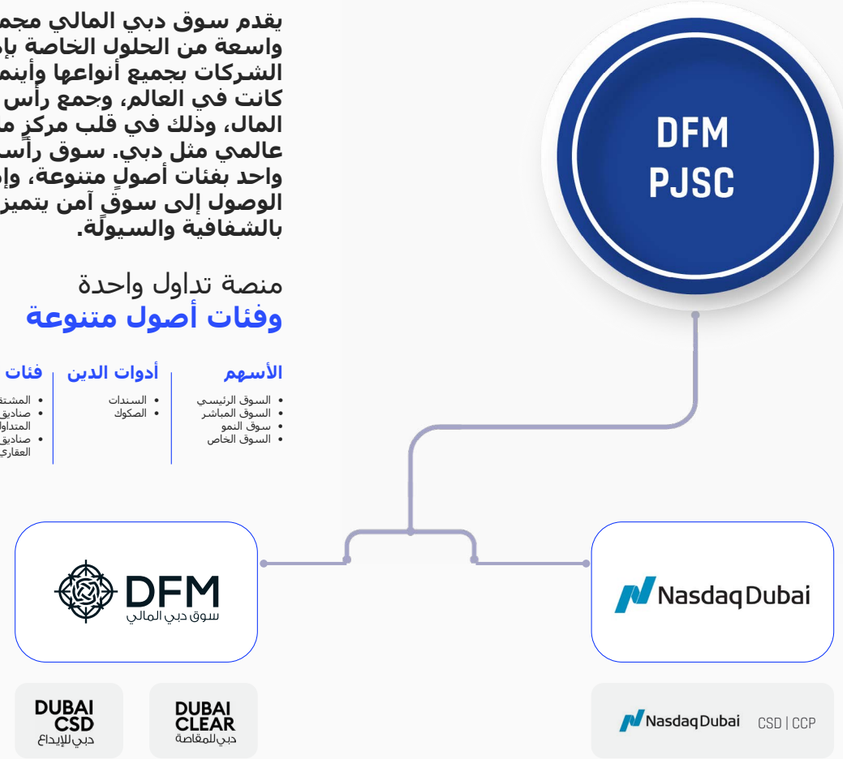
يقدم سوق دبي المالي مجموعةً واسعة من الحلول الخاصة بإدراج الشركات بجميع أنواعها وأينما كانت في العالم، وجمع رأس المال، وذلك في قلب مركزٍ مالي عالمي مثل دبي. سوق رأسمال واحد بفئات أصولٍ متنوعة، وإمكانية الوصول إلى سوقٍ آمن يتميز بالشفافية والسيولة.

منصة تداول واحدة
وفئات أصول متنوعة

الأسهم
- السوق الرئيسي
- السوق المباشر
- سوق النمو
- السوق الخاص

أدوات الدين
- السندات
- الصكوك

فئات أخرى
- المشتقات
- صناديق المؤشرات المتداولة
- صناديق الاستثمار العقاري



02 بورصتان
01 سوق مالي موحد وسيولة مشتركة

نعمل في سوق دبي المالي على خلق القيمة المستدامة إذ يرتكز نموذج أعمالنا إلى استراتيجية متكاملة وإطار راسخ للحوكمة وإدارة المخاطر، فضلاً عن التزامنا بمعايير الاستدامة العالمية

متعاملونا

المساهمون

- التزامٌ قوي تجاه المساهمين يرتكز على سجلٍ حافل بتوزيعات الأرباح، حيث بلغ الإجمالي التراكمي لتوزيعات الأرباح 4.7 مليار درهم بنهاية عام 2024.
- سجّل إجمالي القيمة السوقية نمواً سنوياً متراكماً بنسبةٍ تتجاوز 10% منذ عام 2014.
- سياسةٌ ثابتة لتوزيع الأرباح تنص على توزيع ما لا يقل عن 50% من صافي الأرباح سنوياً.

المتعاملون في السوق

- **المستثمرون:** مجتمعٌ متنوع من المستثمرين يعكس مدى اتساع امتداد سوق دبي المالي عالمياً والثقة الدولية في السوق.
- **الشركات المصدرة:** باعتباره مركزاً لجمع رأس المال، يقدم السوق للجهات المصدرة، التي تتنوع ما بين الهيئات الحكومية أو الشركات الخاصة والعائلية، منصةً فعّالة تدعم نموها في مختلف المراحل.
- **الوسطاء:** مجتمعٌ مزدهر من شركات الوساطة يتضمن البنوك والمؤسسات المالية الرائدة ويتسع نطاقه إقليمياً ودولياً. ويضمن السوق شراكةً شاملة مع الوسطاء، كما يحرص على التعاون الوثيق مع وسطاء السوق من خلال مبادرات تشمل التحول الرقمي وورش العمل التوعوية وبرامج التدريب.

5 شركات صانعة للسوق
23 شركة وساطة

الموظفون

ينصب تركيز سوق دبي المالي على تحفيز كوادره وتعزيز التميز والإبداع والابتكار، مع ترسيخ مكانته كداعمٍ رئيسي للشمول والتوازن بين الجنسين، مما يسهم في إرساء بيئة عملٍ أكثر تنوعاً وتمكيناً.

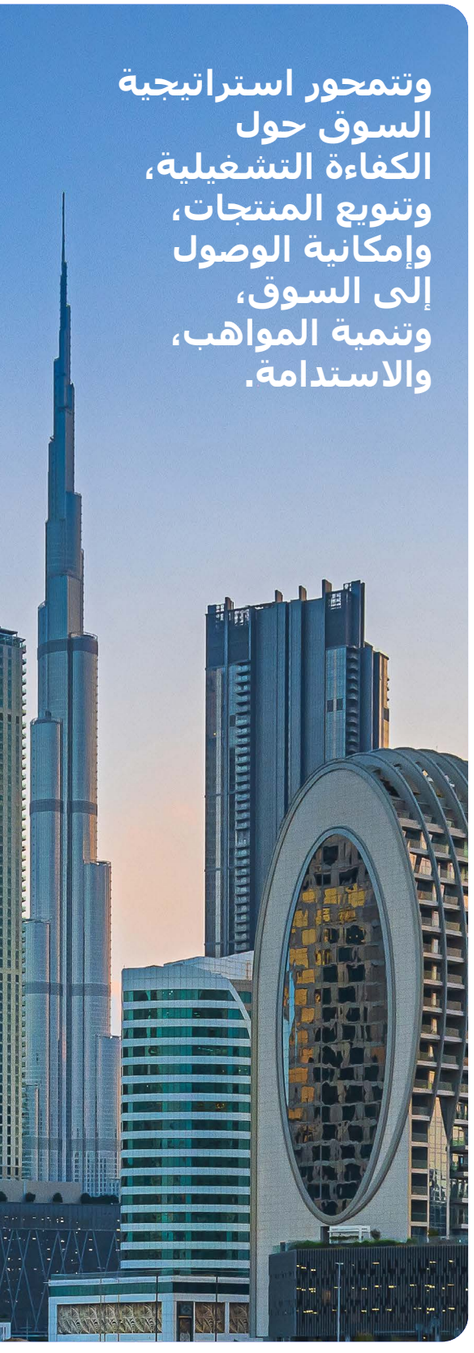
المساهمات المجتمعية

استناداً إلى التزام سوق دبي المالي الراسخ بالمساهمة المجتمعية وإحداث تأثير إيجابي على الشركات، تتضمن جهوده مجموعةً واسعة من المبادرات التعليمية، بدءاً من جلسات التدريب الحضورية الموجهة للطلاب وصولاً إلى ندواتٍ شاملة عبر الإنترنت تهدف إلى تثقيف شريحةٍ أوسع من الوسطاء والمستثمرين والموظفين. ونظراً لدوره الأساسي ضمن الدورة الاقتصادية، يمتد التزام السوق ليشمل تعزيز الاستدامة الاقتصادية للدولة. لا يساهم السوق من خلال هذه المبادرات في تعزيز المنظومة المالية الحالية فحسب، لكنه يستثمر أيضاً في دفع النمو والاستقرار طويل الأمد للاقتصاد.

أولوياتنا الاستراتيجية

تتمحور استراتيجية سوق دبي المالي حول الكفاءة التشغيلية، وتنويع المنتجات، وتعزيز سهولة الوصول إلى السوق، إلى جانب تطوير الكفاءات، وترسيخ مبادئ الاستدامة. هذه الاستراتيجية تجسد التزام السوق برؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، الرامية إلى ترسيخ مكانة دبي كمركز مالي عالمي رائد، مع دفع عجلة الابتكار وتحفيز النمو الاقتصادي المستدام.

الركيزة الاستراتيجية	وصف موجز	الإنجازات لعام 2024
زيادة الإدراجات وتنويع المنتجات	يوفر سوق دبي المالي وناسداك دبي بدائل إدراج مرنة تلبي احتياجات السوق المتنوعة، وتشمل: • سوق الإدراج الرئيسي وسوق الإدراج المباشر للشركات الخاصة في سوق دبي المالي. • السوق الرئيسي وسوق النمو في ناسداك دبي للشركات الصغيرة والمتوسطة. • منتجات مالية متنوعة تشمل الأسهم، وأدوات الدخل الثابت، ومشتقات الأسهم، وصناديق المؤشرات المتداولة. إضافةً إلى ذلك، يدعم سوق دبي المالي الشركات المُصدرة الساعية إلى إدراج ثانوي أو مزدوج في دبي، مما يعزز جاذبيته كمركز مالي عالمي رائد.	أدرج سوق دبي المالي ثلاث اكتتابات عامة أولية جديدة: • شركة باركن، المشغل الحصري لمواقف السيارات العامة في دبي، كانت أول عملية اكتتاب عام أولي في سوق دبي المالي لعام 2024. • شركة سبينس 1961 هولدينج بي إل سي، التي تدير سلسلة من متاجر السوبرماركت الفاخرة، والذي يعكس التزام السوق بجذب إدراجات جديدة من القطاع الخاص. • تصدَّر الاكتتاب العام الأولي لشركة طلبات القابضة المشهد كأكبر اكتتاب عام في منطقة الخليج لعام 2024 وأول اكتتاب عام في قطاع التكنولوجيا في سوق دبي المالي. • أطلق سوق دبي المالي "أرينا"، منصة دبي للأسواق الخاصة، لتكون مركزاً متكاملاً لجمع رأس المال وعمليات الإدراج والاستثمار.
وصول سلس لكافة خدمات السوق	• زيادة عدد شركات الوساطة الموفرة للحلول التقنية المتطورة، وأعضاء التقاص العام والصناديق الصانعة للسوق، بالإضافة إلى تعزيز أنشطة الوصول المباشر إلى السوق. • استقطاب المستثمرون الجدد مع التركيز على الأجيال الشابة من خلال القنوات الرقمية.	• أطلق سوق دبي المالي منصة وتطبيق "آيفستر" الرقمي الجديد، الذي يتيح تجربة سلسة لتسجيل المستثمرين رقمياً. وقد أسهمت هذه القنوات الرقمية في استقطاب 138,262 مستثمراً جديداً، كان 85% منهم من المستثمرين الأجانب. • عقد السوق شراكة مع بنك المارية المحلي (Mbank) لإطلاق برنامج "ترقية الاكتتابات العامة"، مما يتيح للمشاركين مضاعفة قيمة اشتراكهم بمقدار 5 مرات. • استقطبت القنوات الرقمية للاكتتاب العام في سوق دبي المالي ما متوسطه 33% من إجمالي تدفقات الاكتتابات. • أبرم السوق شراكةً مع "إيتورو" مما أتاح لمستخدميها إمكانية الوصول إلى الأسهم المدرجة في السوق.
رفع الفعالية التشغيلية والأتمتة	• تطبيق إطار تنظيمي ورقابي قوي لسوق دبي المالي والشركات التابعة له يضمن الامتثال ونزاهة السوق وشفافيته.	أجرى قسم الامتثال مراجعةً شاملة لمختلف العمليات التجارية بغرض ضمان توافقها مع أفضل الممارسات الدولية. تضمن هذه التحسينات التزام السوق بالحفاظ على أعلى معايير النزاهة والمساءلة والامتثال في جميع جوانب عملياته. وقد استطاع من خلال التكيف المستمر مع المعايير العالمية المتطورة، أن يعزز الإطار التنظيمي ودرجة الالتزام بالقوانين المعمول بها، مما يرسخ ثقافة التميز والثقة.
تطوير المواهب والأداء	• مواءمة آليات تطوير أداء الموظفين مع أهداف الشركة المتعلقة بالأداء. • تمكين وتطوير مهارات خبراء أسواق المال المستقبليين.	تماشياً مع الأهداف الاستراتيجية لسوق دبي المالي، يتم تصميم مؤشرات الأداء الرئيسية السنوية لكل موظف بعناية، مع التركيز على تعزيز النمو وترسيخ ثقافة مؤسسية قوية. كما يواصل السوق التزامه بتطوير المواهب، من خلال توفير برامج تدريبية مكثفة في المنتجات المالية، ما يتيح للموظفين الحصول على شهادات معتمدة في مجالات متنوعة.



وتتمحور استراتيجية السوق حول الكفاءة التشغيلية، وتنويع المنتجات، وإمكانية الوصول إلى السوق، وتنمية المواهب، والاستدامة.

البيئة الاقتصادية والتنظيمية

أجندة دبي الاقتصادية D33

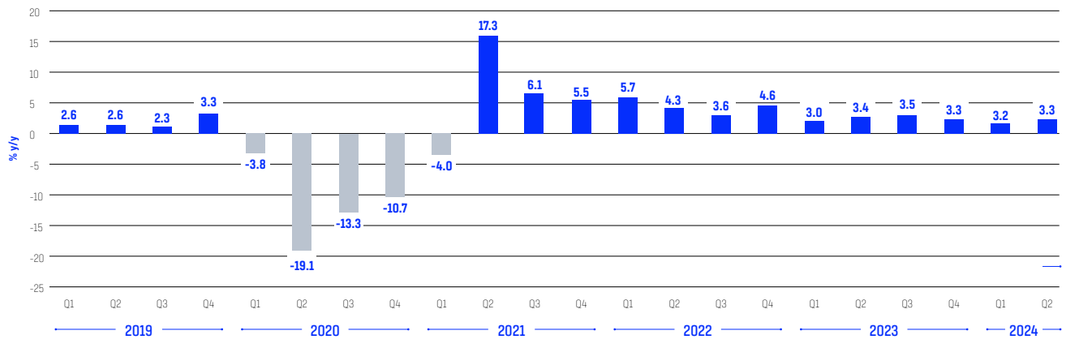
مع بداية عام 2023، اعتمد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، أجندة دبي الاقتصادية "D33"، لتكون خارطة طريقٍ طموحة تعكس رؤية دبي لمستقبلها الريادي. ويتمثل الهدف الرئيسي للأجندة في مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي لدبي بحلول عام 2033، مع ترسيخ مكانتها كواحدة من أسرع المدن نمواً وأكثرها أماناً واتصالاً على مستوى العالم، وذلك من خلال التركيز على إطلاق مشاريع مبتكرة تسرّع عجلة النمو الاقتصادي المستدام وفق استراتيجياتٍ مُتجددة.

تهدف دبي الى زيادة حجم استثماراتها في تنمية رأس المال البشري والتقنيات المتقدمة، والذي سيؤدي إلى تعزيز قدرة دبي التنافسية عالمياً، ودفع عجلة الابتكار، وبالنتيجة تأسيس اقتصادٍ قائم على المعرفة. كما تواصل الإمارة في الوقت ذاته ترسيخ بيئة أعمالٍ جاذبة تدعم الاستثمارات المحلية والدولية، وتستقطب الشركات والمواهب من مختلف أنحاء العالم مستفيدةً من موقعها الاستراتيجي وبنيتها التحتية عالمية المستوى.

النمو الاقتصادي خلال العام 2024

سجّل الناتج المحلي الإجمالي لدبي نمواً بنسبة 3.3% في الربع الثاني من عام 2024، ليصل إلى 116 مليار درهم، وفق ما أعلنه سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع في دولة الإمارات، ورئيس المجلس التنفيذي لإمارة دبي.

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لإمارة دبي، النسبة المئوية للتغير السنوي



المصدر: Haver Analytics، المكتب الإعلامي لحكومة دبي، بحوث بنك الإمارات دبي الوطني

وفقاً للتقارير والإصدارات الرسمية لحكومة دبي، فقد جاء هذا النمو مدفوعاً بقطاعات رئيسية، أبرزها قطاع النقل والتخزين الذي سجل نمواً بنسبة 7.8%، مساهماً بـ 13.6% من الناتج المحلي الإجمالي و31.3% من النمو الكلي. كما شهد قطاع المعلومات والاتصالات توسعاً بلغت نسبته 5.6%، في حين نما قطاع الإقامة وخدمات الطعام بنسبة 4.7%.



جاء أداء الربع الثاني أيضاً مطابقاً له في الربع الأول، مما رفع إجمالي الناتج المحلي للنصف الأول من عام 2024 إلى 231 مليار درهم، محققاً نمواً بنسبة 3.2% مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2023، ما يؤكد استدامة النمو عبر معظم القطاعات.

نمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني حسب القطاع، نسبة مئوية على أساس سنوي



المصدر: المكتب الإعلامي لحكومة دبي، بحوث بنك الإمارات دبي الوطني

التوجهات الاقتصادية والتنظيمية

تواصل دبي إظهار نموٍ اقتصادي ملحوظ وتنفيذ إصلاحات تنظيمية محورية، مما يعزز تنافسيتها العالمية ويحفز التنوع الاقتصادي، دون أن تظهر أي علامات على تباطؤ هذا الزخم.

وجهة جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة

حافظت دبي على صدارتها عالمياً كأفضل مدينة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في مشاريع جديدة خلال النصف الأول من عام 2024. وسجّلت الإمارة تنفيذ 508 مشروعاً، والتي تمثل 6.2% من الإجمالي العالمي، محققةً نمواً سنوياً بنسبة 5.7% مقارنةً بالفترة ذاتها من عام 2023. كما جاءت دبي في المرتبة الثالثة عالمياً والأولى على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من حيث حجم رأس المال المستثمر بشكل مباشر في مشاريع جديدة، متفوقةً على مدن مثل نيويورك وسنغافورة ولندن، بفضل بيئتها الاستثمارية الجاذبة وحوافزها التنافسية.

سوق ديناميكي للعقارات

سجّل سوق العقارات في دبي مستوياتٍ قياسية جديدة في عام 2024، منجزاً تعاملات بقيمة 423.36 مليار درهم، بزيادة سنوية قدرها 30%، إلى جانب 168,405 صفقة بيع، بنمو نسبته 40%، وفقاً لدائرة الأراضي والأملاك في دبي. هذا الارتفاع كان لقطاع العقارات على المخطط الصدارة فيه بنسبة نمو بلغت 66%، بينما شهد السوق الثانوي زيادة قدرها 14%.

وصل قطاع العقارات الفاخرة أيضاً إلى آفاق غير مسبوقة، مع إتمام 40 صفقة لعقارات فائقة الفخامة تجاوزت قيمتها 100 مليون درهم، إلى جانب تسجيل أرقام قياسية في مبيعات الفلل والشقق. تعكس هذه الإنجازات المستوى العالي من الثقة لدى المستثمرين، كما ترسّخ مكانة دبي كوجهة عالمية رائدة في القطاع العقاري.

تمثيل إلزامي للعنصر النسائي في مجالس الإدارات

ألزمت وزارة الاقتصاد الإماراتية الشركات المساهمة الخاصة في دولة الإمارات بتعيين امرأة واحدة على الأقل في مجالس إدارتها اعتباراً من يناير 2025. ويهدف هذا المطلب التنظيمي إلى تعزيز التنوع الاجتماعي بين الجنسين والتوافق مع أفضل الممارسات العالمية في حوكمة الشركات.

تعديلات على قانون ضريبة الشركات

تماشياً مع معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، تعتزم وزارة المالية الإماراتية، اعتباراً من يناير 2025، تطبيق ضريبة الحد الأدنى المحلية الإضافية بنسبة 15% على الشركات متعددة الجنسيات التي تتجاوز إيراداتها 750 مليون يورو. هذه الحوافز المقترحة تستهدف تعزيز الابتكار ودفع عجلة النمو الاقتصادي، مع زيادة تنافسية الإمارات عالمياً، وتشمل الحوافز الاعتمادات الضريبية للبحث والتطوير ودعم الوظائف عالية القيمة.

مركز عالمي للصناديق التحوطية

ساهم مركز دبي المالي العالمي (DIFC) في ترسيخ مكانة دبي كمركز عالمي رائد لقطاع صناديق التحوط، حيث شهد نمواً هائلاً في عدد شركات إدارة الثروات والأصول الذي تجاوز اليوم 400 شركة، من بينها 44 صندوق تحوط من "نادي المليار دولار". وقد قام المركز أيضاً بإطلاق "مركز صناديق التحوط التابع لمركز دبي المالي العالمي"، وهو الأول من نوعه لدعم صناديق التحوط الناشئة، ومنصات الصناديق، وشركات إدارة الثروات والأصول المتخصصة، وذلك بتوفير منظومة مرنة تمكنها من توسيع نطاق العمليات وتعزيز التواصل المهني بين المستثمرين والخبراء في القطاع.

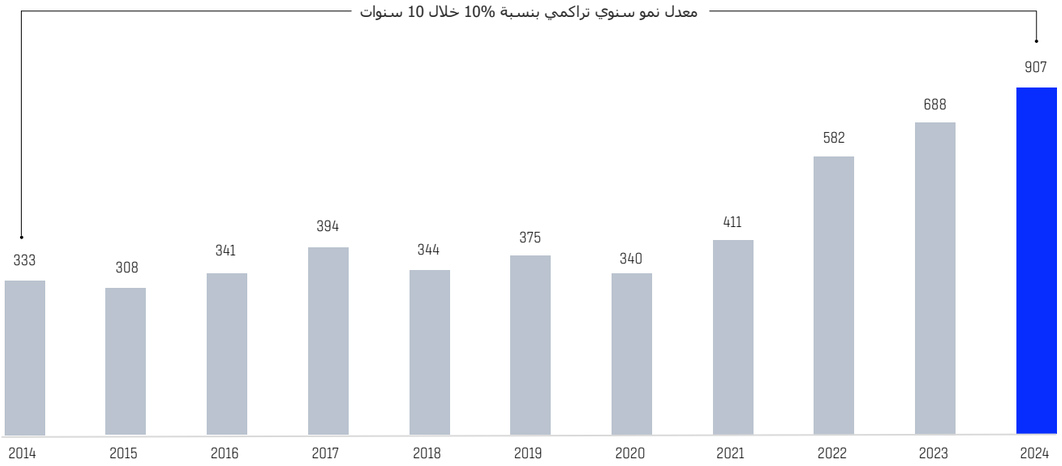
تعزيز معايير حوكمة الشركات

في يناير 2024، أجرت هيئة الأوراق المالية والسلع في الإمارات تعديلاتٍ جوهرية على قواعد الحوكمة الخاصة بالشركات المساهمة العامة المدرجة. تهدف هذه التحديثات إلى تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وأطر الحوكمة، بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية. كما تعكس هذه الإصلاحات التزام الإمارات بترسيخ بيئة تنظيمية مرنة وقوية في الوقت ذاته، تدعم النمو المستدام للشركات، وتعزز ثقة المستثمرين في أسواق رأس المال.

أداء سوق دبي المالي

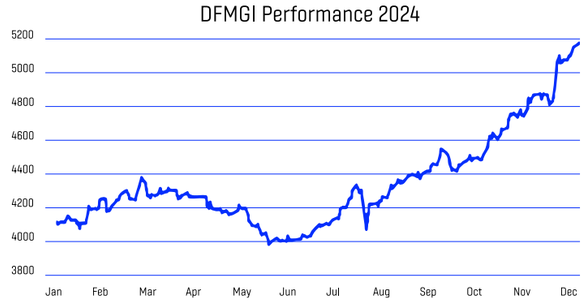
حقق سوق دبي المالي أداءً استثنائياً مع نمو بنسبة 5.5% في إجمالي قيمة التداولات، ليتجاوز هذا الإجمالي 107 مليار درهم. وبلغ متوسط القيمة اليومية للتداولات 423 مليون درهم، مقارنةً بـ 403 مليون درهم في عام 2023، وبزيادة تبلغ نسبتها 5% على أساس سنوي. كما وصل إجمالي عدد الصفقات إلى 2.55 مليون صفقة، والذي يعكس زيادةً ملحوظة بنسبة 33% في النشاط التجاري. القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق دبي المالي شهدت أيضاً ارتفاعاً كبيراً حيث بلغت 907 مليار درهم، محققةً معدل نمو سنوي مركب يزيد عن 10% منذ عام 2014، وهذا يعكس ثقةً قوية من المستثمرين وتنوعاً من حيث تركيبة القطاعات.

إجمالي القيمة السوقية لسوق دبي المالي (مليار درهم إماراتي)



أداء المؤشر العام لسوق دبي المالي خلال عام 2024

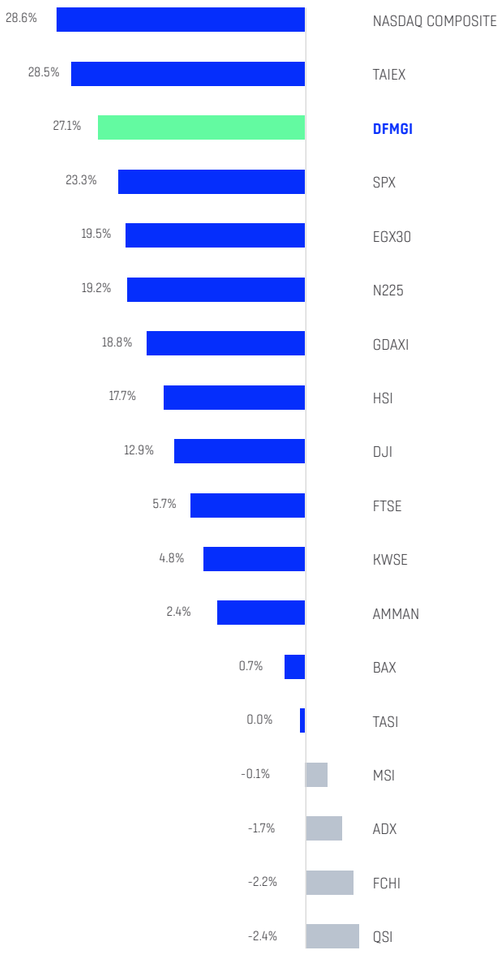
واصل سوق دبي المالي خلال عام 2024 مسيرته محققاً إنجازاتٍ بارزة وحافظ على مكانته كمركزٍ مالي عالمي رائد. حيث ارتفع المؤشر العام لسوق دبي المالي بنسبة 27.1% ليغلق عند 5,158.67 نقطة، مسجلاً أعلى مستوى له منذ سبتمبر 2014، مما يعكس إنجازاً بارزاً خلال عقدٍ من النمو القوي والأداء الاستثنائي للسوق.



أداء سوق دبي المالي حسب القطاع 2024 (%)

العقارات	+63%
المواد الأساسية	+45%
خدمات الاتصالات	+44%
القطاع المالي	+23%
الصناعة	+15%
المرافق العامة	+11%
السلع الاستهلاكية الأساسية	7%

أداء مؤشر أسواق الأسهم العالمية 2024 (%)



اختتمت أسواق الأسهم العالمية عام 2024 بأداءٍ قوي للعام الثاني على التوالي، مدفوعةً بنمو مزدوج الرقم في المؤشرات الرئيسية مثل ستاندرد آند بورز S&P 500، ومؤشر داكس الألماني، ومؤشر نيكاي الياباني. وعلى مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، برزت دبي كأفضل أداء للعام الثاني على التوالي، حيث قفز المؤشر العام لسوق دبي المالي بنسبة 27.1%، في أداءٍ قوي يعكس الزخم المستمر للسوق. وجاء هذا النمو مدعوماً بمكاسب واسعة النطاق، إذ سجلت ثمانية (من أصل تسعة) قطاعات في السوق ارتفاعاتٍ ملحوظة. وتصدر قطاع العقارات المشهد بنمو قياسي بلغ 63%، تلاه قطاعا الاتصالات والمواد بنسبة 44% و 45% على التوالي. كما عززت الاكتتابات الأولية القوية وزيادة نشاط التداول مكانة سوق دبي المالي، ما ساهم في ترسيخ دوره كمركز مالي عالمي مزدهر.

تحليل القطاعات ومساهمة كل قطاع في سوق دبي المالي حسب القيمة السوقية (%)

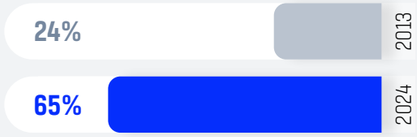
فرصةٌ لتعزيز مساهمة القطاعات غير الممثلة بالشكل الكافي في السوق وعكس التنوع الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي لدبي.

القطاع المالي	38.5%
قطاع العقارات	21%
قطاع المرافق العامة	18.6%
قطاع الصناعة	12.4%
قطاع السلع الاستهلاكية الكمالية	4.1%
قطاع الاتصالات	3.7%
قطاع السلع الاستهلاكية الأساسية	1.5%
قطاع المواد الأساسية	0.1%

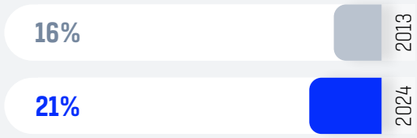
حصة المستثمرين الأجانب من إجمالي قيمة التداول (%):



حصة المستثمرون من المؤسسات من إجمالي قيمة التداول (%):



الملكية الأجنبية (النسبة من القيمة السوقية):



على صعيد مساهمة القطاعات المختلفة في أحجام التداول فقد تصدّر قطاع العقارات القائمة من حيث قيمة التداول، مسجلاً 36.2 مليار درهم، ما يمثل 35% من إجمالي قيمة التداول. وجاء قطاع الخدمات المالية في المرتبة الثانية بقيمة 33.3 مليار درهم، مساهماً بنسبة 32%، يليه القطاع الصناعي بـ 21.5 مليار درهم، أي 21% من الإجمالي، ثم قطاع المرافق بقيمة 6.6 مليارات درهم، ما يعادل 6%. وتوزعت أحجام التداول المتبقية بنسب متفاوتة على باقي القطاعات المدرجة في سوق دبي المالي.



NasdaqDubai

أداء سوق ناسداك دبي

واصلت ناسداك دبي خلال العام 2024 ترسيخ مكانتها كمنصةٍ عالمية موثوقة لإدراج وتداول السندات والصكوك الصادرة عن جهات سيادية أو مؤسسات. إذ سجلت في هذا العام أرقاماً قياسية، كما حققت إنجازاتٍ نوعيةٍ جديدة في سوق الدين العالمي، وهو ما يتماشى مع ريادتها العالمية كمركزٍ لتداول السندات والصكوك. واستضافت ناسداك دبي 11 إصداراً للسندات بلغت قيمتها الإجمالية 6.45 مليار دولار أمريكي، و42 إصداراً للصكوك بقيمة 18.84 مليار دولار أمريكي. هذه الإنجازات الاستثنائية رفعت إجمالي قيمة أدوات الدين المدرجة في البورصة إلى 138.23 مليار دولار أمريكي بنهاية العام، مما يؤكد دورها المحوري في سوق التمويل الإسلامي والعالمي.

تميز العام 2024 باهتمامٍ قوي من جهات الإصدار السيادية في سوق دبي المالي، وبرز هذا في الإصدار الأول للصكوك السيادية الصينية في منطقة الشرق الأوسط، يضاف إليه إصدارات من الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات وجمهورية إندونيسيا، حيث عززت جميعها مكانة ناسداك دبي كبورصة مفضلة للجهات السيادية العالمية، ليصل إجمالي الإدراجات السيادية في العام ذاته إلى 14.58 مليار دولار أمريكي. ترافق ذلك مع زيادةٍ عظيمة في اهتمام الشركات حيث شهدت البورصة مشاركةً كبيرة من بنوك مثل الإمارات دبي الوطني، والإمارات الإسلامي، ومؤسسات أجنبية مثل بنك الصين، بالإضافة إلى رواد في القطاع العقاري مثل شركات أرادَ، وبن غاطي، وشوبا العقارية. كما كان للشركات الصينية أيضاً حضوراً وإضحاً تمثّل في إدراج ما تزيد قيمته (حتى تاريخه) على 22 مليار دولار أمريكي من أدوات الدين في البورصة.

لقد أثمر تركيز ناسداك دبي الاستراتيجي على التمويل الإسلامي عن تعزيز مكانتها كواحدةٍ من البورصات الرائدة في إدراج الصكوك من حيث القيمة الإجمالية، حيث شهدت إدراج 102 من الصكوك بقيمةٍ إجمالية بلغت 95.37 مليار دولار أمريكي حتى تاريخه.

أكدت ناسداك دبي ريادتها أيضاً في إصدارات التمويل المستدام، حيث بلغ إجمالي الإصدارات المستحقة 29.44 مليار دولار أمريكي، ما يعكس تركيزها الاستراتيجي على خلق فرصٍ استثمارية مستدامة. وشهدت ناسداك دبي خلال هذا العام إدراجاتٍ بارزة لأدوات دين مرتبطة بحوكمة الشركات والمسؤوليات الاجتماعية والبيئية طرحها كلٌّ من "مصرف الإمارات الإسلامي"، و"بنك وربة"، و"بنك الإمارات دبي الوطني"، و"موانئ دبي العالمية"، وغيرها.

كان من بين المحطات البارزة إدراج "موانئ دبي العالمية" أول سنداتٍ من الفئة الزرقاء للشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ناسداك دبي، بقيمة 100 مليون دولار أمريكي، مخصصة لتمويل مشاريع حيوية في قطاع النقل البحري وتطوير البنية التحتية للموانئ ومبادرات استدامة المياه، والتي استقطبت اهتماماً واسعاً من المستثمرين الدوليين.

وفي خطوةٍ رائدة أخرى، أصدر "بنك الإمارات دبي الوطني" أول سندات قروض مرتبطة بالاستدامة (SLLB) على مستوى العالم، وذلك وفقاً للإطار الجديد الذي وضعته "الرابطة الدولية لأسواق رأس المال" (ICMA) و"جمعية سوق القروض" (LMA)، ليشكل هذا الإدراج إنجازاً جديداً في مسيرة التمويل المستدام، ويؤكد الدور المحوري لناسداك دبي في دفع عجلة الابتكار في الأدوات المالية المستدامة.

رسالة الرئيس التنفيذي المالي



علي الهاشمي
الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والاستراتيجية

مرونةٌ ونمو استراتيجي في أسواق تشهد تحوّلاً مهماً

مثّل العام 2024 محطةً بارزة أخرى في مسيرة سوق دبي المالي، حيث عكس أداءً مالياً قوياً وتوسعاً استراتيجياً مدروساً. فقدرةُ السوق على اغتنام الفرص السوقية المواتية، وتعزيز تفاعل المستثمرين، ودفع عجلة الابتكار عبر منصته الإلكترونية مكّنته من الحفاظ على زخم النمو. ويؤكد أداء هذا العام مكانته الرائدة كأبرز منصةٍ لتداول الأوراق المالية في المنطقة، كما يبرز فاعلية مبادراته في ترسيخ مكانة دبي كمركزٍ مالي عالمي رائد.

الأداء المالي

اختتم سوق دبي المالي العام 2024 بتسجيل صافي أرباح قبل الضريبة قدره 409.3 مليون درهم إماراتي، محققاً بذلك نمواً بنسبة 24% مقارنة بصافي الأرباح في العام 2023 والذي بلغ 329.6 مليون درهم إماراتي. جاء هذا الارتفاع مدفوعاً بنمو أحجام التداول، وزيادة نشاط المستثمرين من الأفراد والمؤسسات، والأداء القوي للعوائد الاستثمارية، إلى جانب تنوع مصادر الإيرادات. كما حافظ هامش صافي الربح على قوته، ما يعكس كفاءة سوق دبي المالي التشغيلية والانضباط المالي في بيئةٍ سوقية ديناميكية.

الإيرادات الموحّدة

سجّل سوق دبي المالي إجمالي إيرادات موحّدة قيمته 632.3 مليون درهم إماراتي خلال العام 2024، محققاً ارتفاعاً بنسبة 15.5% مقارنةً بالعام السابق الذي بلغ فيه الإجمالي 547.4 مليون درهم. جاء الارتفاع في حجم الإيرادات نتيجةً لارتفاع إجمالي قيمة التداول في سوق دبي المالي، وتوسع السوق، والأداء القوي للعوائد الاستثمارية. كما ارتفعت القيمة السوقية للسوق إلى 907 مليارات درهم إماراتي، بزيادةٍ قدرها 32%، في حين نما إجمالي قيمة التداول بنسبة 5.5% ليصل إلى 107 مليارات درهم إماراتي. وقد أسهمت أنشطة التداول بنسبة 37% من إجمالي الإيرادات، فيما شكلت المكاسب الاستثمارية 44% منها، وجاءت نسبة 19% المتبقية من مصادرٍ أخرى، ما يعكس الأسس المالية المتوازنة للسوق. ويؤكد تنوع مصادر إيرادات سوق دبي المالي، الذي يجمع بين دخل التداول والأداء الاستثماري والتدفقات المتعددة، على مرونته وقدرته على التكيف في مشهد الأسواق المالية دائم التغير.

إدارة النفقات

بلغ إجمالي النفقات، باستثناء الضرائب، خلال العام 2024 ما قيمته 223 مليون درهم إماراتي، مقارنةً بـ 217.9 مليون درهم إماراتي في العام السابق. ورغم النمو الملحوظ في أنشطة السوق وتسارع الاستثمارات في البنية التحتية والتكنولوجيا، إلا أن السوق حافظ على نهجه الصارم في إدارة التكاليف، إذ لم يتعد الارتفاع السنوي التراكمي للنفقات نسبة 1.75% خلال العقد الماضي، وهذا يعكس التزام السوق المستمر بالكفاءة التشغيلية المقرونة بتحقيق هوامش ربحية.

الأرباح قبل خصم مصاريف الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء (EBITDA)

واصل سوق دبي المالي تعزيز ربحيته، حيث ارتفعت الأرباح قبل خصم مصاريف الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء للعام 2024 إلى 485.3 مليون درهم إماراتي، بزيادةٍ قدرها 19% مقارنةً بالعام السابق، كما تحسن هامش الربح التشغيلي ليصل إلى 77% مقارنة بـ 74% في نهاية العام 2023، ما يعكس قوة الأداء المالي للسوق وكفاءته التشغيلية.

صافي الربح الموحّد وهامش صافي الربح

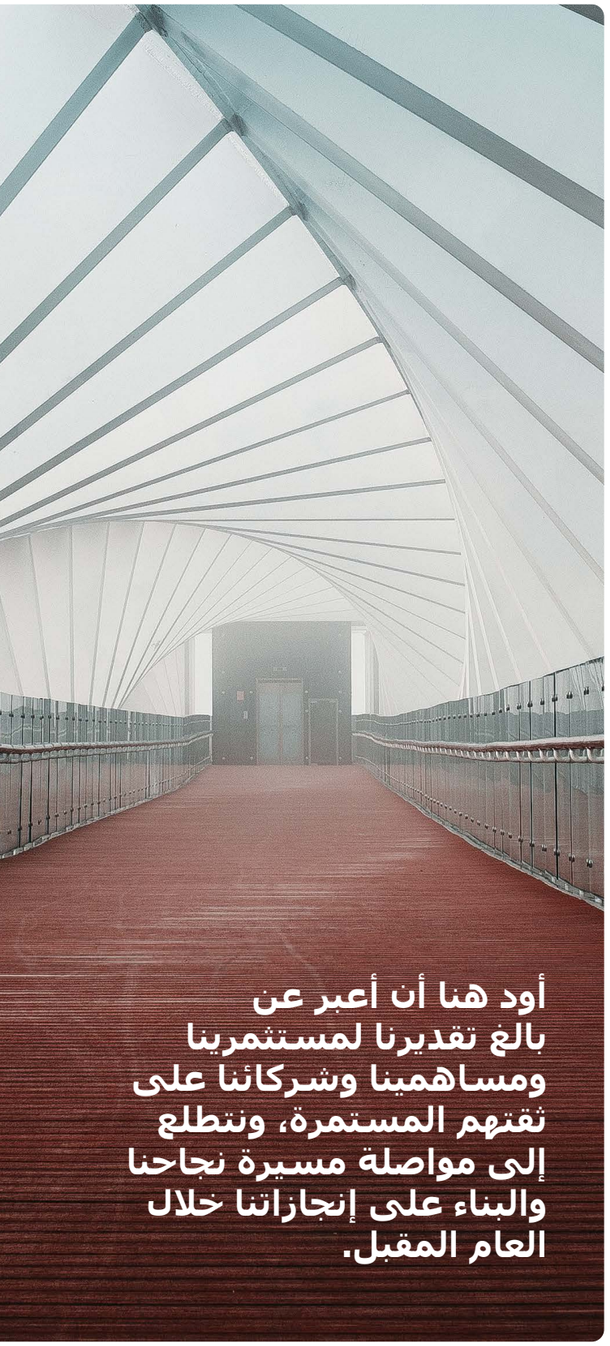
سجّل سوق دبي المالي قفزةً ملحوظةً في الربحية بارتفاع لصافي الربح (قبل الضريبة) وصلت نسبته إلى 24% على أساس سنوي ليبلغ 409.3 مليون درهم إماراتي في العام 2024. ويعكس الهامش الاستثنائي لصافي الربح والبالغ 64.73% قدرةَ السوق على تعزيز نموّ الأرباح بصورة مستدامة مع إدارة التكاليف بفاعلية في الوقت ذاته، كما يعكس الكفاءة التشغيلية العالية للسوق، يدعمها الزخم المتصاعد لحركة التداولات، وتوسيع قاعدة المستثمرين، وتعزيز القيمة التنافسية المقدمة لكل من المُستثمرين والمُصدِرين، وذلك في عامٍ اخر من الإدراجات الأولية الناجحة.

الموجودات والمطلوبات

حافظت شركة سوق دبي المالي على القوة والثبات المالي الذي تتميز به ميزانيتها، حيث بلغت قيمة موجوداتها 10.5 مليار درهم إماراتي، ما يعكس تركيزها المستمر على الاستقرار المالي والإدارة الاستراتيجية للموجودات. كما بلغت نسبة مجموع المطلوبات إلى مجموع الموجودات 18.5%، الأمر الذي يبرهن على اعتماد السوق نهجاً مدروساً في إدارة الالتزامات المالية والمخاطر حيث مكّنه هذا التوازن من التكيف مع تطورات الأسواق، والاستثمار في التكنولوجيا وفي تعزيز سهولة الوصول إلى السوق، مع الاستمرار في تحقيق قيمة مضافة طويلة الأمد لأصحاب المصلحة.

ملخص

لقد أكد الأداءُ الاستثنائي لسوق دبي المالي خلال العام 2024 مجدداً دورَه المحوري في رسم المشهد الاقتصادي للإمارة وفي ترسيخ مكانتها كوجهةٍ مالية عالمية رائدة. كما ساهمت كفاءتنا المالية والتشغيلية، إلى جانب مبادراتنا الاستراتيجية، في تحقيق عامٍ آخر من النمو، بما يتماشى مع الرؤية الطموحة لقيادة الدولة، والرامية إلى تعزيز مكانة دبي كمركز مالي عالمي إننا ماضون قدماً في التزامنا بتحقيق أداءٍ مالي مستدام، وتطوير البنية التحتية للأسواق، وتعزيز القيمة طويلة الأمد لأصحاب المصلحة. وقد هيأت لنا الأسس القوية التي رسخناها لأعمالنا مقومات التكيف مع المتغيرات السوقية، ودعم التوسع المتواصل لأسواق رأس المال في دبي.



إدارة المخاطر

في إطار التزامنا بتعزيز كفاءة التداول، وتوفير المعلومات المباشرة، والإدارة الفعالة للمخاطر، يدرك سوق دبي المالي أهمية مبادئ النزاهة والشفافية، مما يشكل ركائز أساسية لازدهار أسواق المال العالمية. وانطلاقاً من مكانته كسوقٍ مالي رائد، فإن التزامنا بإدارة المخاطر الاستباقية يعد أمرًا أساسيًا لتحقيق النمو المستدام، وزيادة العائدات، ورفع القيمة المضافة لأصحاب المصلحة.

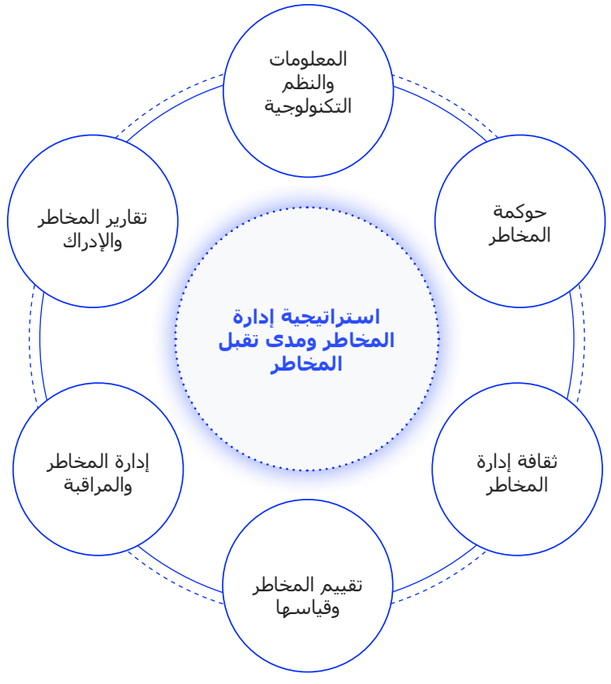
دعماً لهذه الرؤية، فقد اعتمد السوق استراتيجيةً متكاملة ترتكز على سياساتٍ وإجراءات متطورة ومصممة لقياس المخاطر وإدارتها ومراقبتها ورفع تقارير عنها بفعالية. كما تخضع هذه الجهود لمراجعاتٍ دورية تجريها الجهات الإدارية والرقابية المختصة لضمان توافقها مع أفضل الممارسات العالمية واستجابتها للمتغيرات المستمرة في السوق.

ويستند إطار الحوكمة وإدارة المخاطر المؤسسية الذي يعتمده السوق إلى معايير دولية راسخة من أبرزها:

- إطار الرقابة الداخلية الصادر عن كوسو (COSO ERM): والذي يُعنى بربط نظام إدارة المخاطر باستراتيجية المؤسسة وأدائها.
- معيار ISO 31000:2018: يحدد المبادئ والتوجيهات الأساسية لإدارة المخاطر وفق أفضل الممارسات العالمية.
- نموذج عمل "كي بي إم جي" لإدارة المخاطر (ERM KPMG): يرسّخ أفضل الممارسات لتحقيق الأهداف الاستراتيجية بكفاءة.

تشكل هذه الأطر أساساً راسخاً لإدارة المخاطر بفعالية، مما يتيح للسوق تحسين مستويات التعرض للمخاطر، مع ضمان خضوع جميع المخاطر المقبولة لتحليلٍ دقيق للتكلفة والعائد، ووضع خطط مدروسة للتخفيف من آثارها.

مبادئ إدارة المخاطر في سوق دبي المالي متوافقة مع أهداف السوق الاستراتيجية



إطار إدارة المخاطر

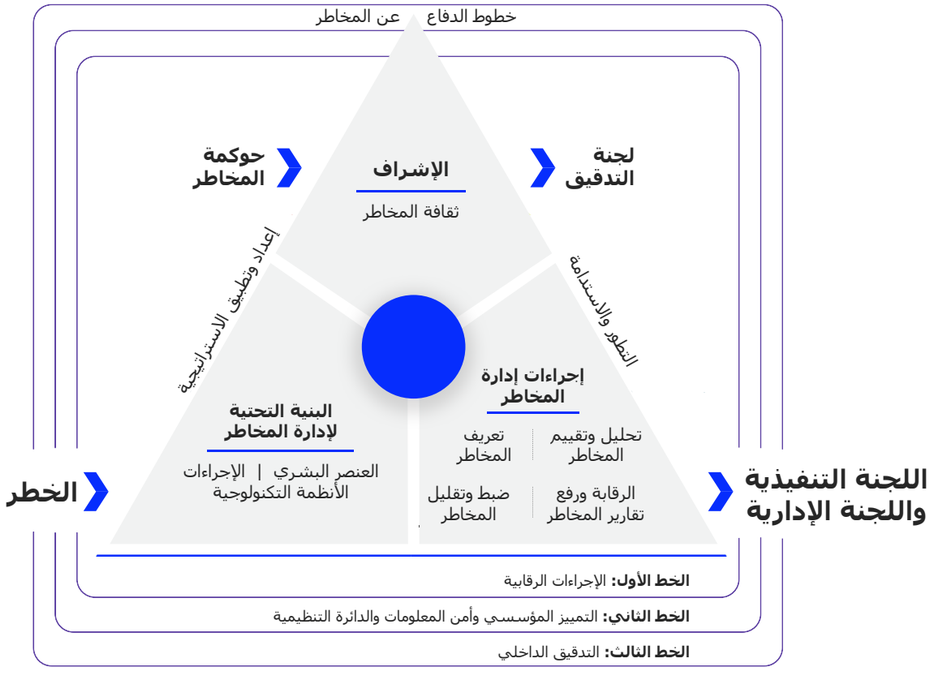
يستند إطار إدارة المخاطر في سوق دبي المالي إلى نهجٍ يحدد المخاطر الاستراتيجية والتشغيلية منهجياً، ويحللها ويعالجها بفعالية. ويرتكز هذا النهج على عدة عناصر رئيسية، منها:

- إنشاء شبكةٍ متكاملة للإبلاغ عن المخاطر، مدعومةً بسياسة الإبلاغ عن المخالفات.
- ترشيح موظف مسؤول عن المخاطر في كل قطاع من قطاعات السوق، للإشراف على جهود إدارة المخاطر وتنسيقها بكفاءة.
- تسجيل جميع المخاطر في سجلٍ مركزي موحد للمخاطر، ومتابعتها ومراقبتها.

يشرف مكتب إدارة المخاطر المؤسسية، الذي يضم فريقاً متخصصاً، على تنفيذ هذه الاستراتيجية، ويرفع تقاريره مباشرةً إلى لجنة التدقيق ومجلس الإدارة، لضمان الشفافية والمساءلة على أعلى المستويات. كما يحرص السوق على تعزيز قدراته باستمرار من خلال تنظيم ورش عمل دورية لرفع درجة الوعي بالمخاطر، وتحديد الأدوار والمسؤوليات بوضوح للمسؤولين عن المخاطر في جميع الإدارات.

يضمن السوق من خلال هذه التدابير الحفاظ على مستوى عالٍ من المرونة والقدرة على تجاوز التحديات مع الاستعداد للتعامل مع تعقيدات المشهد المالي العالمي، ما يعزز كفاءته التشغيلية ويدعم مسيرة نجاحه المستدام.

تكامل إطار إدارة المخاطر



لمحة عن أهم المخاطر

يواجه سوق دبي المالي أنواعاً مختلفة من المخاطر والتي يتم تصنيفها إلى المخاطر الاستراتيجية، والتي غالباً ما تخضع لتأثيرات عوامل خارجية لا سيطرة للشركة عليها، وكذلك مخاطر العمليات، والتي تشمل المخاطر التشغيلية والمالية ومخاطر الامتثال للقوانين والأنظمة، وهذه يمكن إدارتها والتحكم بها داخلياً. وتتولى الوحدات التشغيلية والهيئات الداخلية في السوق الإشراف على مخاطر العمليات وإدارتها بشكلٍ منتظم، ومن أمثلتها لجنة المخاطر والتدقيق، لضمان استمرارية الأعمال وفق أعلى المعايير.

فيما يلي ملخص لفئات المخاطر الرئيسية وطرق إدارة سوق دبي المالي لها.

فئات المخاطر	تفسير الخطر	إدارة الخطر
المخاطر الاستراتيجية	المخاطر التي تؤثر على أداء سوق دبي المالي على المدى الطويل، بما في ذلك العوامل الخارجية التي تحد من قدرة السوق على تنفيذ استراتيجيته وتؤثر على استمراريته. تشمل هذه المخاطر، دون أن تقتصر على، مخاطر السوق، ومخاطر المنافسة، والمخاطر الجيوسياسية، ومخاطر السمعة، والمخاطر المرتبطة بالمنتجات والخدمات، والمخاطر الإلكترونية، ومخاطر تسرب البيانات وخصوصية المعلومات.	يقوم سوق دبي المالي بإدارة التغيرات الناشئة عن مبادراته الاستراتيجية بحذر، حيث يتم وضع تقييمٍ شامل للمخاطر بغرض اتخاذ تدابير تعزل عمليات السوق عن أي عواقب سلبية وغير مقصودة قد تؤثر سلباً على بيئة عمل السوق نتيجة تنفيذ هذه المبادرات. ويحرص مجلس إدارة السوق ولجنة التدقيق على مراجعة الاستراتيجية والمخاطر المرتبطة بها والتأكد من تحديثها بشكلٍ مستمر لضمان قدرة قطاعات السوق على خلق قيمة اقتصادية بأفضل فاعلية. كما يقوم مجلس الإدارة بتحليل المشهد التنافسي وتبعاته على تنفيذ المبادرات الاستراتيجية عالية التأثير.
المخاطر المالية	تترافق أنشطة سوق دبي المالي مع مجموعة متنوعة من المخاطر المالية، والتي تتطلب بالنتيجة الكثير من التحليل والتقييم للمخاطر بالإضافة إلى قبول بعض درجات المخاطر أو مزيجٍ منها وإدارتها. ويعد قبول المخاطر أمراً أساسياً في الأعمال المالية، كما تعتبر المخاطر التشغيلية نتيجةً حتمية للاستمرار في تنفيذ المشاريع التجارية. ويهدف السوق إلى تحقيق توازنٍ مناسب بين المخاطر والعوائد مع تقليل الآثار السلبية المحتملة على أدائه المالي.	يتبع سوق دبي المالي سياسات لإدارة المخاطر مصممة لرصد هذه المخاطر وتحليلها، إضافةً إلى مراقبتها ووضع حدود وضوابط مناسبة للحد منها. ويجري السوق مراجعاتٍ دورية لهذه السياسات لضمان أخذها للتطورات في الأسواق والمنتجات بعين الاعتبار، وتوافقها مع أفضل الممارسات الناشئة. وتتولى الإدارة المالية مسؤوليات مراقبة المخاطر المالية المرتبطة بعمليات السوق وإدارتها من خلال تقارير داخلية متخصصة تحلل مدى التعرض للمخاطر وفقاً لحجمها وتأثيرها. وتشمل هذه المخاطر مخاطر السوق، مثل مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية ومخاطر تقلبات الأسعار ونسب الأرباح، إضافةً إلى مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.*
المخاطر التشغيلية	تتناول هذه الفئة المخاطر المرتبطة بالعمليات التشغيلية، وتقنيات المعلومات والأمن الإلكتروني، إضافةً إلى المخاطر المتعلقة بالمشاريع التكتيكية ومخاطر استمرارية الخدمات.	يحرص سوق دبي المالي على الحدّ من المخاطر التشغيلية التي قد تعطل عمليات التسوية أو تؤدي إلى اضطرابات في السوق، من خلال تطبيق ضوابط صارمة تضمن استمرارية الأعمال. وتُجرى دورياً مراجعات للمخاطر المرتبطة بتقنية المعلومات وتلك المتعلقة بالموظفين. والسوق معتمد بشهادة الأيزو ISO 22301:2019 التي تؤكد التزامه بإدارة مخاطر استمرارية الأعمال، إضافةً إلى شهادة ISO 27001:2013 التي تضمن أعلى معايير أمن المعلومات.
مخاطر عدم الامتثال	يتعرض سوق دبي المالي أثناء إنجاز عملياته لمخاطر عدم الامتثال، حيث يمكن أن تُفرض عليه عقوبات قانونية وخسائر مالية في حال حدوث أي تقصير في الالتزام بقوانين وأنظمة الحكومة الاتحادية والهيئات الحكومية المنظمة لعمله واللوائح المعمول بها في القطاع.	يولي سوق دبي المالي أهميةً كبيرة لمخاطر عدم الامتثال، لذا فهو يعمل بشكل وثيق مع جميع المشاركين في السوق لضمان الالتزام بالمتطلبات التنظيمية والقانونية. ويحافظ السوق من جهةٍ أخرى على علاقاتٍ قوية مع الجهات والهيئات المنظمة لأعماله ومع صانعي السياسات، ومنها هيئة الأوراق المالية والسلع ووزارة الاقتصاد. كما يراقب السوق عن كثب أي تطوراتٍ جديدة في الإطار التنظيمي، ويبادر بالمشاركة الفعالة في المناقشات والمشاورات مع الهيئات الرقابية المختصة، لاقتراح تعديلاتٍ وإبداء الرأي بشأن الإصلاحات التشريعية والتطورات التنظيمية المؤثرة على السوق بشكلٍ منتظم.

*يمكن الاطلاع على مزيدٍ من التفاصيل حول المخاطر المالية بالرجوع إلى الملاحظة رقم XX من البيانات المالية الموحدة في هذا التقرير.



المبادرات والاكتتابات العامة الخاصة بالمستثمرين



	TALABAT	SPINNEYS	PARKIN
رمز التداول			
تاريخ الإدراج	10 ديسمبر 2024	9 مايو 2024	21 مارس 2024
رأس المال المُجمع	7.50 مليار درهم إماراتي	1.38 مليار درهم إماراتي	1.57 مليار درهم إماراتي
القيمة السوقية عند الإدراج	37 مليار درهم إماراتي	5.51 مليار درهم إماراتي	6.30 مليار درهم إماراتي
حجم تجاوز الاكتتاب	-	64 ضعف	165 ضعف

أبرز الاكتتابات العامة وعمليات الإدراج الجديدة

شهد سوق دبي المالي عاماً استثنائياً في مجال الاكتتابات العامة الأولية خلال عام 2024، ما يعكس مكانته الراسخة كمركز رائد للأسواق المالية. فقد أضاف السوق ثلاث اكتتاباتٍ بارزة، جمعت فيما بينها 10.48 مليار درهم من العوائد الإجمالية، وساهمت في رفع القيمة السوقية بمقدار 49 مليار درهم. تعكس هذه الإنجازات ثقة المستثمرين المتزايدة في السوق، كما تعزز المكانة العالمية لسوق دبي المالي كمنصة مفضلة لجمع رؤوس الأموال.

دور سوق دبي المالي في تعزيز الاكتتابات العامة في الإمارات

يواصل سوق دبي المالي دور ريادي في تعزيز زخم الاكتتابات العامة الأولية في دولة الإمارات، حيث ساهم خلال عام 2024 بما يقارب 41% من إجمالي أنشطة الاكتتابات العامة في الدولة. وقد جمعت الاكتتابات الثلاث الأبرز التي طرحها السوق لشركات "باركن"، و"سبينس 1961 القابضة ش.م.ع"، و"طلبات القابضة ش.م.ع"، ما مجموعه 10.48 مليار درهم، مساهماً بذلك إلى حدٍ كبير في تعزيز سيولة السوق وجاذبية الاستثمار. هذه الاكتتابات عززت أيضاً مكانة دبي كمركز مالي عالمي، وأحد أبرز المراكز المالية والتجارية على مستوى العالم، كما عكست ثقة المستثمرين القوية في أداء دبي الاقتصادي المتين وبيئتها التنظيمية الداعمة، إلى جانب مبادراتها الاستراتيجية لتوسيع نطاق أسواق رأس المال.

علاوةً على ذلك، فقد أبرزت مستويات الاكتتاب الاستثنائية والاهتمام الكبير من المستثمرين الدوليين والإقليميين بوضوح قدرة سوق دبي المالي على استقطاب قطاعات متنوعة، بدءاً من قطاع الخدمات العامة والتجزئة وصولاً إلى قطاع التكنولوجيا. يتماشى هذا الزخم في أنشطة الاكتتاب مع رؤية دبي الرامية لتنويع اقتصادها، ولضمان أن تعكس أسواق رأس المال فيها مدى تنوع مكونات ناتجها المحلي الإجمالي. كما عزز النجاح الذي يحققه السوق في عمليات الاكتتاب مكانة دولة الإمارات في أسواق رأس المال العالمية، مما يساهم في تنفيذ الاستراتيجيات الأوسع الخاصة بتنويع الاقتصاد وتطوير أسواق المال الإماراتية.

تعزيز مشاركة المستثمرين الأفراد

كان دور المستثمرين الأفراد أساسياً في نجاح الاكتتابات العامة الأخيرة، ما يعكس التزام أسواق رأس المال في دبي بتطبيق مبادئ الشمول وسهولة الوصول إليها. واستجابةً لمستويات الطلب المتزايدة، رفعت عدة شركات حصص الاكتتاب المخصصة للأفراد خلال عام 2024، حيث زادت "سبينس" تخصيصها من 5% إلى 7%، في حين وسعت "باركن" شريحتها من 10% إلى 12% لاستيعاب الإقبال الكبير. ويعكس هذا النمو ثقة المستثمرين الأفراد في البيئة الاقتصادية الديناميكية لدبي، إلى جانب جاذبية الفرص الاستثمارية التي توفرها الشركات المدرجة في السوق.

أسهم سوق دبي المالي بشكلٍ جوهري في تيسير وصول المستثمرين الأفراد إلى الاكتتابات العامة، مستفيدين من المنصات الرقمية لتبسيط عمليات الاشتراك وتعزيز تجربة المستثمرين. وقد استطاعت القنوات الرقمية للسوق استقطاب نحو ثلث تدفقات الاكتتابات من الأفراد، ما رسّخ مكانته كسوقٍ رائد وداعم للمستثمرين الأفراد. كما تؤكد مبادراتٌ مثل "برنامج ترقية الاكتتابات" التزامه بتطوير منظومة استثمارية شاملة تضمن استمرار المستثمرين الأفراد في أداء دورٍ فاعل في نمو أسواق رأس المال في دبي.

شركة باركن

شهد سوق دبي المالي في مارس 2024 إدراج وبدء تداول أسهم شركة "باركن"، المزوّد الرئيسي لخدمات مواقف المركبات في دبي، في اكتتابٍ عام أولي ناجح جذب اهتماماً واسعاً. وتمكنت الشركة من جمع 1.6 مليار درهم، محققة رقماً قياسياً في تغطية الاكتتاب بمقدار 165 مرة بسعر العرض النهائي. بلغت القيمة السوقية للشركة عند الإدراج 6.3 مليار درهم، وقد عزز هذا النجاح في الاكتتاب جاذبية أسواق رأس المال في دبي على المستوى الدولي، كما رسّخ ثقة المستثمرين في الآفاق الاقتصادية المزدهرة للإمارة.

شركة سبينس 1961 هولدينج بي إل سي

قامت شركة "سبينس 1961 هولدينج بي إل سي" في مايو 2024، إحدى أبرز سلاسل البيع بالتجزئة للمواد الغذائية التي تركز على مراكز التسوق العملاقة الفاخرة، بإدراج أسهمها للتداول في سوق دبي المالي عقب اكتتاب عام ناجح للغاية نجح في جمع 1.38 مليار درهم، محققاً فائض اكتتاب قياسي بحوالي 64 مرة لجميع الشرائح مجتمعة، وهو الأعلى بين الاكتتابات غير الحكومية في السوق خلال السنوات الأخيرة. يعكس هذا الإدراج الناجح لشركة "سبينس" حيوية القطاع الخاص في دبي، وفرص النمو الواعدة التي توفرها أسواق رأس المال فيها، بما يتماشى مع خطط السوق الطموحة للتوسع في السعودية وتبني نماذج مبتكرة للبيع بالتجزئة.

طلبات هولدينج بي ال س ي

بدأت شركة "طلبات هولدينج بي إل سي" في ديسمبر 2024 إدراج أسهمها في سوق دبي المالي تحت الرمز "TALABAT". وطلبات هي المنصة الرائدة في السوق للطلب عبر الإنترنت وخدمات توصيل الطعام والبقالة ومنتجات التجزئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقد اكتسب هذا الاكتتاب أهمية خاصة لكونه أول إدراج لشركة في قطاع التكنولوجيا في سوق دبي المالي، ولنجاحه الاستثنائي كأكبر اكتتاب عام أولي لشركة تكنولوجيا على مستوى العالم لهذا العام، حيث جمع نحو 7.5 مليار درهم من خلال طرح 20% من إجمالي رأس المال المصدر. وحظي الطرح بإقبالٍ واسع من المستثمرين المحليين والإقليميين والدوليين، بما في ذلك مستثمرون رئيسيون. يعكس هذا الإدراج التاريخي مكانة دبي كمركز مالي عالمي متطور، كما يبرز قوة بيئتها التشريعية وبنيتها التحتية المالية عالمية المستوى.

تحقق هذه الاكتتابات تنوعاً مهماً في سوق دبي المالي، من خلال إدخال قطاعاتٍ حيوية مثل التكنولوجيا، كما يتماشى هذا التنويع الاستراتيجي مع مكونات الناتج المحلي الإجمالي لدبي، بما يضمن أن يعكس السوق قوة اقتصاد الإمارة المتنوع ومرونته.

قمة أسواق رأس المال 2024

استكمالاً لنجاح قمة الاكتتابات العامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2023، وباعتباره المنصة الرائدة في المنطقة لقطاع الاكتتابات العامة، فقد استضاف سوق دبي المالي في مايو 2024 النسخة الثانية من "قمة أسواق رأس المال"، والتي جمعت أهم أصحاب المصلحة، بما في ذلك الشركات المدرجة والهيئات التنظيمية والمؤسسات المالية. شملت أهداف القمة تعزيز التعاون بين مختلف المؤسسات، ودفع عجلة الابتكار، وترسيخ حوار ديناميكي ضمن المنظومة النشطة لسوق الاكتتابات العامة وأسواق رأس المال في دبي.



القمة التي دعمها شركاء مرموقون، شهدت مناقشاتٍ معمقة حول أنشطة الاكتتابات العامة والابتكار في المجال المالي، كما استقطبت نخبة من المؤسسات الإقليمية والدولية البارزة إلى سوق رأس المال في دبي.

وقدّمت القمة للحضور رؤى قيّمة من خلال جلسات حوارية ثرية شارك فيها نخبةٌ من قادة الأعمال المؤثرين، كما وفرت فرصاً استثنائية لتحفيز النمو، بالتعاون مع بعضٍ من أكثر الشركات ديناميكية في المنطقة.

المبادرات والبرامج الخاصة بالمستثمرين



برنامج مسرعات الاكتتابات العامة الأولية

في عام 2023، أطلق سوق دبي المالي برنامج "مسرعات الاكتتابات العامة الأولية" بالشراكة مع غرفة دبي للتجارة وبالتعاون مع 20 جهة استشارية إقليمية وعالمية، بهدف تمكين الشركات العائلية والخاصة الكبرى والمشاريع التجارية العائلية من تسريع نموها والاستعداد للإدراج في الأسواق المالية. ويوفر البرنامج للمشاركين ورش عمل متخصصة يقودها خبراء، واستشارات مخصصة، وإمكانية الوصول إلى منظومة استشارية متكاملة في دبي، بما يضمن لهم تجربةً سلسة وناجحة في مسيرة الاكتتاب العام.

اختُتم البرنامج في أوائل عام 2024 بعد أن قدّم للمشاركين رؤى مخصصة حول خارطة طريق الإدراج، ومعايير لقياس أداء القطاعات، وصياغة القصص الاستثمارية الجاذبة. وقد عزز البرنامج جاهزية الشركات للطرح العام من خلال معالجة التحديات الفريدة وتقديم استراتيجياتٍ قابلة للتنفيذ، مما مهد لها الطريق لدخول أسواق رأس المال بثقة واستعدادٍ أكبر.

برنامج ترقية الاكتتابات العامة الأولية

أطلق سوق دبي المالي برنامج "ترقية الاكتتابات العامة الأولية" بالتعاون مع بنك المارية المحلي (Mbank). حيث يعد هذا البرنامج كميزةٌ جديدة مبتكرة تتيح للمستثمرين مضاعفة مبلغ الاستثمار بشكل مرن، مما يسمح للمكتتبين بزيادة قدرتهم على الاكتتاب بما يصل إلى خمسة أضعاف في بعض الطروحات العامة الأولية مقابل رسوم رمزية، مع امكانية الحصول على تخصيص أعلى.

يوظف البرنامج التكنولوجيا في توفير تجربةٍ سلسة للمستثمرين، ومنحهم مرونةً أكبر فيما يخص خياراتهم الاستثمارية، وهي مبادرة تعكس التزاماً مشتركاً بتعزيز سهولة الوصول إلى أسواق رأس المال في دبي.

مؤتمر المستثمرين العالميين لسوق دبي المالي

بناءً على سجلنا الحافل منذ 2007، يستكمل سوق دبي المالي تنظيم جولاتٍ مؤتمر المستثمرين العالميين سنوياً، بهدف تعزيز التعاون بين الشركات المدرجة والمؤسسات الاستثمارية العالمية. وتسلط هذه المؤتمرات الضوء على الشركات المدرجة لمنحها حضوراً بارزاً ومنصةً مهمة للتعريف بعلاماتها التجارية أمام حشدٍ واسع من المستثمرين الدوليين. كما توفر هذه الفعاليات فرصاً لبناء علاقاتٍ قوية ومثمرة مع المستثمرين، وترسيخ الثقة، وتعزيز التفاعل المستمر مع أسواق رأس المال في دبي.

أبرز المنجزات خلال مؤتمر المستثمرين العالميين لسوق دبي المالي:

مشاركة المستثمرين

استقطب مؤتمر المستثمرين العالميين اهتمام مجموعة متنوعة من المستثمرين مثل: صناديق الثروة السيادية، وشركات إدارة الأصول، وصناديق التحوط، والتي تدير مجتمعةً أصولاً تقدر قيمتها بتريليونات الدولارات.

تمثيل المؤسسات

شاركت في هذه الجولات شركات مدرجة في سوق دبي المالي من قطاعاتٍ مختلفة مثل قطاع العقارات، والمرافق العامة، والقطاع المصرفي، حيث عرضت خلال الجولات أداءها التجاري وخططها المستقبلية أمام المستثمرين المحتملين.

التعاون الاستراتيجي

تم تنظيم هذه المؤتمرات بالتعاونٍ الاستراتيجي بين سوق دبي المالي ومؤسساتٍ مالية دولية، مما عزز مكانة السوق كوجهة استثمارية رائدة على المستوى العالمي.

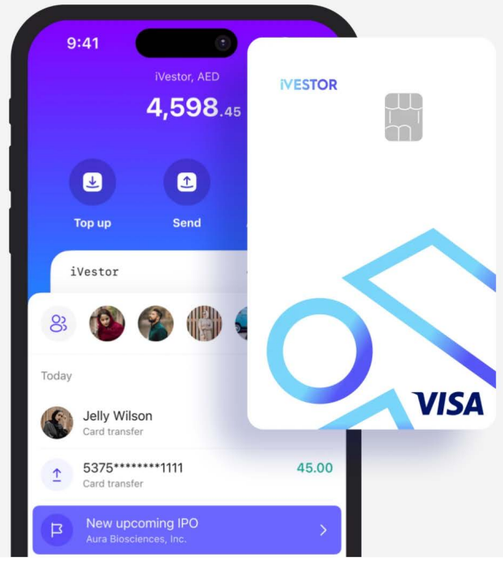
في عام 2024، وخلال مؤتمر بورصات دول مجلس التعاون الخليجي، تعاون سوق دبي المالي مع بنك "إتش إس بي سي" HSBC لتسليط الضوء على 12 من أبرز الشركات المدرجة، والتي يبلغ إجمالي قيمتها السوقية 326 مليار درهم. نجح المؤتمر في زيادة تفاعلات المستثمرين بنسبة 20%، مما يعكس تنامي الثقة في أسواق رأس المال في دبي.

تبرز جولات هذا العام الترويجية التزام سوق دبي المالي بربط المستثمرين العالميين بمنظومة دبي المالية، وتعزيز الثقة في أسواق دبي دعماً لأجندتها الاقتصادية الطموحة.

الرقمنة والابتكار

منصة آيفستر:
تحفيز الابتكار دعماً للمستثمرين

يمثّل تطبيق آيفستر، والذي تم إطلاق نسخة محدثة منه خلال قمة أسواق رأس المال 2024، نقلةً نوعية بين التطبيقات الرقمية للإدارة المالية للمستثمرين، مع مجموعة من المميزات الفريدة لتسهيل الاستثمار وإدارة الأموال. وقد تم تطوير آيفستر لأول مرة في عام 2010، بهدف تمكين المستثمرين من إدارة استثماراتهم، والمشاركة في الاكتتابات، وتحديد أهدافهم المالية بكل سلاسة عبر هواتفهم الذكية.



ويتميز التطبيق بخصائص رائدة تشمل:

سهولة الاشتراك في الاكتتابات العامة الأولية:
حيث يمكن التطبيق المستخدمين من المشاركة بسهولة في الاكتتابات العامة الأولية من خلال منصةٍ متكاملة لجمع رأس المال، ومصممة لدعم فرص استثمارية متنوعة.

إدارةٌ المحفظة المالية وتوزيعات الأرباح:
متابعة أحدث بيانات الأوراق المالية، ومراقبة قيمتها السوقية، وإدارة توزيعات الأرباح بسهولة لضمان رقابة مالية فعالة.

التخطيط المالي وبطاقات الدفع الافتراضية:
دعم تحقيق الأهداف المالية بفضل أدوات الادخار المؤتمتة، وإجراء المعاملات الإلكترونية بأمانٍ وسهولة باستخدام بطاقات افتراضية مصممة لحماية عملياتك الرقمية.

حقق تطبيق آيفستر منذ إطلاقه نجاحاً استثنائياً، حيث اجتذب أكثر من 35 ألف مستخدم، بينهم 40% من المستخدمين الجدد. وساهم التطبيق أيضاً في عدد المستخدمين الذين تم تسجيلهم والبالغ 132 ألف مستخدم عبر قنوات سوق دبي المالي الرقمية، و اختار 45% من المستخدمين الجدد تطبيق آيفستر على أنه خيارهم المفضل لتلقي توزيعات الأرباح منذ عام 2021. وعكس هذا النمو زيادةً بمقدار خمسة أضعاف في عدد المستثمرين الأفراد الدوليين، مما يعكس مكانة دولة الإمارات كمركز استثماري عالمي.

شملت أبرز إنجازات التطبيق إطلاقَ ميزة تسجيل الحسابات الجديدة لصغار السن، والتي تتيح لأصحاب الحسابات الأساسية توعية المستخدمين الأصغر سناً بجوانب المعرفة المالية، وتيسير المشاركة في الاكتتابات العامة نيابةً عنهم. علاوةً على ذلك، فقد أثمر إطلاق ميزة "ترقية الاكتتابات الأولية" في عام 2024 عن توسيع ملحوظ في نطاق وصول المستثمرين الأفراد إلى خيارات التمويل المدعوم، مما عزز من قدرتهم على الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة.

تم تطوير التطبيق من قبل فريق سوق دبي المالي بالتعاون مع "بنك الإمارات دبي الوطني" وشركة "نتورك إنترناشيونال"، والذي سيكون تطبيق داعم لمنصة "أرينا" الداعمه للأسهم والسندات وغيرها من فئات الأصول المخطط إضافتها مستقبلاً. هذه المنصات مجتمعةً تعزز التطوير والابتكار، مع تقديم الدعم للشركات العائلية والخاصة في أنحاء المنطقة.

توفر النسخة المحدّثة من تطبيق "آيفستر" لعملائنا نقلة مهمة إلى الأمام في الإدارة المالية الرقمية للمستثمرين، حيث تعكس هذه المنصة الجديدة التزامنا بتقديم حلول سلسة لعملائنا، وتعزيز تجربتهم الاستثمارية الرقمية، وتمكينهم من إدارة استثماراتهم في سوق دبي المالي.

> يسعدنا أن نقدم النسخة المطورة من تطبيق آيفستر والذي يمثل خطوةً نوعية في مجال الإدارة المالية الرقمية للمستثمرين. يجسد هذا التطوير التزامنا بتوفير حلول سلسة تعزز تجربة الاستثمار الرقمية لعملائنا. وسيكون التطبيق الجديد جزءاً أساسياً من منصة "أرينا" في الإصدارات القادمة, حيث سيدعم منصة السوق للاكتتابات الخاصة الأولية. باستخدامنا التكنولوجيا المبتكرة وبتعزيز التعاون ما بين مؤسساتنا، سنعيد تشكيل السوق لضمان تقديم درجةٍ أعلى من الشمول والكفاءة لجميع أصحاب المصلحة
>
> **حامد علي**
> الرئيس التنفيذي لسوق دبي المالي

تطبيق سوق دبي المالي:
إعادة صياغة تجربة المستثمر

إن تطبيق سوق دبي المالي يعيد صياغة تجربة التداول للمستثمرين بما يوفره من عملية سلسة ورقمية بالكامل لتداول الأوراق المالية. وقد أسهم التعاون الناجح مع أبرز شركات الوساطة، مثل "الإمارات دبي الوطني للأوراق المالية"، و"الرمز"، و"بي إتش إم كابيتال"، في تمكين المستثمرين من الحصول بسهولة على رقم المستثمر (NIN)، وفتح حساب تداول، وإدارة ملفاتهم التعريفية بمرونةٍ تامة.

تعكس هذه المزايا الشاملة التزام سوق دبي المالي بدعم المستثمرين الجدد لدخول عالم التداول بثقة، فيما يواصل السوق تطوير التطبيق بإضافة ميزات جديدة على مدار عام 2024، تهدف إلى تعزيز تجربة المستخدم عبر تبسيط التنقل بين أقسام التطبيق وإعطاء المستثمرين قدراً أكبر من المرونة والتحكم:

- **تصفح مبسط وسهل:** الوصول السريع إلى المعلومات والخدمات عبر واجهة تطبيق أكثر سهولةً في الاستخدام.
- **وضع الضيف:** تجربة استخدام التطبيق بخيار "الضيف" مع إمكانية الاطلاع على بيانات السوق المتأخرة، مما يتيح دخول المستثمرين المحتملين.
- **قوائم متابعة قابلة للتخصيص:** إنشاء وإدارة قوائم متابعة متعددة بهدف تتبع الشركات والأدوات المالية بما يتناسب مع اهتمامات المستثمر.
- **معلومات تعريفية للشركات:** معلومات تعريفية للشركات توفير احدث المعلومات عن الشركات، بما يشمل الأخبار والإفصاحات، في مكانٍ واحد.
- **إدارة بطاقات آيفستر :** تفعيل بطاقة آيفستر الخاصة بالمستثمر، وإضافة الأموال، والاطلاع على البيانات التاريخية، واستعراض كشوفات الاستثمارات بكل سهولة عبر التطبيق.
- **الوصول الشامل للمحفظة الاستثمارية :** عرض شامل للاستثمارات بهدف اتخاذ قراراتٍ مالية مدروسة.

يجسد تطبيق سوق دبي المالي باستمرار التزام السوق بالابتكار، وتعزيز سهولة الوصول إلى خدماته، ودعم المستثمرين لإنجاز تعاملاتهم، من خلال التكيف المستمر مع احتياجاتهم دائمة التغير.

43 الشركات المدرجة

307,845 المساهمون

AED 38.2 BN أرباح نقدية

نهج الاستدامة



رسالة الرئيس التنفيذي

انطلاقاً من الموقع الريادي الذي وصلنا إليه كأبرز الأسواق المالية في المنطقة، يمهد كلٌّ من سوق دبي المالي وناسداك دبي الطريق أمام الشركات لتنفيذ أجنداتها وطموحاتها في مجال الاستدامة، وذلك من خلال تطوير لوائح تنظيمية متقدمة وتعزيز الشراكات الفاعلة. وينسجم التزامنا الثابت بالاستدامة مع متطلبات مستثمري اليوم وتوقعاتهم المتزايدة في ما يخص حوكمة الشركات والمسؤوليات الاجتماعية والبيئية.

ويمضي سوق دبي المالي وناسداك دبي بخطى ثابتة نحو ترسيخ مكانتهما كأبرز سوقٍ مالي مستدام في المنطقة بحلول عام 2025، وفق رؤيةٍ استراتيجية طموحة تتضمن مجموعة متكاملة من المبادرات تشمل: توسيع نطاق السوق عبر حلول مبتكرة للتمويل الأخضر، وتعزيز الشفافية من خلال تحسين تقارير حوكمة الشركات والمسؤوليات الاجتماعية والبيئية، وترسيخ ثقافة الاستدامة بين المستثمرين، وقيادة القطاع بتقديم نموذجٍ يحتذى به عبر إطلاق مبادرات ريادية في حوكمة الشركات والمسؤوليات الاجتماعية والبيئية.

تشهد آفاق التمويل المستدام في المنطقة هي الأخرى زخماً متزايداً بفضل التكامل بين التمويل الإسلامي وممارسات الاستدامة، حيث أدرج ما تزيد نسبته على 80% من الصكوك العالمية المتوافقة مع معايير حوكمة الشركات والمسؤوليات الاجتماعية والبيئية، والمقومة بالدولار الأمريكي، في ناسداك دبي. وهو نموٌّ يعكس الدور المتصاعد للشرق الأوسط في تطوير أدوات الدين المستدامة، كما يؤكد التزام المنطقة الراسخ بالتمويل المستدام.

وقد سجلت ناسداك دبي خلال العام 2024 إصداراتٍ جديدة بقيمة 5.40 مليار دولار أمريكي في أدوات الدين المستدامة، ليصل إجمالي القيمة المستحقة لهذه الإصدارات إلى 29.44 مليار دولار أمريكي بنهاية العام، ما يعزز مكانة دبي كمركز عالمي رائد في قطاع التمويل الأخضر والمستدام.

إن التزامنا راسخٌ ومستمر بتحسين ممارسات الإفصاح عن جوانب حوكمة الشركات والمسؤوليات الاجتماعية والبيئية في دبي، ونحقق ذلك بالتعاون الوثيق مع الشركات المدرجة، حيث نقدم لها الإرشاد والدعم اللازمين لتعزيز تقاريرها ذات الصلة بالشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة بما يتماشى مع إرشادات سوق دبي المالي في هذا الشأن ومع أفضل المعايير العالمية.

وانطلاقًا من رؤيتنا للمستقبل، سنواصل مواءمة استراتيجياتنا مع الأهداف الوطنية لدولة الإمارات في مجال الاستدامة، مع تكثيف جهودنا والتركيز على دورنا الفاعل في تطوير حلول تمويل مستدامة ومبتكرة تساهم في تحقيق تقدمٍ ملموس وتعزز مسيرة التحول نحو اقتصاد أكثر استدامة ومرونة.



حامد علي
الرئيس التنفيذي
سوق دبي المالي

أبرز الإنجازات لعام 2024 في مجال الاستدامة

21% من إصدارات أدوات الدين مرتبطة بحوكمة الشركات والمسؤوليات الاجتماعية والبيئية بقيمة 29.44 مليار دولار أمريكي من مجمل إدراجات أدوات الدين

49% من القوى العاملة في سوق دبي المالي من النساء

31% من المستثمرين هم من النساء

22% من أعضاء مجلس إدارة سوق دبي المالي هم من النساء

46% من القوى العاملة في سوق دبي المالي مواطنون إماراتيون

100% من أعضاء مجلس الإدارة مستقلون

5.40 مليار دولار أمريكي هي القيمة الإجمالية لإصدارات مرتبطة بحوكمة الشركات والمسؤوليات الاجتماعية والبيئية تم إدراجها في العام 2024

أدرجت موانئ دبي العالمية أول **سند أزرق مؤسسي** في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

أصدر بنك الإمارات دبي الوطني أول سند تمويل مرتبط بالاستدامة (SLLB) ومتوافق مع معايير الرابطة الدولية لأسواق رأس المال (ICMA)/الرابطة الدولية لأسواق القروض (LMA) في العالم

نهجنا في الاستدامة

سياق الاستدامة

استكمالاً للزخم الذي تحقق باستضافة دبي للنسخة 28 من مؤتمر الأطراف (COP28)، تواصل دفع مسيرة الاستدامة في جميع جوانب عملياتنا تأكيداً لالتزامنا بتحقيق قيمة طويلة الأجل لأصحاب المصلحة، ودفع عجلة التنمية المستدامة في دبي ودولة الإمارات ككل.

وتواصل ناسداك دبي ترسيخ مكانتها كمنصةٍ رائدة للسندات والصكوك المرتبطة بالاستدامة، مما يُعزز مكانة دبي كمركز عالمي للتمويل المستدام، يتماشى هذا التوجه مع الأهداف الطموحة لدولة الإمارات في مجال الاستدامة، كما يدعم الانتقال إلى اقتصاد أكثر مراعاةً للبيئة واستدامةً ومرونة.

إن سوق دبي المالي مستمرٌ في دعم مسيرة دولة الإمارات نحو تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ويؤكد ذلك استراتيجيته المعتمدة للاستدامة 2025. وقد أحرزت الدولة تقدماً ملحوظاً في تقرير المؤشر العالمي لأهداف التنمية المستدامة لعام 2024، إذ صعدت إلى المركز السبعين من بين 193 دولة، مقارنةً بترتيبها في العام 2023 حيث أتت في المركز التاسع والسبعين.

يعكس هذا التحسن اللافت الجهود المكثفة التي تبذلها الدولة عبر مختلف ركائز الاستدامة، مؤكداً ريادتها الإقليمية وترسيخ مكانتها كدولةٍ طموحة في مسار التنمية المستدامة.

الترتيب العالمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2024*



الإمارات العربية المتحدة
70

عُمان
100

المملكة العربية السعودية
103

قطر
102

الكويت
111

مملكة البحرين
113

*تقرير التنمية المستدامة العالمية (SDGs) للعام 2024.

هذه الجهود تعزز دور شركة سوق دبي المالي في دعم مسارَي التمويل المستدام والاستثمار المسؤول، كما ترسّخ التزامها بالمساهمة الفاعلة في تشكيل مستقبلٍ أكثر استدامة ومرونة. وسعياً منه لرفع المعايير في هذا المجال، يحرص سوق دبي المالي على دمج الاستدامة في جوهر استراتيجيته، وعلى المشاركة الفعّالة في الحوارات العالمية التي ترسم ملامح الاقتصاد المستدام.

استراتيجية الاستدامة 2025

يواصل سوق دبي المالي ترسيخ مكانته كأبرز سوق مالي مستدام في المنطقة مستنداً في ذلك إلى الأسس التي أرساها في العام 2023 باعتماد استراتيجية الاستدامة 2025، كما يبقى ملتزماً بتحقيق قيمةٍ مستدامة طويلة الأمد لجميع أصحاب المصلحة مع الاسترشاد بأربعة محاور رئيسية تدمج الاستدامة في مختلف جوانب أعماله. تعكس هذه المحاور أولويات سوق دبي المالي الاستراتيجية، المستمدة من التوجهات العالمية ومتطلبات الإفصاح، لضمان الدمج الكامل للاستدامة بدءاً من مرحلة وضع الاستراتيجية المؤسسية ووصولاً إلى العمليات اليومية.

في عام 2024، عزز سوق دبي المالي تركيزه على ممارسات الأعمال الأخلاقية وحوكمة الشركات، تأكيداً على أهميتهما كقضايا أساسية حُدِّدت بموجب عملية تقييم الموضوعات الجوهرية لعام 2022. وبقيت هذه الأولويات محورية بالنسبة لاستراتيجية السوق وجزءاً لا يتجزأ من ثقافته المؤسسية.

إن جهود سوق دبي المالي في مجال الاستدامة تنسجم بشكل مستمر مع الأُطر الوطنية والدولية دعماً منه لمساعي تحقيق التزامات دولة الإمارات، بدءًا من اتفاقية باريس ووصولًا إلى هدف الحياد المناخي بحلول العام 2050، إلى جانب "الأجندة الخضراء لدولة الإمارات 2015-2030" ورؤية "نحن الإمارات 2031". وبينما يخطو السوق بثباتٍ نحو عام 2025، يبقى تركيزه منصبّاً على إحداث تأثير إيجابي ملموس، والاستجابة في الوقت ذاته للتطلعات المتنامية لأصحاب المصلحة.

بناء مستقبل مستدام: الركائز الاستراتيجية

تعزيز أفضل الممارسات	**بوضع إرشاداتٍ عن أفضل الممارسات في إعداد التقارير وبرامج تعليمية**	• **هدف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 17:** تعزيز وسائل تنفيذ الشراكة العالمية وتنشيطها من أجل التنمية المستدامة
تعزيز مكانة السوق كمركز لأدوات التمويل المستدام	**باتخاذ إجراءات لإنشاء منظومة للتمويل المستدام**	• **هدف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 8:** تعزيز النمو الاقتصادي المطرد، والشامل للجميع، والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع • **هدف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 9:** إقامة هياكل أساسية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار
بناء مستقبل مستدام	**بالعمل الدؤوب لتحقيق هدف الحياد الكربوني الوطني، ودعم المتعاملين والمجتمعات.**	• **هدف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 4:** ضمان أن تتاح للجميع سبل متكافئة للحصول على التعليم الجيد وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع. • **هدف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 13:** اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.
ممارسة الأعمال بمسؤولية	**بتمكين الموظفين وتحقيق نتائج إيجابية تعزز مكانة السوق.**	• **هدف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 3:** ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار ولجميع فئات أصحاب المصلحة. • **هدف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 5:** تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات. • **هدف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 10:** تقليل الفروقات داخل الدول وفيما بينها. • **هدف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 16:** التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

مشاركة المتعاملين الرئيسيين

يعتمد تنفيذ استراتيجية سوق دبي المالي للاستدامة على المشاركة الفاعلة والبنّاءة لمختلف أصحاب المصلحة، حيث يمكّن الحوار المستمر من فهم احتياجاتهم المتطورة وبناءً عليه دمج وجهات نظرهم في قرارات وإجراءات السوق. في حين تؤدي الهيئات التنظيمية المالية، بصفتها جهات التمكين الرئيسية، دوراً محورياً في توجيه سلوك القطاع عبر وضع الأطر التي تُشجّع الاستثمارات والممارسات المستدامة.

ويأتي التعاونُ مع الهيئات التنظيمية في صدارة أولويات سوق دبي المالي بغرض دعم التطوير المتواصل لسياساتٍ وأدوات تُعزّز الاستدامة، وتحد من المخاطر، وتزيد من سيولة السوق، وتُرسي منظومة متكاملة مواتية للاستثمار المستدام. وتهدف هذه الجهود إلى تسهيل التحولات في السوق ومواءمة القطاع مع الأهداف الاستراتيجية طويلة الأجل للاستدامة.

من جهةٍ أخرى، تشكل الشفافية والدقة والتواصل في الوقت المناسب ركائز أساسية لنهج سوق دبي المالي في التواصل مع مجتمع المستثمرين. ويحرص السوق على تزويد أصحاب المصلحة بالمعلومات والأدوات التي تمكّنهم من المشاركة بفعالية مع خدماته، ودعم الأهداف المشتركة للاستدامة، وذلك من خلال إشعارات تصلهم عبر قنواتٍ متعددة، والتواصل الاستباقي، والحضور الرقمي القوي.

شركات الوساطة والجهات الوصية

- المنتجات والخدمات المستدامة
- بناء القدرات

الهيئات التنظيمية

- معايير الامتثال وإعداد التقارير
- القوانين واللوائح الخاصة بالتمويل المستدام
- نزاهة السوق والشفافية

الشركات المدرجة في سوق دبي المالي

- إرشادات إعداد تقارير حوكمة الشركات والمسؤوليات البيئية والاجتماعية
- معايير الاستدامة والالتزام بها

المساهمون والمحللون في شركة سوق دبي المالي ش.م.ع

- الشفافية والإفصاح

المستثمرون

- منتجات الاستثمار المستدامة والخضراء
- تثقيف المستثمرين

الشركاء والموردون

- ممارسات الأعمال المستدامة والأخلاقية

موظفو شركة سوق دبي المالي ش.م.ع

- استدامة مكان العمل
- التنوع والشمول
- رفاهية الموظفين ومشاركتهم

المجتمعات

- دعم مبادرات الاستثمار المجتمعي التي تعزز التنمية الاجتماعية والاقتصادية

تقييم الأهمية النسبية للموضوعات الجوهرية

يُعتبر تقييم الأهمية النسبية مكوناً بالغ الأهمية في مشروع صياغة استراتيجية سوق دبي المالي للاستدامة، حيث يساعد على تحديد القضايا البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بحوكمة الشركات التي تعد الأكثر أهمية لأصحاب المصلحة، وترتيبها حسب الأولوية.

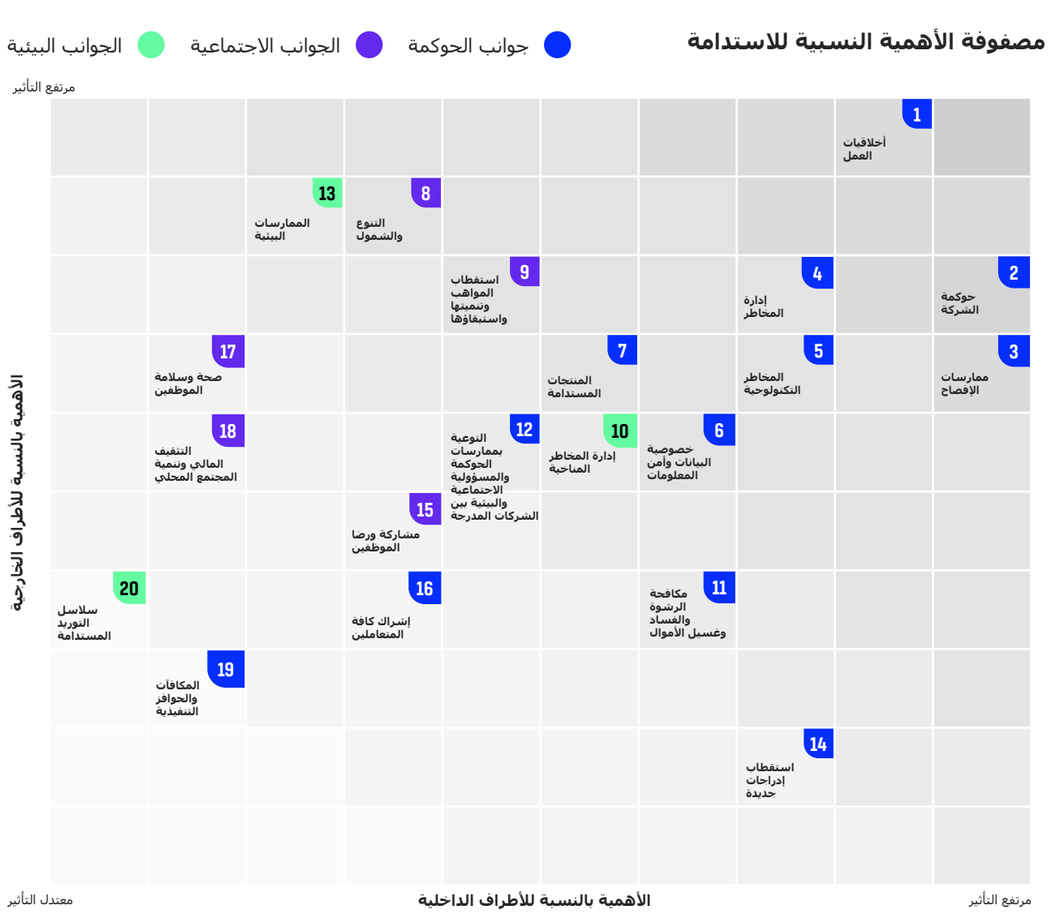
يؤمن السوق أيضاً بأن مواءمة هذا التقييم مع المعايير العالمية لحوكمة الشركات والمسؤوليات البيئية والاجتماعية، إلى جانب توضيح المخاطر والفرص الجوهرية، يؤديان إلى تعزيز الشفافية، وترسيخ ثقة أصحاب المصلحة، بالإضافة إلى تقوية مكانة سوق دبي المالي كجهةٍ رائدة في مجال التمويل المستدام. كما يسهم التقييم في تعزيز جاذبية السوق للاستثمارات المسؤولة، وتحقيق قيمة طويلة الأجل، ودعم رؤية دبي الأوسع لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

الخطوة 1: تحديد الأمور البيئية والاجتماعية والمتعلقة بحوكمة الشركات، وما يرتبط بها من تأثيرات على سوق دبي المالي.

الخطوة 2: تقييمات من أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين لتحديد التأثيرات ذات الصلة والقضايا المالية المهمة.

الخطوة 3: مراجعة قائمة الموضوعات واعتمادها بالشكل النهائي.

مصفوفة الأهمية النسبية للاستدامة



الحوكمة الرشيدة

حوكمة تعزز التنمية المستدامة

يعتمد إطار الحوكمة في سوق دبي المالي على مبادئ المساءلة والشفافية والممارسات الأخلاقية لضمان دمج الاستدامة في جميع مستويات المؤسسة. ويتماشى هذا النهج مع "دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة" الصادر عن هيئة الأوراق المالية والسلع (SCA)، حيث يضطلع مجلس الإدارة بدور أساسي في الإشراف على الأداء التشغيلي، وتعزيز الممارسات المستدامة ضمن استراتيجية السوق، وضمان الاستقرار المؤسسي.

وصلت نسبة الشركات المُدرجة في سوق دبي المالي والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية إلى 65% في العام 2024، وهذا يعكس توافق أعمال السوق مع مبادئ الشريعة الإسلامية التي توجّه نهجه في الحوكمة وفي ممارسات الأعمال الأخلاقية. يُعزّز هذا التوافق نمو أسواق رأس المال الإسلامية، كما يواصل السوق تشجيع الشركات المُدرجة على تبني المبادئ ذاتها لتعزيز الاستدامة المالية والاقتصادية.

ويدعم إطار الحوكمة هدف السوق المتمثل في بناء الثقة وخلق قيمة طويلة الأجل لجميع أصحاب المصلحة، مع التأكد باستمرار من توافق جميع عملياته مع أهداف الاستدامة المعتمدة.

أخلاقيات العمل

يحرص سوق دبي المالي على ترسيخ أعلى معايير الأخلاق والنزاهة لضمان استقرار السوق وتعزيز ثقة المستثمرين، لذا يدعم إطار الحوكمة بمجموعةٍ متكاملة من السياسات، منها مدونة السلوك، والسياسة الخاصة بتضارب المصالح، وسياسة الإبلاغ عن المخالفات، وسياسة الشفافية. وقد شرع في العام 2024 في تحسين هذه السياسات بما يواكب أفضل الممارسات العالمية، مع بقاء السياسات والإجراءات الخاصة بالتداول بناءً على معلومات داخلية ركيزةً أساسية في منظومة الحوكمة.

الامتثال والمتطلبات التشريعية

يعمل فريق الامتثال في سوق دبي المالي باستقلاليةٍ تامة، متولياً مسؤولية الإشراف على التقارير الخاصة بالإجراءات على مستوى المجموعة. ويقود هذه المهمة رئيس الامتثال للمجموعة، حيث يعد دوره محوريٍّ في ضمان الالتزام بأعلى المعايير الأخلاقية، والتوافق مع الأطر التنظيمية الإقليمية والدولية، بما في ذلك "المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية" (IOSCO). ويساهم هذا النهج في تعزيز مكانتنا كمركز مالي مستدام، وفي دعم رؤيتنا للريادة في أسواق المال بالمنطقة.

المسؤوليات الرئيسية لفريق الامتثال:

الرقابة التنظيمية
إدارة العلاقات مع الهيئات التنظيمية، ومنها هيئة الأوراق المالية والسلع، وتقديم التوجيه للمشاركين في السوق فيما يتعلق بالامتثال للقواعد التنظيمية والتشغيلية للبورصة.

محاذاة المخاطر
ضمان توافق برنامج الامتثال مع أهداف إدارة المخاطر المؤسسية وأفضل الممارسات المتبعة في القطاع.

العناية الواجبة تجاه العملاء
مراجعة واعتماد عمليات العناية الواجبة تجاه العملاء (CDD)، مع رفع أي اكتشافات أو ملاحظات مباشرةً إلى الرئيس التنفيذي.

التدريب والتوعية
توفير تدريب سنوي حول مكافحة غسيل الأموال (AML) للموظفين، وضمان إلمامهم التام باللوائح والمعايير ذات الصلة في القطاع.

المتابعة وإعداد التقارير
إعداد تقارير ورفعها لمسؤول الإبلاغ عن غسيل الأموال، والتطبيق المستمر للضوابط الرقابية الداخلية وأنظمة مراقبة موثوقة تفي بالتزامات الامتثال.

لا تُؤدي هذه التدابير إلى ترسيخ ثقافة المساءلة والشفافية فحسب، بل تُهيّئ شركة سوق دبي المالي أيضاً لمواكبة التغيرات في التوقعات التنظيمية بكفاءة.

سياسة الشفافية في سوق دبي المالي

ترسّخ سياسة الشفافية التي يعتمدها سوق دبي المالي ثقافة الانفتاح والمساءلة، حيث تمنح الموظفين الثقة التامة التي تشجعهم على الإبلاغ عن أي انتهاكاتٍ فعلية أو محتملة، دون خوف من أي تداعيات سلبية. تنطبق هذه السياسة على الموظفين، والاستشاريين، ومقدمي الخدمات الخارجيين، فتوفر لهم الحماية من الممارسات غير العادلة عند الإبلاغ عن المخالفات بحسن نية، وتضمن إرساء بيئة عمل تدعم الإبلاغ المسؤول. وسعياً لتعزيز الوعي بهذه السياسة، يتم إدراجها في برامج تهيئة الموظفين الجدد وتعريفهم بسوق دبي المالي، وتُتاح باللغتين العربية والإنجليزية، كما تُدعم بورش عمل دورية حول الإبلاغ عن المخالفات. وتُجري إدارة التدقيق الداخلي تدريباً سنوياً مع تقديم تحديثاتٍ مستمرة ترسخ فهم الموظفين لأهمية الشفافية والمساءلة.

تدريب الموظفين وتوعيتهم

إدراكاً من شركة سوق دبي المالي للدور بالغ الأهمية الذي يؤديه الموظفون من حيث كونهم يشكّلون خط الدفاع الأول ضد التهديدات السيبرانية، تحرص على تزويدهم بالمعرفة والمهارات اللازمة لحماية البيانات الشخصية والمؤسسية، وذلك من خلال برامج تدريبية شاملة ومتخصصة. تغطي هذه البرامج محاور أساسية، مثل التصدي لهجمات التصيد الاحتيالي، وممارسات التصفح الآمن، وإدارة كلمات المرور، وتصنيف البيانات، والتعامل مع برمجيات طلب الفدية، وحماية خصوصية بيانات العملاء. كما يعتمد السوق بغرض تعزيز الوعي الأمني نهجاً تفاعلياً منظماً ومتواصلاً يشمل ورش عمل متخصصة، وجلسات تدريبية موجهة، ونشراتٍ شهرية تثقيفية. يؤدي هذا الالتزام المستمر إلى ترسيخ ثقافة الأمن السيبراني، وتمكين الموظفين من التعرّف على المخاطر بفعالية، والتصدي للتهديدات، وحماية أصول السوق بشكل استباقي.

الأمن السيبراني وحماية البيانات

تضع شركة سوق دبي المالي مسألة حماية المؤسسة وأصحاب المصلحة في مقدمة أولوياتها، وتعتمد في سبيل ذلك أحدث التقنيات لمواجهة التهديدات السيبرانية المتطورة، ومنها التشفير، والجدران النارية، وأنظمة كشف التسلل، والحلول السحابية الآمنة. ويستند إطار حوكمة الأمن السيبراني إلى معايير عالمية رائدة مثل ISO:27001 و"الإطار العام للأمن السيبراني الصادر عن المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا" (NIST)، مدعوماً بمراجعاتٍ دورية مستقلة لضمان الامتثال وتعزيز مستويات الحماية باستمرار.

وتعزيزاً للامتثال ولحماية خصوصية البيانات، أطلق سوق دبي المالي في العام 2023 إطاراً متكاملاً للخصوصية، مدعوماً بتقييماتٍ صارمة للمخاطر، إلى جانب وضع خطة استجابة للحوادث تضمن التعامل السريع والفعال مع أي اختراقاتٍ محتملة. ويتماشى إطار خصوصية البيانات الذي يتبناه السوق تماشياً كاملاً مع "قانون حماية البيانات في دولة الإمارات" (المرسوم بقانون رقم 45 لعام 2021) و"قانون حماية البيانات في مركز دبي المالي العالمي" (القانون رقم 5 لعام 2020). كما يدعم هذا الإطار مجموعة من السياسات الصارمة التي تغطي أمن البيانات وتصنيفها وخصوصيتها، إلى جانب سجلاتٍ موثقة بوضوح لأنشطة معالجة البيانات، مما يرسّخ نهجاً متكاملاً لضمان الامتثال وتعزيز الثقة.

استكمالاً لهذه الجهود، قام السوق في العام 2024 بدمج الأمن السيبراني وحماية البيانات ضمن استراتيجيته الأساسية، محققاً إنجازاتٍ بارزة، من بينها:

لم تُسجل أي وقائع خرق للبيانات في العامين 2023 و 2024.

تعزيز القدرة على كشف التهديدات والتصدي لها

اعتماد أدواتٍ متطورة للمراقبة ودمج تقنيات استخبارات للكشف عن التهديدات تستطيع رصد المخاطر الإلكترونية المتقدمة استباقياً والتصدي لها. يشمل ذلك هجمات برمجيات طلب الفدية والتصيد الاحتيالي وهجمات حجب الخدمة (DDoS)، مما عزز بشكل كبير من قدرة المؤسسة على الصمود أمام التهديدات الرقمية.

حلول مستدامة قائمة على السحابة

توسيع نطاق استخدام الحلول السحابية القابلة للتطوير بهدف تعزيز الأمن والكفاءة التشغيلية وسهولة الوصول إلى البيانات. وتتماشى هذه المبادرات مع المعايير الدولية للأمن السيبراني، إلى جانب دعمها التزامات السوق فيما يخص الاستدامة.

الملكية الفاعلة

إفصاحات الاستدامة

مع تزايد تطلعات المستثمرين، أصبح الإفصاح عن حوكمة الشركات والمسؤوليات البيئية والاجتماعية أداةً أساسية لتحديد المخاطر والفرص عالية الأهمية بما يتجاوز ما يقدمه التحليل المالي التقليدي. وتعود أهمية الشفافية في هذه الإفصاحات لكونها تساهم في ضمان توافق أعمال المؤسسة مع استراتيجيات الاستثمار المستدام.

لهذا السبب، ودعماً منه لمساعي الشركات المدرجة في تلبية هذه المتطلبات، أصدر سوق دبي المالي في العام 2019 أول دليل للإفصاح عن حوكمة الشركات والمسؤوليات الاجتماعية والبيئية، كما تم تحديثه في العام 2023 ليعكس أحدث الممارسات العالمية. يوفر الدليل إرشاداتٍ واضحة تعزز الشفافية وتضمن اتباع معايير متسقة في الإفصاح. ويمكن الاطلاع على النسخة المحدثة هنا: دليل سوق دبي المالي لإعداد التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة.

تجسّد جهودنا المستمرة في تحسين الإفصاحات عن الجوانب البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات التزامنا بتطوير بيئةٍ مالية أكثر قوةً واستدامة، وتمكين الشركات من مواكبة الأولويات المتغيرة في مشهد الاستدامة العالمي.



الشراكات المستدامة

من خلال مشاركته في هذه المجموعة، يساهم سوق دبي المالي مساهمةً فعالة في تطوير ونشر أفضل الممارسات العالمية في مجال حوكمة الشركات والمسؤوليات البيئية والاجتماعية. كما يؤدي هذا التعاون إلى تعزيز درجة توافق مبادرات السوق الخاصة بالاستدامة مع المعايير الدولية، ويرسّخ بالنتيجة دوره الريادي المسؤول في قطاع الأسواق المالية.

مشاركة سوق دبي المالي في هذه اللجنة، التي طوّرت 29 مؤشراً طوعياً للإفصاح عن حوكمة الشركات والجوانب البيئية والاجتماعية، تساهم في رفع درجة الشفافية وتوحيد المعايير عبر دول مجلس التعاون الخليجي. وتُيسّر هذه المؤشرات إجراء المقارنات بين الشركات المدرجة، مما يدعم جهود السوق في قيادة المبادرات الإقليمية للاستدامة وترسيخ ممارساتٍ مالية أكثر مسؤولية.

يؤكد سوق دبي المالي، بصفته عضوٌ شريك في مبادرة الأمم المتحدة لأسواق المال المستدامة، التزامه بالجهود العالمية لتعزيز الاستدامة والشفافية في أسواق رأس المال. وتعكس هذه الشراكة دور السوق كجهةٍ فاعلة في تطوير التمويل المستدام على المستوى الدولي.

تساعد جهود سوق دبي المالي في تأسيس هذه المجموعة، بالتعاون مع مركز دبي المالي العالمي، في تعزيز مستوى دمج مبادئ حوكمة الشركات والمسؤوليات البيئية والاجتماعية في القطاع المالي في دبي. كما يساهم السوق في تأكيد مكانة الإمارة كمركز إقليمي مستدام للتمويل عبر دعمه لمساعي تطوير أدواتٍ مالية مستدامة وتشجيع ممارسات الاستثمار المسؤول.

يؤكد إدراج سوق دبي المالي في هذا المؤشر منذ عام 2019، واستمراره فيه بعد عملية مراجعة "فوتسي راسل" في ديسمبر 2023، التزامَ السوق بالمعايير البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات المعتمدة دولياً. ويسهم ذلك في تعزيز جاذبية السوق للمستثمرين العالميين الباحثين عن فرص استثمارية مستدامة.

انضمام سوق دبي المالي إلى شبكة المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة التابعة لمؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية يوفر له إمكانية الاطلاع على الخبرات المتبادلة وأحدث الممارسات في مجال حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية والبيئية. وهذا التعاون يساعد السوقَ على مواكبة المتطلبات المتغيرة للاستدامة وتعزيز ريادته في حوكمة الاستدامة.

المنتجات والإدراجات المستدامة

واصل سوق دبي المالي في العام 2024 تعزيز التمويل المستدام من خلال منظومة سوق دبي المالي وناسداك دبي المتكاملة مستنداً إلى القواعد المتينة التي أرساها في العام 2023. وقد أسهمت جهوده في ترسيخ مكانة دبي كمركزٍ عالمي لإصدارات الأدوات المالية الخضراء والمستدامة، واستقطب إصداراتٍ من مؤسساتٍ رائدة على المستويين الإقليمي والدولي.

100%

من الشركات المدرجة في سوق دبي المالي نشرت تقارير حوكمة الشركات والمسؤوليات البيئية والاجتماعية

منتجات مستدامة 2024

الوصف	القيمة (بالدولار الأميركي)	النوع	جهة الإصدار
BANK OF CHINA	سندات خضراء	400 مليون	أموال مخصصة للمشاريع الخضراء المؤهلة، مما يعكس التزاماً قوياً بالاستدامة البيئية.
China Construction Bank	سندات خضراء	600 مليون	تعزيز جهود التعاون في التمويل الأخضر بين الصين ودولة الإمارات، ودعم التنمية المستدامة.
Emirates NBD	سندات تمويل القروض المرتبطة بالاستدامة (SLLB)	500 مليون	أول سند تمويل مرتبط بالاستدامة (SLLB) ومتوافق مع إطار الرابطة الدولية لأسواق رأس المال (ICMA)/الرابطة الدولية لأسواق القروض (LMA) في العالم، وذلك بهدف دمج الاستدامة في العمليات المالية.
EMIRATES ISLAMIC	صكوك الاستدامة	750 مليون	إصدارٌ مهم يدعم مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في التمويل الإسلامي، ويعزز رؤية دولة الإمارات للاستثمارات المستدامة.
WARBA BANK	صكوك الاستدامة	500 مليون	يمثل هذا الإصدار أول صكوك الاستدامة على الإطلاق في الكويت، بما يتماشى مع إطار التمويل المستدام لبنك وربة بهدف دعم أهداف الاستدامة العالمية.
DP WORLD	سندات زرقاء	100 مليون	الإصدار الأول للسندات الزرقاء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويهدف إلى تمويل مشاريع مستدامة في مجالات النقل البحري والبنية التحتية للموانئ والتلوث البحري، فضلاً عن المبادرات الإيجابية المراعية للطبيعة والمياه.



حققت ناسداك دبي في العام 2023 إنجازاتٍ بارزة، حيث سجلت إصداراتٍ بقيمة 11.7 مليار دولار أمريكي، تضمنت أدوات مالية متوافقة مع معايير الحوكمة والمسؤولية البيئية والاجتماعية. وشملت هذه الإصدارات أولى السندات الخضراء الصادرة عن بنك الصين، وموانئ دبي العالمية، وشركة فايف القابضة. وقد أسهمت هذه النجاحات في تمهيد الطريق لعام 2024، مما مكّن سوق دبي المالي من استقطاب جهات إصدارٍ جديدة وتوسيع محفظته من الأدوات المالية الخضراء والمستدامة.

أكدت أيضاً إصدارات السندات الخضراء من بنك الصين وبنك التعمير الصيني في العام 2024، قدرة السوق على تعزيز التعاون الدولي في مجال التمويل المستدام. كما شهد العام ذاته إدراج سندات تمويل القروض المرتبطة بالاستدامة التي أصدرها بنك الإمارات دبي الوطني، وهي الأولى عالمياً التي تتبع إطار الرابطة الدولية لأسواق رأس المال (ICMA)/الرابطة الدولية لأسواق القروض (LMA)، إلى جانب إصدارات الصكوك المستدامة من مصرف الإمارات الإسلامي وبنك وربة، ما يعكس الدمج المتزايد لمبادئ وممارسات الاستدامة في كلٍّ من التمويل التقليدي والإسلامي.

ويواصل السوق، بالتعاون مع ناسداك دبي، تعزيز منظومةٍ مالية قوية وشاملة تحقق قيمةً مستدامة طويلة الأمد لأصحاب المصلحة، وترسخ مكانة دبي كمركز عالمي للتمويل المستدام.

الموظفون والمجتمع

تمكين الموظفين

مشاركة الكفاءات

يؤمن سوق دبي المالي بأن موظفيه هم مصدر قوته وجوهر نجاحه، لذا يضع نموهم المهني ورفاههم في صميم قيمه المؤسسية، ويعمل على تحقيق ذلك من خلال عملياتٍ منظمة ومبادرات مؤثرة. وتعتمد منظومته الشاملة لتقييم الأداء على مشاركة جميع الموظفين دون استثناء، بما في ذلك فريق الإدارة، لضمان التوافق مع أهدافه الاستراتيجية. تبدأ هذه العملية بتحديد الأهداف بشكل تعاوني بين الموظفين والمديرين، مع التركيز على وضع أهداف واضحة وقابلة للقياس. كما تُجرى مراجعتين رسميتين سنوياً، تتاح من خلالهما فرص تقديم ملاحظاتٍ بناءة، ومتابعة التقدم، وتخصيص خطط التطوير المهني. ومن ثمّ يتولى فريق الموارد البشرية والمواهب مراجعة التقييمات والتحقق منها لضمان الاتساق والعدالة والشفافية.

وإلى جانب إدارة الأداء، يحرص السوق على تعزيز مشاركة الموظفين بتنفيذ مجموعةٍ متنوعة من الأنشطة الثقافية وفعاليات بناء الفريق. كما تُنظَّم احتفالاتٍ وفعاليات على مستوى المجموعة، تتماشى مع تقويم العطلات الرسمية لدولة الإمارات، والهدف منها غرس روح التعاون والانتماء، وترسيخ بيئة عملٍ شاملة وإيجابية. يضمن السوق من خلال هذا النهج أن يشعر الموظفون بالتقدير والتحفيز والتمكين، بما يمكنهم من تحقيق تطلعاتهم المهنية والشخصية على حدٍّ سواء.

إجمالي عدد الموظفين بدوام كامل
2024: 136 | 2023: 138

الذكور
2024: 70 (51%) | 2023: 70 (51%)

الإناث
2024: 66 (49%) | 2023: 68 (49%)

عدد الموظفين بدوام كامل حسب سنوات الخدمة	2024	2023
حتى 5 سنوات	55	43
6 – 10 سنوات	22	31
11 - 15 سنة	12	14
أكثر من 15 سنة	47	50

الموظفون بدوام كامل حسب فئة الموظف والجنس

عدد الموظفين بدوامٍ كامل في الإدارة العليا
11
45% | 55%

عدد الموظفين بدوامٍ كامل في الإدارة الوسطى
19
47% | 53%

عدد الزملاء العاملين بدوامٍ كامل
106
48% | 52%



الجنسية – موظفون بدوام كامل	2023	2024
الإمارات العربية المتحدة	64	**62**
الهند	26	**30**
الأردن	14	**13**
المملكة المتحدة	0	**1**
كندا	1	**1**
جزر القمر	1	**1**
مصر	5	**3**
فرنسا	0	**1**
إيران	4	**3**
العراق	1	**1**
أيرلندا	1	**1**
لبنان	2	**2**
هولندا	2	**1**
باكستان	8	**9**
فلسطين	2	**1**
السودان	2	**2**
السويد	1	**1**
اليمن	4	**3**

الاحتفاظ بالموظفين

انطلاقاً من الأولوية العالية التي يضعها سوق دبي المالي للحفاظ على المواهب والكفاءات، يبذل السوق مساع جادة لإرساء بيئة عمل داعمة تلتزم مبدأ الشمول. وقد أحرز تقدماً ملحوظاً في هذا الصدد في العام 2024، حيث نجح في خفض معدل دوران الموظفين بنسبة 3.7% مقارنةً بعام 2023، ليتراجع المعدل إلى 15.33%، مع انخفاض عدد المغادرين من 26 إلى 21 موظفاً.

يعكس هذا الإنجاز فعالية استراتيجيات السوق الرامية لإيجاد بيئة عمل يشعر فيها الموظفون بالتقدير والتحفيز. وقد شملت هذه الاستراتيجيات تحسين المزايا الوظيفية، وتعزيز مبادرات المشاركة، وتوفير فرص للتطوير المهني، بما يضمن ثباتاً في حجم القوة العاملة والتزامها بالمساهمة في دفع جهود النجاح المستقبلي للسوق.

معدل دوران الموظفين	2023	2024
إجمالي عدد الموظفين الذين غادروا شركة سوق دبي المالي	26	21
معدل الدوران لجميع الموظفين (%)	19%	15.33%

المزايا الشاملة المقدمة للموظفين

أحد السبل الأساسية التي يعتمدها سوق دبي المالي لتعزيز رفاهِ الموظفين وضمان تحقيقهم النمو الشخصي والتوازن بين العمل والحياة هي بدعمهم بحزمةٍ شاملة من المزايا التنافسية، والتي صُمِّمت بحيث تلبي الاحتياجات المتنوعة للقوى العاملة، وتضمن التحفيز المستمر للموظفين ورفع درجة مشاركتهم ومواءمتهم لأهدافه المؤسسية.

سياسات الإجازات

خيارات تلتزم مبدأ الشمول، وتشمل إجازات الأمومة والأبوة والزواج والتعليم والرياضة وإجازة المشاركة الحكومية.

بدلات السفر

بدلات السفر الجوي لتلبية الاحتياجات الشخصية والعائلية.

الدعم التعليمي

تقديم بدلات الدراسة دعماً لتعليم أبناء الموظفين المسجلين في مدارس دولة الإمارات.

التأمين الصحي

تأمين صحي يوفر تغطية شاملة للموظفين وعائلاتهم فيضمن شعورهم بالأمان وراحة البال.

الأجر المتغير

حوافز تستند إلى الأداء وتهدف إلى مكافأة التميز.

الالتزام بالمعايير الأخلاقية

يلتزم سوق دبي المالي بأعلى المعايير الأخلاقية، ويعمل على ترسيخ مبادئ النزاهة والشفافية والاحترافية في جميع جوانب عملياته. وتشكّل مدونة السلوك مرجعاً أساسياً يسترشد به الموظفون، ويعزز ثقافة الثقة وتحمل المسؤولية على جميع المستويات، سواءً ضمن المؤسسة أو في التعاملات مع أصحاب المصلحة. في هذا الإطار، وضع السوق المجموعة أدناه من المبادئ الأخلاقية الجوهرية التي يلتزم الجميع بها وترسّخ بيئة عمل قائمة على الاحترام والمسؤولية والحوكمة الرشيدة:

اتخاذ القرارات وفق أسس أخلاقية	ينبغي أن يتخذ الموظفون قراراتٍ تتماشى مع مبادئ شركة سوق دبي المالي، مع ضمان النزاهة في جميع الإجراءات.
المساءلة	الالتزام بقواعد ومعايير سوق دبي المالي أمرٌ إلزامي، وينبغي تحمل المسؤولية عن القرارات في جميع أقسام المؤسسة.
التعاون	تشجيع الموظفين على العمل بطريقة مجدية من حيث التكاليف، وحماية السرية، وتعزيز العمل الجماعي من خلال حلول مبتكرة.
تضارب المصالح	توفير إرشاداتٍ واضحة لتحديد حالات تضارب المصالح والتعامل معها، وضمان الشفافية والسلوك الأخلاقي.
الإبلاغ عن المخالفات	توفير آلية آمنة للموظفين تُمكِّنهم من الإبلاغ عن المخالفات والممارسات غير الأخلاقية، وتضمن سرية هوية المبلِّغ وحمايته من أي محاولات انتقام.

تُعد مدونة السلوك جزءاً لا يتجزأ من ثقافة سوق دبي المالي المؤسسية، ويتم تعميمها على جميع الموظفين منذ اليوم الأول لالتحاقهم بالعمل. يضمن هذا النهج ترسيخ المعايير الأخلاقية في صميم عمليات السوق، كما يدعم التزامه ببناء الثقة المستدامة وترسيخ علاقات قوية ومسؤولة مع أصحاب المصلحة.

تعزيز التطوير الذاتي والشمول

فرص تدريبية متاحة لجميع الموظفين

انطلاقاً من حرص سوق دبي المالي على ترسيخ ثقافة التعلم المستمر، يوفر لموظفيه العديد من البرامج التدريبية الشاملة التي تعزز مهاراتهم على جميع المستويات، بدءاً من الكفاءات التقنية وصولاً إلى تطوير المهارات القيادية. وقد صُممت هذه المبادرات بعنايةٍ كي تتماشى مع تطلعات الموظفين المهنية وتنسجم في الوقت ذاته مع الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة، فيضمن السوق بالنتيجة تكوين فريق عملٍ مؤهل يتمتع بمستوى عالي من المهارات، ومرونة التكيف والقدرة على الازدهار في بيئة أسواق المال الديناميكية ودائمة التطور.

موجز عن فرص التدريب

التدريب المهني
تزويد الموظفين بمهاراتٍ متنوعة تمكنهم من التكيف مع الاحتياجات دائمة التطور للمؤسسة.

التدريب على المهارات الشخصية
تعزيز قدرات التواصل والتعاون والقيادة لبناء قوة عاملة متماسكة وفعالة.

التدريب الفني
تعزيز الخبرة بالوظيفة المحددة بهدف زيادة التميز التشغيلي.



هذه البرامج التدريبية الشاملة تعزز التزام سوق دبي المالي بتمكين الموظفين وتزويدهم بالأدوات والمعرفة اللازمة للتفوق مهنياً، مع المساهمة الهادفة في مساعي الابتكار والنمو المؤسسي.

تنمية المهارات القيادية ودعم الكفاءات الوطنية

يلتزم سوق دبي المالي بتمكين كوادره من التميز في الأدوار القيادية، وذلك انطلاقاً من التزامه بتعزيز مستوى التوطين. وبناءً عليه، يقدم للموظفين عدداً من البرامج التدريبية كما يعقد شراكاتٍ استراتيجية توفر لهم فرصاً مصممة خصيصاً لتعزيز خبراتهم الفنية، ومهاراتهم القيادية، ومعرفتهم بالقطاع. ويسعى من خلال هذه المبادرات إلى بناء قوة عاملة مؤهلة تمتلك المهارات العالية واللازمة لمواكبة تطورات المستقبل.

العام	البرنامج	الوصف
2021	معرفة السوق	سلسلة من سبع ندواتٍ عبر الإنترنت مصممة لتناول المواضيع التي يطلبها الموظفون وتعزز فهمهم لفرص الإدراج والمنتجات والخدمات في كلٍّ من سوق دبي المالي وناسداك دبي.
2022	التحليل المالي	أُجريت دورة لمجموعة مختارة من الموظفين تتناول أسواق رأس المال والتحليل المالي بهدف تطوير مهاراتهم المالية.
2023	التدريب الفني على أسواق رأس المال	برنامج تدريب مكثف للموظفين ذوي الإمكانات العالية على مشتقات الأوراق المالية، والمقاصة المركزية، وإعداد تقارير حوكمة الشركات والمسؤوليات البيئية والاجتماعية، والملكية الافتراضية.
	برنامج الرواد	برامج تدريبية بالتعاون مع هيئة الأوراق المالية والسلع، تهدف إلى تزويد المشاركين بأسس الاستثمار في الأوراق المالية، وآليات إدارة المخاطر المحتملة، ومشتقات الأوراق المالية، وأهمية التمويل الإسلامي والمستدام. كما تسلط الضوء على القوانين واللوائح المالية في دولة الإمارات، وتستعرض مستقبل قطاع الأوراق المالية في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة. وقد استفاد الموظفون أيضاً من برنامج "الروّاد" الذي قُدّم بإشراف الهيئة.
2024	برنامج شهادة القيادة والتأثير والإدارة في الأعمال (CLIMB) من جامعة هارفارد	برنامج يركز على القيادة ويستهدف الموظفين ذوي الإمكانات العالية في المناصب القيادية داخل المجموعة.
	خطة التطوير الذاتي	خطط تطوير مخصصة ومصممة لتلبية أهداف النمو الفردية.
	القادة المستقبليون لصناديق الثروة السيادية	شارك مواطنان إماراتيون في دورةٍ تدريبية قيادية في نيويورك ركزت على صناديق الثروة السيادية.
	التسويق الرقمي كلية لندن للأعمال	تدريبٌ متقدم لأعضاء فريق التسويق لصقل خبراتهم الفنية والميدانية المحددة.
	إساءة استخدام السوق ومراقبة عمليات التداول	تدريب متخصص بالتعاون مع الاتحاد العربي لتعزيز الخبرة في مجال مراقبة عمليات التداول.
	برنامج الرواد	تدريبٌ مستمر بالتعاون مع هيئة الأوراق المالية والسلع.
	التدريب المهني	أنواع أخرى من التدريب المهني للمساهمة في التعليم المستمر للموظفين ذوي الأدوار الوظيفية بالغة الأهمية مثل الامتثال والمخاطر.

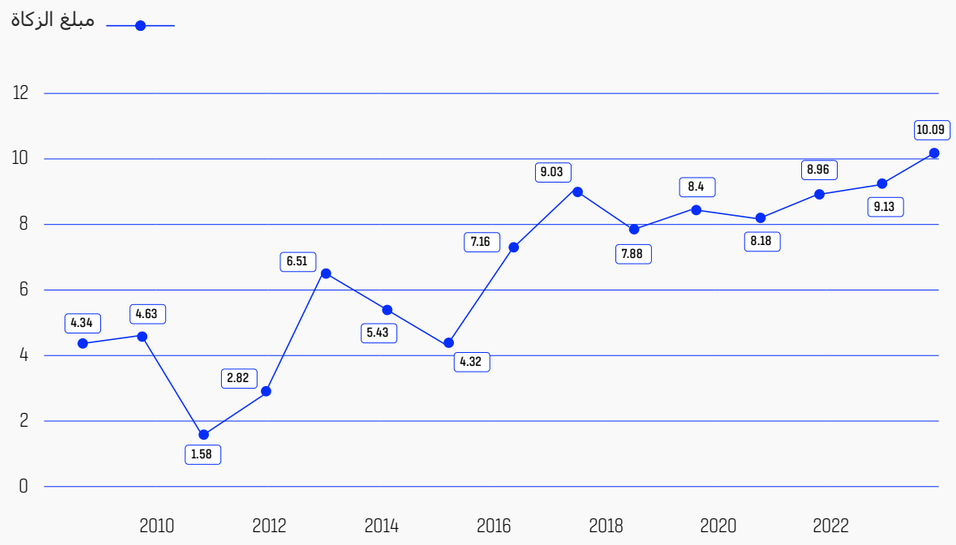
إن سوق دبي المالي حريصٌ على ترسيخ ثقافة التعلم المستمر والتطوير المهني، ويؤكد ذلك ما يقدمه من برامج عالية التأثير تُزوّد كوادره بالمهارات الأساسية، وتمكّنهم من الإسهام بفعالية في مسيرته المؤسسية وفي القطاع المالي ككل.

العطاء المجتمعي

ترسيخ المبادئ الإسلامية من خلال الزكاة والعمل الخيري

إيماناً منه بالأهمية البالغة لدوره المجتمعي، يدعم سوق دبي المالي مساعي المساهمين والمستثمرين للوفاء بالتزاماتهم الدينية عبر توفير آلياتٍ تتسم بالشفافية لاحتساب الزكاة وتنفيذ مبادراتٍ خيرية هادفة، مما يعكس التزامه العميق بالتأثير المجتمعي الإيجابي والممارسات المسؤولة.

مبلغ الزكاة عبر السنوات | درهم إماراتي لكل 1000 سهم من أسهم شركة سوق دبي المالي



احتساب الزكاة والإفصاح عنها

تُحتسب الزكاة وفق منهج صافي الأصول، الذي أقرّه مجلس الفتوى والرقابة الشرعية في سوق دبي المالي، وتشمل قاعدة الزكاة النقد، والذمم المدينة، والأصول المتداولة، والأصول التمويلية، بعد خصم المطلوبات قصيرة الأجل وحصص الأقلية غير المسيطرة. وقد بلغت الزكاة المستحقة 10.09 درهم إماراتي لكل 1,000 سهم في العام 2023.

المساهمات الخيرية

يمكّن سوق دبي المالي المستثمرين من التبرع بالأسهم لدعم قضايا إنسانية تشمل التعليم، والرعاية الصحية، والتنمية الاجتماعية، ورعاية الأيتام، وذلك بالتعاون مع الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف. وبدمجه للزكاة والمساهمات الخيرية في عملياته، يساهم في ترسيخ القيم الإسلامية وفي إحداث أثر مجتمعي مستدام يعكس التزامه بالمسؤولية الاجتماعية ودعم المبادرات الخيرية الهادفة.

الإشراف البيئي وإدارة الموارد

بصمتنا البيئية

يدرك سوق دبي المالي مدى أهمية تقليل التأثير السلبي لعملياته على البيئة وتعزيز الاستدامة في جميع جوانب هذه العمليات. وانطلاقاً من التزامه بالممارسات المؤسسية المسؤولة، يحرص على المراقبة الدقيقة لانبعاثات غازات الدفيئة التي تولدها عملياته، كما يعمل باستمرار على تحسين كفاءة استهلاك الموارد، واعتماد حلول مبتكرة لتقليل بصمته الكربونية.

وقد استطاع سوق دبي المالي في العام 2024 تسجيل انخفاضٍ ملحوظ في الانبعاثات الناتجة عن سفريات الأعمال، وذلك بفضل الجهود المستمرة التي بُذلت في ترشيد رحلات العمل، وتعزيز التعاون الرقمي، وتبني حلول أكثر استدامة في التنقل.

حجم الانبعاثات (مكافئ ثاني أكسيد الكربون)	2023	2024
الانبعاثات المباشرة – النطاق 1	15.6	13.6
الانبعاثات غير المباشرة – النطاق 2	939.1	1,021.4
انبعاثات ناتجة عن سفر الأعمال – النطاق 3، الفئة 6*	159.4	68.2

*يتم حساب انبعاثات غازات الدفيئة للنطاق 3، والناتجة عن السفر الجوي، باستخدام حاسبة غاز ثاني أكسيد الكربون myclimate، وهي أداة معتمدة لتقدير الانبعاثات التي تسببها الرحلات الجوية. وتتماشى هذه المنهجية مع الممارسات القياسية لقياس انبعاثات غازات الدفيئة المرتبطة بالطيران.

استهلاك الموارد

يلتزم سوق دبي المالي بمبدأ إدارة الموارد بكفاءة إذ يعتبره أحد الركائز الأساسية في عملياته. ومن هذا المنطلق يواصل العمل على خفض استهلاك الطاقة والوقود، مع التركيز على تبني ممارساتٍ تشغيلية أكثر استدامة.

	2023	2024
استهلاك الكهرباء (كيلووات في الساعة)	2,277,300.36	2,422,506.47

	2023	2024
عدد المركبات المملوكة للشركة	2	3
الوقود (البنزين*) المستهلك (لتر)	5,898.5	5,497.2

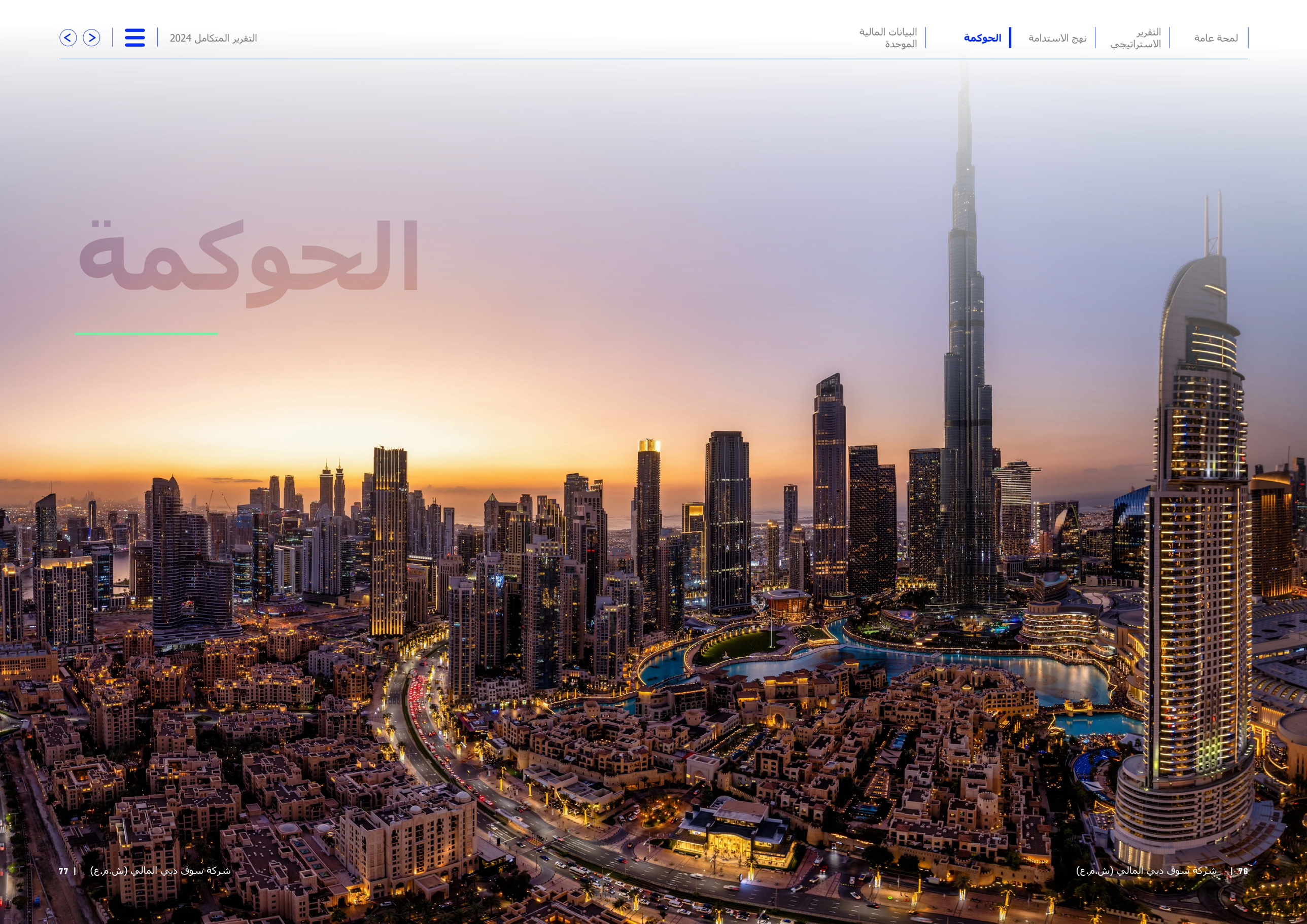
*وفقاً لموقع ستاتيستا Statista، بلغ سعر لتر البنزين في دولة الإمارات 3.02 درهم إماراتي في العام 2024. ويتم حساب استهلاك البنزين بقسمة سعر الكمية المشتراة على متوسط سعر الوقود.

تقع مكاتب سوق دبي المالي في "مركز دبي التجاري العالمي"، حيث يشغل طابقاً واحداً يُشرف عليه فريق إدارة مرافق المركز. وقد شهد إجمالي استهلاك السوق من الكهرباء في العام 2024 ارتفاعاً بنسبة 6% ليصل إلى 2,422,506.47 كيلووات في الساعة، مقارنةً باستهلاكه البالغ 2,277,300.36 كيلووات في الساعة في العام 2023. يُعزى هذا الارتفاع بشكلٍ أساسي إلى تركيب الشاشات الرقمية، وتوسعة سعة غرفة الخوادم، وزيادة أعداد الزوار. كما سجل السوق في يناير 2024 زيادةً ثانية بنسبة 15% في استهلاك الطاقة مقارنةً بيناير 2023، ويعود ذلك بشكلٍ رئيسي إلى التجديدات التي نُفِّذت في أوائل العام 2023 ولم تكن خلالها قاعة التداول في سوق دبي المالي تعمل بكامل طاقتها. فكانت هذه العوامل، وفقاً لإدارة مرافق مركز دبي التجاري العالمي، من أبرز الأسباب وراء الزيادة المسجلة في استهلاك الكهرباء.

نجح سوق دبي المالي في تسجيل انخفاضٍ طفيف في استهلاك الوقود مقارنةً بالعام السابق رغم زيادة أسطول مركباته من مركبتين إلى ثلاث. يعكس هذا التقدم التزام السوق المستمر باستكشاف حلول أكثر كفاءةً في استهلاك الوقود والانتقال نحو بدائل تسبب قدراً أقل من الانبعاثات مع مواصلته توسيع نطاق عملياته.

ومن خلال جهوده على مساراتٍ متوازية من تعزيز كفاءة الطاقة، وخفض الانبعاثات، وتحسين استهلاك الموارد، يواصل السوق النهوض بمسؤولياته البيئية، مساهماً بذلك في بناء مستقبل منخفض الكربون بما يتماشى مع استراتيجية الإمارات للحياد المناخي 2050.

الحوكمة



تقرير حوكمة الشركات

تؤكد التعليمات والقواعد التنظيمية الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والسلع (الهيئة) في دولة الإمارات العربية المتحدة على أهمية تبني مبادئ الحوكمة المؤسسية، مع التركيز على الشفافية والمساءلة، وبما يتماشى مع المعايير الدولية.

وسعياً منه للعمل بما يخدم مصالح المستثمرين ومصالح كافة الأطراف المعنية، يحرص مجلس إدارة سوق دبي المالي على تنفيذ جميع مهامه بكفاءةٍ عالية. وتشمل مسؤولياته الأساسية رفع مستوى الأداء التشغيلي والربحية، وترسيخ أسس التنمية المستدامة، وتطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة، وتوجيه الاستراتيجية العامة للمؤسسة، فضلاً عن مراقبة وضبط الأداء. كما يتولى المجلس مسؤولية الإشراف على المخاطر، وتحديدها وإدارتها في سبيل الوصول إلى الأهداف المنشودة.

نستعرض في الفقرات التالية أبرز تطبيقات مجلس إدارة شركة سوق دبي المالي لأهم بنود الحوكمة تماشياً مع المتطلبات التنظيمية.

تواصل الشركة التزامها بمعايير الحوكمة المؤسسية وفقاً لأحكام قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (3/ر.م.) لعام 2020 بشأن اعتماد دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة. وقد شهد العام الجاري تغييراتٍ جوهرية حيث صدر مؤخراً قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (02/ر.م) بتاريخ 10 يناير 2024، والذي دخل حيز التنفيذ في 16 يناير 2024.

1. الإجراءات المتخذة لتعزيز نظام حوكمة الشركات خلال العام 2024

تواصل إدارة شركة سوق دبي المالي تطبيق قواعد ومبادئ الحوكمة على نحو فعال وبشفافية عالية انطلاقاً من مسؤولية مجلس الإدارة تجاه مساهمي الشركة، وبما يحمي ويعزز قيمة حقوقهم، من خلال ما يلي:

- التزام مجلس الإدارة بعقد أربعة اجتماعات خلال العام 2024.
- التزام أعضاء المجلس بالإفصاح السنوي عن استقلاليتهم خلال العام 2024، بالإضافة إلى الإفصاح عن أي تغييرات قد تؤثر على استقلاليتهم، بما في ذلك انضمامهم لعضوية مجالس إدارات أخرى. كما وقّع أعضاء المجلس إقراراً بجميع المناصب التي يشغلونها كما في نهاية العام 2024.
- عقد أربعة اجتماعات للجنة التدقيق، بينما عقدت لجنة الترشيحات والمكافآت اجتماعين، حيث نفذت اللجان المهام المنوطة بها ورفعت تقاريرها بشأن النتائج والتوصيات ومتابعة تنفيذها إلى مجلس الإدارة.
- التزام إدارة الشركة بالإفصاح عن البيانات المالية ربع السنوية والسنوية ضمن المهلة القانونية المحددة.
- اعتماد سياسات العمل لمجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، ومتابعة تنفيذها بالشكل المناسب.
- التزام مجلس الإدارة المستمر بالإفصاح عن أي تعارض محتمل في المصالح فيما يتعلق بالمسائل والتعاملات والقرارات التي يتم النظر فيها وتخص سوق دبي المالي، وذلك من خلال أمين سر المجلس.
- متابعة تطبيق السياسة الخاصة بتعارض المصالح وتداولات الموظفين والتعاملات مع الأطراف ذات العلاقة.
- إنشاء قسم متخصص بشؤون الامتثال وحوكمة الشركات على مستوى المجموعة، لمتابعة التزام سوق دبي المالي وشركاته التابعة بالتشريعات المطبقة، بما في ذلك متطلبات هيئة الأوراق المالية والسلع.

2. ملكية وتعاملات أعضاء مجلس الإدارة وأزواجهم وأبنائهم في الأوراق المالية للشركة خلال العام 2024

الاسم	المنصب/ صلة القرابة	الأسهم المملوكة كما في 31 ديسمبر 2024	إجمالي عمليات البيع	إجمالي عمليات الشراء
سعادة / هلال سعيد المري	رئيس مجلس الإدارة	15,000	-	-
سعادة / وسام لوتاه	نائب رئيس مجلس الإدارة	-	-	-
السيد/ عبد القادر عبيد علي	عضو مجلس إدارة الزوجة	15,000 2,262	-	-
السيد/ عبد الواحد عبد الرحيم العلماء	عضو مجلس إدارة	-	-	-
السيد/ يوفراج ناريان	عضو مجلس إدارة	-	-	-
السيد/ محمد حميد المري	عضو مجلس إدارة	-	-	-
الأستاذة/ موزة سعيد المري	عضو مجلس إدارة	-	-	-
السيد/ سعيد راشد اليتيم	عضو مجلس إدارة	-	-	-
الأستاذة/ هدى سبيل محمد	عضو مجلس إدارة	-	-	-

3. تشكيل مجلس الإدارة

أ. يتألف المجلس من الأعضاء التاليين:



سعادة / هلال سعيد المري

رئيس مجلس الإدارة
مستقل غير تنفيذي

الفترة التي قضاها كعضو مجلس إدارة
3 سنوات وشهران

مناصبهم في أية مواقع مهمة أخرى، سواء كانت رقابية أو حكومية أو تجارية

- مدير عام دائرة الاقتصاد والسياحة بدبي
- عضو المجلس التنفيذي لإمارة دبي
- عضو مجلس إدارة مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية
- مدير عام سلطة مركز دبي التجاري العالمي
- عضو اللجنة العليا لمعرض إكسبو 2020
- عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة دبي

التعليم والشهادات:

- درجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية لندن للأعمال
- محاسب قانوني معتمد من معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز
- عمل سابقاً في أكبر الشركات العالمية في مجال خدمات استشارات الأعمال مثل: "ماكينزي آند كومباني" و"كي بي إم جي"

العضوية والمناصب في أي شركة مساهمة أخرى

- عضو مجلس إدارة شركة تعليم القابضة ش.م.ع



سعادة / وسام لوتاه

نائب رئيس مجلس الإدارة
مستقل غير تنفيذي

الفترة التي قضاها كعضو مجلس إدارة
3 سنوات وشهران

العضوية والمناصب في أي شركة مساهمة أخرى

- قيادة – حكومة أبوظبي الرقمية – دائرة التمكين الحكومي

التعليم والشهادات:

- درجة الماجستير في علوم وهندسة الكمبيوتر من جامعة بنسلفانيا
- درجة البكالوريوس من جامعة أوهايو
- مؤلف لعدد من الأبحاث المنشورة في مجال أمن الحاسوب.
- متحدث بارز في مجال المدن الذكية والتحول الرقمي مع خبرة لأكثر من 20 عاماً في مجال القيادة الاستراتيجية.

العضوية والمناصب في أي شركة مساهمة أخرى

- عضو مجلس شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة (دو) ش.م.ع
- عضو مجلس إدارة – مدى ميديا ش.م.خ



السيد/ عبد الواحد عبد الرحيم العلماء

عضو مجلس الإدارة
مستقل غير تنفيذي

الفترة التي قضاها كعضو مجلس إدارة
3 سنوات وشهران

العضوية والمناصب في أي شركة مساهمة أخرى

- نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة بريد الإمارات
- نائب رئيس مجلس إدارة مركز دبي للسلع المتعددة (DMCC)

التعليم والشهادات:

- درجة الماجستير في القانون البحري والتجارة الدولية - كلية لندن الجامعية (جامعة لندن)
- درجة البكالوريوس في الحقوق من جامعة الإمارات (بتقدير امتياز)
- شريك في مكتب المحاماة وايت آند كيس بفريق الاندماجات والاستحواذات العالمي ومالك شركة المنارة للتسجيل العقاري



السيد/ عبد القادر عبيد علي

عضو مجلس الإدارة
مستقل غير تنفيذي

الفترة التي قضاها كعضو مجلس إدارة
3 سنوات وشهران

مناصبهم في أية مواقع مهمة أخرى، سواء كانت رقابية أو حكومية أو تجارية

- رئيس التدقيق الداخلي - مجموعة موانئ دبي العالمية
- نائب رئيس لجنة التدقيق - الهيئة الاتحادية للضرائب
- رئيس مجلس الإدارة - جمعية الإمارات للمدققين الداخليين
- نائب رئيس مجلس إدارة مركز النور لتدريب الأشخاص ذوي الإعاقة
- مؤسس شركة "أفكار عربية" ومقيّم "أفكار أميركا"
- مستشار الرئيس التنفيذي شركة إي أند إي آند إنتربرايز (اتصالات ديجيتال سابقاً) للذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا الأشياء
- عضو مجلس إدارة مستقل - مجلس دبي للإعلام

التعليم والشهادات:

- ماجستير إدارة تقنية المعلومات - جامعة ستيرلنغ
- بكالوريوس، تكنولوجيا الهندسة الإلكترونية - جامعة ولاية أريزونا
- مدقق عمليات احتيال معتمد - جمعية مدققي الاحتيال المعتمدين في الولايات المتحدة الأمريكية
- شهادة في ضمان إدارة المخاطر (CRMA) - معهد المدققين الداخليين
- إتمام "برنامج الإدارة العامة الدولي للتنمية التنفيذية" الذي أجراه المعهد الدولي للتطوير الإداري (IMD)، سويسرا
- **الجوائز والتقدير:** أول إماراتي يحصل على جائزة ويلفريد ثيسيجر.

العضوية والمناصب في أي شركة مساهمة أخرى

- عضو مجلس إدارة مستقل في لجنة التدقيق – بنك المصرف



السيد/ يوفراج ناريان

عضو مجلس الإدارة
مستقل غير تنفيذي

الفترة التي قضاها كعضو مجلس إدارة
3 سنوات وشهران

مناصبهم في أية مواقع مهمة أخرى، سواء كانت رقابية أو حكومية أو تجارية

- نائب الرئيس التنفيذي والرئيس التنفيذي للشؤون المالية لمجموعة موانئ دبي العالمية
- عضو مجلس إدارة شركة HDFC الدولية للتأمين على الحياة

التعليم والشهادات:

- محاسب قانوني معتمد من معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز



السيد/ محمد حميد المري

عضو مجلس الإدارة
مستقل غير تنفيذي

الفترة التي قضاها كعضو مجلس إدارة
14 سنة و8 أشهر

المناصب البارزة التي شغلها في مجالات, حكومية أو تجارية:

- المستشار المالي الأول – مؤسسة محمد بن راشد للإسكان
- المدير المالي – هيئة الطرق والمواصلات (2006 – 2009)
- عضو في جمعية المحاسبين والمراجعين الإماراتية
- عضو في منتدى الثقافة والعلم في دبي
- عضو مجلس إدارة سابق – مجلس دبي للتطوير (ديسمبر 2005 – أبريل 2008)
- المدير المالي والمدير الإداري – دائرة الأراضي (دبي) (2000 – 2005)

الخبرات والمؤهلات:

- شريك مؤسس - شركة وايزهاوس للاستشارات
- دكتوراه في إدارة الجودة الشاملة من جامعة حمدان بن محمد الذكية
- ماجستير في إدارة الأعمال – الجامعة الأمريكية في دبي
- بكالوريوس في المحاسبة – جامعة الإمارات في العين
- شهادة برنامج الزمالة الإماراتي، جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين - ACCA Global
- محاسب قانوني معتمد
- خريج: برنامج محمد بن راشد لتنمية القيادات، فئة قادة الحكومة
- شهادة القيادة المؤسسية – مركز القيادة والتعلم، فلوريدا، الولايات المتحدة الأمريكية
- شريك مؤسس في شركة فارس وشركاه للمحاسبين القانونيين مع أكثر من 20 عامًا من الخبرة الإدارية والمالية
- **الجوائز والتكريمات** جائزة محمد بن راشد للقادة المتميزين – 2015, جائزة فيجنباوم للقادة المنجزين – 2015, جائزة الشيخ راشد للتميز التعليمي – عن استكمال درجة الماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية في دبي – 2005



الأستاذة/ موزة سعيد المري

عضو مجلس الإدارة
مستقل غير تنفيذي

الفترة التي قضاها كعضو مجلس إدارة
7 سنوات و 9 أشهر

المناصب البارزة التي شغلتها في مجالات, حكومية أو تجارية:

- الرئيس التنفيذي لقطاع الشؤون التنفيذية في هيئة الطرق والمواصلات
- عضو مجلس إدارة مؤسسة دبي للمرأة

- التعليم والشهادات:
-
- درجة الماجستير في إدارة الأعمال في الأعمال العامة - الجامعة الأمريكية في دبي
- 25 عاماً من الخبرة في القطاعات الخاصة وشبه الحكومية والحكومية.
- **الجوائز والتقدير:** جائزة الشرق الأوسط لتميز القيادات النسائية (2015) للاتصالات والتميز الإعلامي الجائزة البرونزية - دبي لينكس



الأستاذة/ هدى سبيل محمد

عضو مجلس الإدارة
مستقل غير تنفيذي

الفترة التي قضاها كعضو مجلس إدارة
3 سنوات و 11 يوماً

التعليم والشهادات:

- درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال - جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا
- محاسب إسلامي معتمد - هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)
- شهادة في الإدارة - جامعة ولونغونغ دبي
- محاسب إداري معتمد - معهد المحاسبين الإداريين في الولايات المتحدة الامريكية
- برنامج الريادة الأساسية - كلية لندن للأعمال
- برنامج قيادات دبي الاقتصادية

- **الجوائز والتقدير:** جائزة الشرق الأوسط السابعة عشر للتميز المستقبلي (فئة القطاع المصرفي)
جائزة المرأة المتميزة في القطاع المصرفي والمالي - معهد الإمارات للدراسات المصرفية والمالية

مناصبهم في أية مواقع مهمة أخرى، سواء كانت رقابية أو حكومية أو تجارية

- المسؤول الرئيسي للشؤون المالية في مصرف الإمارات الإسلامي التابع لمجموعة الإمارات دبي الوطني



السيد/ سعيد راشد البتيم

عضو مجلس الإدارة
مستقل غير تنفيذي

الفترة التي قضاها كعضو مجلس إدارة
3 سنوات و 11 يوماً

مناصبهم في أية مواقع مهمة أخرى، سواء كانت رقابية أو حكومية أو تجارية

- الوكيل المساعد لقطاع الموارد والميزانية في وزارة المالية
- عضو مجلس إدارة الاتحاد للقطارات
- عضو مجلس إدارة جامعة الإمارات
- عضو مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للضرائب
- عضو مجلس إدارة مؤسسة الخليج للاستثمار
- عضو مجلس إدارة الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية

التعليم والشهادات:

- البكالوريوس في العلوم السياسية، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية - جامعة الإمارات العربية المتحدة
- أكثر من 25 عاماً من الخبرة في الإدارة المالية والتنظيم الإداري في الوظائف الحكومية.

ب. نسبة تمثيل العنصر النسائي في مجلس الإدارة للعام 2024

يضم المجلس الحالي عضوتين من النساء من بين أعضائه التسعة،تمثيل بنسبة ٪22 ، وذلك في إطار حرص مجلس إدارة الشركة على ضم كوادر نسائية متميزة بهدف تمكين المرأة وتعزيز مسيرة الدولة في هذا المجال.

ج. بدلات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة

مجموع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة عن العام 2024

تم صرف مكافآت أعضاء مجلس الإدارة عن العام 2023 وفق المبالغ المقررة لكل عضو والموضحة أدناه، وذلك بعد اعتمادها في اجتماع الجمعية العمومية السنوي، والذي عُقد بتاريخ 26 مارس 2024.

أعضاء مجلس الإدارة	قيمة المكافأة عن العام 2023
سعادة / هلال سعيد المري	300,000 AED
سعادة / وسام لوتاه	300,000 AED
السيد/ عبد القادر عبيد علي	300,000 AED
السيد/ عبد الواحد عبد الرحيم العلماء	300,000 AED
السيد/ يوفراج ناريان	300,000 AED
السيد/ محمد حميد المري	300,000 AED
الأستاذة/ موزة سعيد المري	300,000 AED
السيد/ سعيد راشد البتيم	300,000 AED
الأستاذة/ هدى سبيل محمد	300,000 AED

د. مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المقترحة للعام 2024

سوف يتم اقتراح صرف مبلغ 300 ألف درهم لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة عن العام 2024 وعرض هذا المقترح في الاجتماع السنوي للجمعية العمومية لاعتماده.

ه. تفاصيل بدلات حضور جلسات اللجان المنبثقة عن المجلس التي تقاضاها أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية 2024

الاسم	بدلات حضور جلسات اللجان المنبثقة عن المجلس		
	اسم اللجنة	قيمة البدل (درهم إماراتي)	عدد الاجتماعات
وسام العباس لوتاه	لجنة الترشيحات والمكافآت	30,000	2
عبد الواحد عبد الرحيم العلماء	لجنة الترشيحات والمكافآت	30,000	2
موزة سعيد المري	لجنة الترشيحات والمكافآت	30,000	2
عبد القادر عبيد علي	لجنة التدقيق ولجنة المخاطر لشركة دبي للمقاصة	80,000	4 اجتماعات لجنة التدقيق + 4 اجتماعات لجنة المخاطر لشركة دبي للمقاصة
محمد حميد المري	لجنة التدقيق ولجنة المخاطر لشركة دبي للمقاصة	80,000	4 اجتماعات لجنة التدقيق + 4 اجتماعات لجنة المخاطر لشركة دبي للمقاصة
سعيد راشد البتيم	لجنة التدقيق ولجنة المخاطر لشركة دبي للمقاصة	80,000	4 اجتماعات لجنة التدقيق + 4 اجتماعات لجنة المخاطر لشركة دبي للمقاصة
وسام العباس لوتاه	لجنة الاستثمار	45,000	3
يوفراج ناريان	لجنة الاستثمار	45,000	3
هدى سبيل محمد	لجنة الاستثمار	45,000	3
عبد الواحد عبد الرحيم العلماء	لجنة الامتثال	15,000	1
عبد القادر عبيد علي	لجنة الامتثال	15,000	1
سعيد راشد البتيم	لجنة الامتثال	15,000	1

و. تفاصيل البدلات أو الرواتب أو الأتعاب الإضافية التي تقاضها عضو مجلس الإدارة بخلاف بدلات حضور اللجان وأسبابها - لا يوجد

د. حضور اجتماعات مجلس الإدارة خلال العام 2024.

تاريخ الاجتماع	عدد الحضور	الحضور بالوكالة	أسماء الأعضاء الغائبين
30 يناير 2024	9	-	-
29 أبريل 2024	9	-	-
29 يوليو 2024	9	-	-
31 أكتوبر 2024	8	-	يوفراج ناريان

ه. قرارات مجلس الإدارة التي صدرت بالتمرير

يقوم مجلس إدارة سوق دبي المالي باتخاذ قراراته بالتمرير في حدود ضيقة، وذلك وفقاً للمادة (25) من قرار رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع رقم (3/ر.م.) لسنة 2020 بشأن اعتماد دليل حوكمة الشركات المساهمة، وبما يتماشى مع النظام الأساسي لشركة سوق دبي المالي، وحسب ضرورة العمل بحيث يتم إرسال كافة الأوراق والمستندات الخاصة بالقرار المراد اتخاذه وتوصية اللجان الداخلية حسب الحالة، بحيث يتمكن أعضاء مجلس الإدارة من مراجعة والاطلاع على المعلومات والبيانات اللازمة لاتخاذ القرار بالتمرير، وخلال العام 2024 تم اتخاذ 6 قرارات بالتمرير في التواريخ التالية:

9-14 فبراير 2024	4-7 مارس 2024	6-12 مارس 2024	2-5 أبريل 2024	22-28 نوفمبر 2024	26-31 ديسمبر 2024

و. مهام واختصاصات مجلس الإدارة التي قام بها أحد أعضاء المجلس أو الإدارة التنفيذية خلال العام 2024 بناءً على تفويض من المجلس 2024

يتم تفويض الإدارة التنفيذية بالقيام بمهام واختصاصات محددة بموجب لائحة صلاحيات يعتمدها مجلس الإدارة. وحيث أن هذا التفويض يرتبط بالصفة الوظيفية وليس بشخوص شاغلي الإدارة التنفيذية، فإن مدة التفويض تبقى سارية المفعول إلى حين إصدار مجلس الإدارة قراراً بإلغائها أو بتعديلها. وفيما يلي قائمة بالمهام والصلاحيات التي تم تفويضها للإدارة التنفيذية:

الصلاحية	حدود الصلاحية	المستوى الإداري المخول بالسلطة	ملاحظات
العمليات التنظيمية			
اعتماد وتعديل لائحة الصلاحيات هذه	-	مجلس الإدارة	-
اعتماد السياسات والإجراءات والأنظمة ذات الصلة	-	مجلس الإدارة	وفقا لاختصاص اللجان المنبثقة من المجلس
اعتماد الهيكل التنظيمي وتعديلاته	-	مجلس الإدارة	-
رفع الدعاوى أو الصلح أو التنازل والتحكيم باسم الشركة أو نيابة عنها	-	رئيس مجلس الإدارة	وفق دراسة وتوصية لجنة التدقيق
تمثيل الشركة أمام القضاء والتحكيم وفي علاقتها مع الغير	-	رئيس مجلس الإدارة	المادة 27 من النظام الاساسي, المادة 155 من قانون الشركات
حق التوقيع فردياً نيابةً عن الشركة	-	رئيس مجلس الإدارة أو أي عضو آخر يفوضه المجلس في حدود قرارات مجلس الإدارة	-
اعتماد أدلة الإجراءات والقرارات والتعميمات الإدارية المنظمة للعمل	-	الرئيس التنفيذي	-
اعتماد التعميمات الإدارية وأوامر العمل على مستوى القطاع	-	رئيس القطاع أو نائبه في حالة غيابه	-
اعتماد الخطة الاستراتيجية العامة وأهداف الشركة	-	مجلس الإدارة	-
تحديد نسبة التوزيعات النقدية من الأسهم المصدرة كأرباح لمساهمي الشركة	-	توصية مجلس الإدارة والإقرار في الجمعية العمومية	-
تشكيل وتغيير وحل اللجان التنفيذية	-	الرئيس التنفيذي	-

الصلاحية	حدود الصلاحية	المستوى الإداري المخول بالسلطة	ملاحظات
المشتريات والعقود			
الموافقة على الشراء المباشر	حتى 50,000 درهم	رئيس إدارة المشتريات والعقود	عرض واحد
	حتى 250,000 درهم	الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والاستراتيجية	-
	حتى 500,000 درهم	الرئيس التنفيذي	-
	ما زاد على ذلك	يعرض على مجلس الإدارة للاعتماد	-
اعتماد التعاقد بالممارسة	حتى 1,000,000 درهم	الرئيس التنفيذي	3 عروض وأن تكون ضمن توصيات لجنة المشتريات والمناقصات والمزايدات
	ما زاد على ذلك	يعرض على مجلس الإدارة	
اعتماد التعاقد بالمناقصة المحدودة أو العامة	حتى 5,000,000 درهم	الرئيس التنفيذي	-
	ما زاد على ذلك	مجلس الإدارة	-
البت في العطاءات	-	لجنة المشتريات والمناقصات والمزايدات	-
توقيع العقود المعتمدة (بما في ذلك اتفاقيات التحكيم والاتفاقيات المتضمنة شرط تحكيم)	حتى 5,000,000 درهم	الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والاستراتيجية	مع مراعاة صلاحيات الاعتماد
	حتى 50,000,000 درهم	يذيفنتلا سيئرلا	
	ما زاد على ذلك	يعرض على مجلس الإدارة	
توقيع اتفاقية تفاهم/تمثيل محدود/ إيداع فرعي/سرية المعلومات (بما في ذلك المتضمنة في شرط تحكيم)	-	الرئيس التنفيذي	-
اعتماد وتعديل وتقييم قائمة الموردين	-	لجنة المشتريات والمناقصات والمزايدات	-
فحص واستلام المشتريات	حتى 50,000 درهم ما زاد على ذلك	مسؤول المخازن	بالإضافة إلى ممثل من القسم الطالب حسب الحاجة
	حتى 50,000 درهم ما زاد على ذلك	تشكل لجنة مؤقتة للاستلام	تتألف اللجنة من ممثلين من القسم الطالب والأطراف المعنية والفريق الإداري
الاستلام الابتدائي والنهائي للأعمال والخدمات	-	تشكل لجنة فنية من ذوي الخبرة والاختصاص	يمكن الاستعانة بفنيين من خارج السوق
صرف القرطاسية	-	تنفيذي - الخدمات الإدارية	-
الموافقة على صرف مواد ومعدات رأسمالية من المخزن	-	رئيس إدارة المشتريات والعقود	-
الموافقة على نقل الأصول خارج السوق لأغراض العمل	-	الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والاستراتيجية	-
اعتماد نتائج الجرد السنوي	-	الرئيس التنفيذي	بناء على توصيات لجنة الجرد السنوي
قرار التخلص من المخلفات والأصول	-	الرئيس التنفيذي	شريطة أن لا يتجاوز صافي القيمة الدفترية للأصل عن 20 ألف درهم

الصلاحية	حدود الصلاحية	المستوى الإداري المخول بالسلطة	ملاحظات
الرسوم			
قرار تأجير مساحات السوق وتحديد القيمة الإيجارية	-	الرئيس التنفيذي	وفق توصيات لجنة المشتريات والمناقصات والمزايدات
تحديد رسوم الخدمات والغرامات وتحديث قائمة الرسوم وفقا لمعطيات السوق	-	الرئيس التنفيذي	إعلام مجلس الإدارة بأي تغيير يطرأ على جدول الرسوم
سياسة الائتمان	تمديد لأكثر من 30 يوم حتى 60 يوم	الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والاستراتيجية	-
	تمديد لا كثر من 60 يوم حتى يوم 90 يوم	الرئيس التنفيذي	-
الخصم/الإعفاء من الرسوم	• حتى 500 ألف درهم خصم 10 % • ما يزيد عن 500 ألف حتى مليون درهم خصم 20 % • ما يزيد عن مليون درهم خصم 30 %	الرئيس التنفيذي	تسري على جميع الرسوم المطبقة لدى سوق دبي المالي
	إعفاء كامل لرسوم التحويل من جهة حكومية لحساب آخر بناء على أمر سامي من الحاكم	الرئيس التنفيذي	-
	إعفاء كامل للرسوم الرمزية للطلب المقدم من الجهات العليا والرسمية	الرئيس التنفيذي للعمليات	-
	إعفاء كامل للرسوم	الرئيس التنفيذي وبما لا يزيد عن 20 ألف درهم	-

الصلاحية	حدود الصلاحية	المستوى الإداري المخول بالسلطة	ملاحظات
رسوم تداولات صانع السوق	الإعفاء/ إعادة كامل رسوم صانع السوق) جميع الأوراق المالية(	الرئيس التنفيذي	حسب البرنامج المعتمد من مجلس الإدارة تُعرض رسوم الإعفاء/إعادة الرسوم وتقرير أداء صانع السوق على مجلس الإدارة بشكل ربع سنوي أو في أول اجتماع للمجلس.
تطبيق الغرامات/الجزاءات	-	رئيس القطاع المعني أو من ينوب عنه في غيابه	في حدود اللوائح والسياسات المقررة للسوق
إلغاء غرامة المخالفة	عن أول مخالفة	الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والاستراتيجية, بالاشتراك مع رئيس قطاع الوحدة المعنية	في السنة المالية الواحدة
	عن المخالفة التالية	الرئيس التنفيذي	في السنة المالية الواحدة
إعدام الذمم المدينة/الأصول ذو قيمة دفترية	حتى 20 ألف درهم	الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والاستراتيجية	في السنة المالية الواحدة
	ما زاد على ذلك	مجلس الإدارة	وفق توصيات لجنة التدقيق
الاستثمار			
المساهمات في رؤوس أموال الشركات، وعمليات الاستحواذ وشراء حصص	غير محددة المبالغ	مجلس الإدارة	بناء على توصيات لجنة الاستثمار
الاشتراك في الصناديق والمحافظ الاستثمارية، والصكوك الإسلامية والاستثمار في المشتقات الإسلامية	غير محددة المبالغ	مجلس الإدارة	بناء على توصيات لجنة الاستثمار
استثمارات ودائع قصيرة المدى	غير محددة المبالغ	الرئيس التنفيذي	الصلاحية المحددة تشمل كسر الوديعة)سحبها قبل موعد الاستحقاق(مع الالتزام بالسياسة الاستثمارية
استثمارات ودائع طويلة المدى	حتى 50,000,000 درهم	الرئيس التنفيذي	الصلاحية المحددة تشمل كسر الوديعة (سحبها قبل موعد الاستحقاق(مع الالتزام بالسياسة الاستثمارية
تسييل الاستثمارات	-	مجلس الإدارة	بناء على توصيات لجنة الاستثمار

توقيع الشيكات والتحويلات المصرفية			
حدود الصلاحية	توقيع أول (فئة أ}	توقيع ثاني (فئة ب)	ملاحظات
حتى 500,000 درهم	- رئيس مجلس الإدارة - الرئيس التنفيذي - الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والاستراتيجية - رئيس الإدارة المالية	- الرئيس التنفيذي للعمليات - رئيس قطاع الافراد وإدارة المواهب	يشترط توفر توقيعين (من كل فئة توقيع(
حتى 50,000,000 درهم	- رئيس مجلس الإدارة - الرئيس التنفيذي - الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والاستراتيجية	- الرئيس التنفيذي للعمليات - رئيس قطاع الافراد وإدارة المواهب	يشترط توفر توقيعين (من كل فئة توقيع) أو (توقيعين من الفئة أ)
ما زاد على ذلك	- رئيس مجلس الإدارة - نائب رئيس مجلس الإدارة	- الرئيس التنفيذي - الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والاستراتيجية	يشترط توفر توقيعين (من كل فئة توقيع) أو (توقيعين من الفئة أ) أو (توقيعين من الفئة ب)

توقيع الشيكات والتحويلات المصرفية				
حدود الصلاحية	توقيع أول (فئة أ}	توقيع ثاني (فئة ب)	توقيع ثالث (فئة ج}	ملاحظات
غير محدد المبالغ	- رئيس مجلس الإدارة - الرئيس التنفيذي - الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والاستراتيجية - رئيس قطاع الافراد وإدارة المواهب - الرئيس التنفيذي للعمليات	- المدير العام لشركة دبي للمقاصة - نائب المدير العام لشركة دبي للمقاصة	- رئيس إدارة شؤون التسوية لشركة دبي للمقاصة - رئيس إدارة شؤون التقاص لشركة دبي للمقاصة	يشترط توفر توقيعين)من كل فئة توقيع من الفئة أ و من الفئة ب(أو ثلاثة توقيعات (توقيعين من الفئة أ وتوقيع من الفئة ج)

حسابات التوزيعات النقدية للشركات المدرجة			
حدود الصلاحية	توقيع أول (فئة أ}	توقيع ثاني (فئة ب)	ملاحظات
حتى 50,000,000 درهم	- المدير العام لشركة دبي للإيداع المركزي للأوراق المالية - نائب المدير العام لشركة دبي للإيداع المركزي للأوراق المالية	رئيس الإدارة المالية	يشترط توفر توقيعين من الفئة (أ(وتوقيع من الفئة (ب) مجتمعين
ما زاد على ذلك	- رئيس مجلس الإدارة - نائب رئيس مجلس الإدارة - الرئيس التنفيذي - الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والاستراتيجية - رئيس قطاع الافراد وإدارة المواهب	- المدير العام لشركة دبي للإيداع - نائب المدير العام لشركة دبي للإيداع	يشترط توفر توقيعين (من كل فئة توقيع(
فتح أو إغلاق الحسابات المصرفية بجميع أنواعها لدى البنوك المحلية أو الأجنبية	رئيس مجلس الإدارة ونائب رئيس مجلس الإدارة	توقيعين مجتمعين	
فتح أو إغلاق الحسابات مع الوسطاء	الرئيس التنفيذي مع الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والاستراتيجية	توقيعين مجتمعين (مراعاة صلاحيات الاستثمار أو البيع ضمن البنود 34 و 37)	

الصلاحية	حدود الصلاحية	المستوى الإداري المخول بالسلطة	ملاحظات
التمويل			
الاقتراض والحصول على التسهيلات المصرفية	غير محددة المبالغ	بموجب موافقة مجلس الإدارة وتوقيع من يفوضه المجلس للتوقع على القرض أو التسهيلات	وفقاً للنظام الاساسي
تجديد التسهيلات المصرفية	غير محددة المبالغ	الرئيس التنفيذي	مراعاة تطابق كافة شروط المنح الاصلي على الائتمان
التبرعات / الهبات			
التبرع بمبلغ مادي مساهمات طوعية	يجب ألا تزيد على 2% من متوسط الأرباح الصافية للشركة خلال السنتين الماليتين السابقتين للسنة التي تقدم فيها تلك المساهمات الطوعية	بموجب قرار من مجلس الإدارة وتوقيع حسب الصلاحيات المقررة	وفقاً للنظام الاساسي للشركة
الموازنة والتقارير المالية			
اعتماد الموازنة التقديرية والتعديل عليها	-	مجلس الإدارة	-
الموافقة على مناقلة المخصصات المالية بين بنود الموازنة	من بند الى بند آخر	الرئيس التنفيذي	بما لا يتجاوز المخصصات المعتمدة
	من حساب الى حساب آخر في نفس البند	الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والاستراتيجية	-
اعتماد البيانات المالية المرحلية المراجعة	-	مجلس الإدارة	بعد مراجعة لجنة التدقيق
	-	الرئيس التنفيذي	في حال عدم اكتمال نصاب مجلس الإدارة
اعتماد البيانات المالية السنوية المدققة	-	مجلس الإدارة	بعد اعتماد لجنة التدقيق

الصلاحية	حدود الصلاحية	المستوى الإداري المخول بالسلطة	ملاحظات
الرسوم			
اعتماد خطة التعيينات والتوظيف لمجموعة سوق دبي المالي واعتمادها أو الموافقة عليها	-	مجلس الإدارة	بناء على توصيات لجنة الترشيحات والمكافآت
مقابلة واعتماد تعيين الرئيس التنفيذي ونائبة ضمن مجموعة سوق دبي المالي	-	لجنة الترشيحات والمكافآت	ضمن خطة التعيينات المعتمدة من مجلس الإدارة
التوقيع على عرض وعقد تعيين وقبول استقالة أو إقالة ونقل الرئيس التنفيذي ونائبة ضمن مجموعة سوق دبي المالي	-	رئيس مجلس الإدارة	بناء على موافقة مجلس الإدارة
مقابلة واعتماد وتوقيع عروض وعقود تعيين وقبول استقالة وإقالة وترقية ونقل رؤساء القطاعات أو المدراء التنفيذيين للقطاعات أو الرئيس التنفيذي للعمليات ومن في حكمهم حسب الهيكل التنظيمي	-	الرئيس التنفيذي	بشرط موافقة رئيس مجلس الإدارة
التوقيع على عروض التعيين وعقود العمل وتجديدها والإقالة وقبول الاستقالة للموظفين فيما عدا وظيفة الرئيس التنفيذي ونائبة	-	الرئيس التنفيذي	حسب خطة التعيينات المعتمدة من مجلس الإدارة يجب إتباع الإجراءات الداخلية حسب الأصول
ترقية الموظفين (بما في ذلك الدرجة والمسمى الوظيفي أو الوضع المالي)	-	الرئيس التنفيذي مع رئيس القطاع المعني	حسب خطة التعيينات المعتمدة من مجلس الإدارة يجب إتباع الإجراءات الداخلية حسب الأصول
نقل الموظفين وتعديل المسمى أو الدرجة الوظيفية (دون تعديل الدرجة المالية)	-	الرئيس التنفيذي مع رئيس القطاع المعني	يجب إتباع الإجراءات الداخلية حسب الأصول
تعويض/إعادة السداد بحالات الاحتيال			
تعويض/إعادة سداد حالات الاحتيال بحد أقصى 10 آلاف درهم بالسنة وبحد أقصى 5,000 درهم للحالة الواحدة	-	الرئيس التنفيذي	بناء على إجراءات وتوصيات قطاع الخدمات المالية
فيما زاد عن ذلك أو حالات تعويض نفس المستثمر لأكثر من مرة	-	مجلس الإدارة	بناء على إجراءات وتوصيات قطاع الخدمات المالية

ز. التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة (أصحاب المصالح) خلال العام 2024

يتبع سوق دبي المالي القواعد والأنظمة الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والسلع بشأن تعريف الأطراف ذات العلاقة والتعاملات معها بشكل عام، وعلى وجه التحديد ذات الصلة بقرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (3/ر.م) لسنة 2020 بشأن اعتماد دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة و تعديلاته.

لقد تم تعريف الأطراف ذات العلاقة على أنها تضم رئيس وأعضاء مجلس إدارة سوق دبي المالي وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا والعاملين بسوق دبي المالي، والشركات التي يساهم فيها أي من هؤلاء بما لا يقل عن 30% من رأسمالها، وكذلك الشركات التابعة أو الشقيقة أو الحليفة.

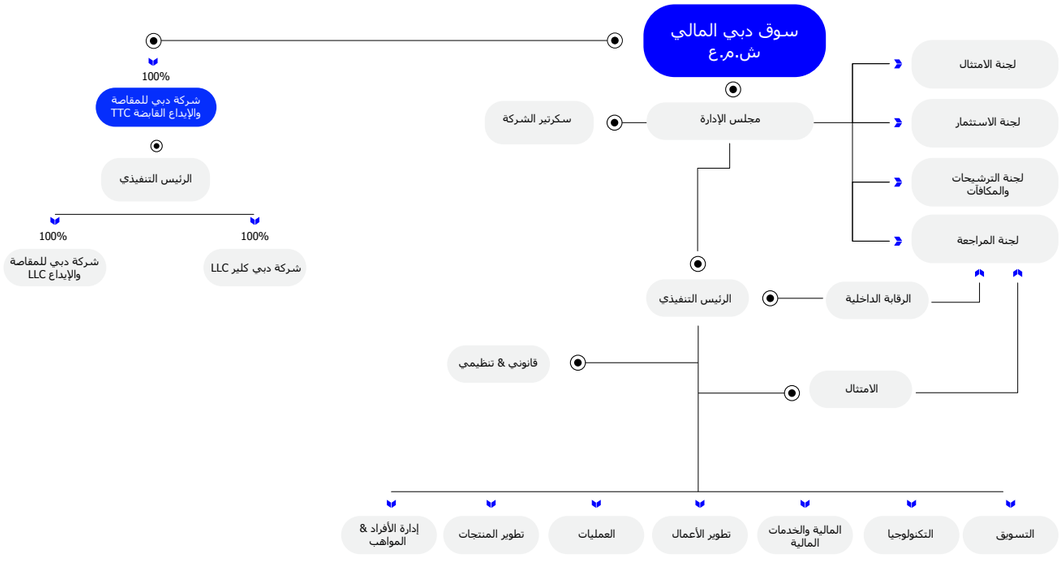
كما تُعرَّف الصفقات أو التعاملات على أنها التعاملات أو العقود أو الاتفاقيات التي تبرمها سوق دبي المالي والتي لا تدخل ضمن النشاط الرئيسي لسوق دبي المالي أو التي تتضمن شروط تفضيلية لا تمنحها سوق دبي المالي عادةً للمتعاملين معها، وأية صفقات اخرى تحددها الهيئة من وقتٍ لآخر بقرارات أو تعليمات أو تعاميم تصدرها.

في ضوء التعريفات أعلاه، لم يقم سوق دبي المالي بإبرام أية معاملات مع أطراف ذات علاقة خلال العام 2024

قيمة التعامل	نوع التعامل	توضيح طبيعة العلاقة	الطرف ذو العلاقة
لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد

في ضوء تعريف الهيئة للأطراف ذات العلاقة وما تجريه هذه الأطراف من صفقات، يعمل سوق دبي المالي على تحري الأطراف ذات العلاقة والصفقات التي تقوم بإبرامها بشكل مستمر، وبحيث يتم الحصول على موافقة مجلس الإدارة على الصفقات التي لا تتجاوز 5% من رأس مال السوق، وفيما زاد عن هذه النسبة، فقد تم الحصول على موافقة الجمعية العمومية المنعقدة في العام 2024، بموجب قرار خاص للعام 2024، على الصفقات المبرمة مع أطراف ذات علاقة ولا تتجاوز نسبتها 30% من رأس مال سوق دبي المالي.

ح. الهيكل التنظيمي لشركة سوق دبي المالي



أ. تفاصيل رواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية

ط. كبار الموظفين التنفيذيين حسب الهيكل التنظيمي للشركة ووظائفهم وتواريخ تعيينهم مع بيان بمجموع الرواتب والمكافآت المدفوعة لهم:

اسم الموظف	المسمى الوظيفي	تاريخ التعيين	مجموع الرواتب والبدلات المدفوعة خلال العام 2024 (درهم إماراتي)	أي مكافآت أخرى أو مزايا نقدية/ عينية للعام 2024 (درهم إماراتي)	أي مكافآت أخرى أو مزايا نقدية/ عينية للعام 2024 (درهم إماراتي)
حامد علي	الرئيس التنفيذي	27 يوليو 2020	2,318,910.00	952,000.00	266,778.80
خليفة رباع	الرئيس التنفيذي للعمليات	3 أغسطس 2002	1,019,439.00	169,200.00	22,322.00
علي الهاشمي	الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والاستراتيجية	2 أغسطس 2009	1,205,208.00	339,170.00	83,790.00
فاطمة العلماء	الرئيس التنفيذي للموارد البشرية	15 مايو 2024	474,921.45	-	-
فاطمة الحمادي	الرئيس التنفيذي للتسويق	17 يونيو 2006	883,140.00	171,000.00	89,922.00
محمد آدم جلسولكار	الرئيس التنفيذي للتكنولوجيا	4 أبريل 2022	960,000.00	276,500.00	142,828.00
فاطمة لوناه	رئيس الامتثال للمجموعة	1 أبريل 2021	681,495.00	157,500.00	18,296.00
راتشا لوسيرو	المستشار القانوني العام	10 أكتوبر 2021	960,000.00	237,000.00	137,411.00
أريك سالومونس	نائب رئيس تنفيذي – رئيس تطوير المنتجات	20 يونيو 2022	1,380,000.00	-	23,766.00

4. مدقق الحسابات الخارجي

تقديم نبذة عن مدقق حسابات الشركة للمساهمين

تُعد "ديلويت" إحدى الشركات العالمية الرائدة في تقديم خدمات التدقيق والمراجعة، والاستشارات، والاستشارات المالية، وإدارة المخاطر، والخدمات الضريبية، وغيرها. وتقدم ديلويت، عبر شبكتها من الشركات الأعضاء المنتشرة في أكثر من 150 دولة ومنطقة، خدماتها لأربعٍ من بين كل خمس شركات مدرجة في قائمة "فورتشن جلوبال 500". يمكن معرفة المزيد عن التأثير الذي تحدثه ديلويت بكادرها المؤلف من نحو 457 ألف موظف عالمياً، بزيارة موقعها الإلكتروني www.deloitte.com.

وتُعد "ديلويت الشرق الأوسط" (DME) أيضاً من أبرز المؤسسات المهنية في المنطقة، حيث تمتد خبرتها في الشرق الأوسط منذ عام 1926 دون انقطاع. وهي تعمل من خلال كياناتٍ قانونية مستقلة مرخصة وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها في كل دولة، تتعامل كلٌّ منها مع عملائها في الدولة المعنية مباشرةً وبصورة مستقلة، دون تحمُّل أي التزام أو مسؤولية عن أعمال أو إغفالات غيرها من الكيانات في دول أخرى ضمن الشبكة.

تقدم ديلويت الشرق الأوسط خدماتها عبر 23 مكتباً موزعين في 15 دولة، ومن خلال فريق يضم أكثر من 7,000 شريك ومدير وموظف.
وقد حصدت العديد من الجوائز المرموقة خلال السنوات الأخيرة، منها:
- أفضل بيئة عمل في الإمارات لعامي 2022 و2023.
- أفضل بيئة عمل في السعودية لعام 2023.
- أفضل شركة إدارة ضرائب في الشرق الأوسط لعام 2023.

الأتعاب والتكاليف الخاصة بالتدقيق أو الخدمات التي قدمها مدقق الحسابات الخارجي

اسم مكتب التدقيق	ديلويت أند توش الشرق الأوسط المحدودة
اسم المدقق الشريك	فراس عنبتاوي
عدد السنوات التي قضاها كمدقق حسابات خارجي للشركة	سنتان
عدد السنوات التي قضاها المدقق الشريك في تدقيق الشركة	سنتان
إجمالي أتعاب التدقيق للعام 2024	بلغ إجمالي أتعاب التدقيق 399,000 درهم إماراتي لشركة سوق دبي المالي والشركات التابعة المملوكة بنسبة 100%
أتعاب وتكاليف الخدمات الخاصة الأخرى بخلاف التدقيق للبيانات المالية لعام 2024	لا يوجد
تفاصيل وطبيعة الخدمات المقدمة الأخرى	-
بيان بالخدمات الأخرى التي قام مدقق حسابات خارجي آخر غير مدقق حسابات الشركة بتقديمها خلال العام 2024	**الخدمات التي قدمتها شركة التدقيق "إي واي للاستشارات ذ.م.م":** - مشروع أيفستر iVestor لسوق دبي المالي. - طلب ترخيص SVF & RPSCS CBUAE بقيمة 1.5 مليون درهم إماراتي وخفضها إلى 750 ألف درهم إماراتي بعد إلغاء المرحلة الثانية. **الخدمات التي قدمتها شركة التدقيق "برايس ووترهاوس كوبرز المحدودة":** - تقييم شامل للتوافق مع معايير IIA التي وضعها معهد المدققين الداخليين ولوائح FAA وSCA وتحديد وإعطاء الأولوية لفرص تحسين IA بقيمة 260 ألف درهم إماراتي

ج. التحفظات التي قام مدقق حسابات الشركة بتضمينها في القوائم المالية المرحلية والسنوية للعام 2024

لا يوجد أي تحفظات قام مدقق الحسابات بتضمينها في القوائم المالية للعام 2024.

5. لجنة التدقيق

أ. يُقر السيد عبد القادر عبيد علي، رئيس لجنة التدقيق، بمسؤوليته عن نظام اللجنة في الشركة وعن مراجعته لآلية عملها والتأكد من فعاليتها.

ب. أسماء أعضاء لجنة التدقيق، وبيان اختصاصاتها والمهام الموكلة لها.
جميع أعضاء اللجنة مستقلين وغير تنفيذيين وجميعهم خبراء في التخصصات المالية والمحاسبة على النحو التالي:



عبد القادر عبيد علي
رئيس



سعيد راشد اليتيم
عضو



محمد حميد المري
عضو

وقامت اللجنة بالمهام الموكلة إليها وهي كما يلي:

- تطبيق سياسة التعاقد مع مدقق الحسابات الخارجي ومراقبة استقلاليته ومناقشته حول طبيعة ونطاق عملية التدقيق، ومراجعة رأي مدقق الحسابات الخارجي، والتأكد من رد الإدارة المالية والإدارات التنفيذية على الاستفسارات المطروحة من قبله، واستيفاء جميع متطلبات مدقق الحسابات الخارجي.

- مراقبة سلامة البيانات المالية للشركة وتقاريرها (السنوية ونصف السنوية وربع السنوية) ومراجعتها كجزء من عملها العادي خلال العام، حيث ركزت على:
  - إبراز النواحي الخاضعة لتقدير مجلس الإدارة.
  - التعديلات الجوهرية الناتجة عن التدقيق.
  - تقييم افتراض استمرارية عمل الشركة.
  - التقيد بالمعايير المحاسبية التي تقرها الهيئة.
  - التقيد بقواعد الإدراج والإفصاح وغيرها من المتطلبات القانونية المتعلقة بإعداد التقارير المالية.

  الاجتماع مع مدقق الحسابات الخارجي للشركة بشكل ربع سنوي لمناقشة القوائم المالية الربعية والسنوية وتقرير مدقق الحسابات الخارجي الموجهة للإدارة العليا.

- مراجعة أنظمة الرقابة المالية والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في الشركة وفعالية إدارة الرقابة الداخلية وتوفير الموارد اللازمة واعتماد خطة الرقابة الداخلية المعدلة والمعدة على منهجية المخاطر المتعلقة بكل قطاع أو إدارة لشركة سوق دبي المالي وناسداك دبي ومتابعة الإنجاز في الخطة بشكل ربع سنوي.

- مراجعة السياسات والإجراءات المالية والمحاسبية في الشركة وتطويرها وسياسة وإجراءات المخاطر التشغيلية.

- التنسيق مع مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ومناقشة المسائل الواردة في تقارير الرقابة الداخلية وتقارير الجهات الرقابية الخارجية (مثل جهاز الرقابة المالية لحكومة دبي، وهيئة الأوراق المالية والسلع وغيرها) ومتابعة الإجراءات التصحيحية بشكل ربع سنوي.

- مراقبة الأدوات والإرشادات التي وضِعت لتمكن موظفي الشركة من الإبلاغ عن أية مخالفات محتملة في التقارير المالية أو الرقابة الداخلية أو الإبلاغ عن المخاطر أو غيرها من المسائل بشكل سري والخطوات الكفيلة بإجراء تحقيقاتٍ مستقلة وعادلة لتلك المخالفات والتي تمثلت في البريد الإلكتروني transparency@dfm.ae وهاتف رقم: 5665 305 4 971 +، وتخصيص موظفين للتقارير السرية بالإضافة إلى بوابة الموظفين على الشبكة الداخلية للشركة.

- مراقبة مدى تقيد الشركة بقواعد السلوك المهني.

- مراقبة مدى تقيد المطَّلعين أو المطَّلعين المؤقتين بسياسة تداولات المطلعين.

- اعتماد التعديلات المقترحة على سياسة تداولات الموظفين وسياسة الشفافية وسياسة التصعيد، وإجراءات التفتيش على الأعضاء.

ج. الاجتماعات التي عقدتها لجنة التدقيق خلال العام 2024

تاريخ الاجتماع	عدد الحضور	أسماء الأعضاء الغائبين
24 يناير 2024	3	-
25 أبريل 2024	3	-
29 يوليو 2024	3	-
28 أكتوبر 2024	3	-

التقرير السنوي للجنة التدقيق لعام 2024

مقدمة

يسر لجنة التدقيق في سوق دبي المالي أن تقدم تقريرها السنوي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024. يتناول هذا التقرير الأنشطة والمهام الأساسية للجنة التدقيق، بما يتماشى مع معايير الحوكمة المؤسسية التي وضعتها هيئة الأوراق المالية والسلع، بالإضافة إلى الإطار الحوكمي الخاص بالشركة.

1. المعلومات الأساسية التي نظرت فيها اللجنة فيما يتعلق بالبيانات المالية

قامت لجنة التدقيق بمراجعة دقيقة للبيانات المالية للشركة على مدار العام، مع التركيز على النقاط الأساسية التالية:

السياسات المحاسبية:

درست اللجنة ملاءمة السياسات المحاسبية ومدى اتساقها مع الفترات السابقة. كما قيَّمت تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) لضمان نزاهة التقارير المالية.

الأحكام والتقديرات: قامت اللجنة بمراجعة التقديرات المحاسبية المهمة التي قدمتها الإدارة، على الأخص في مجالاتٍ مثل الإقرار بالإيرادات، وإهلاك أصول مثل الشهرة التجارية، والاستثمارات، وتصنيفات الأصول، ومخصصات الوفاء بالالتزامات، والضرائب المؤسسية.

2. المنهجية المتبعة لضمان استقلالية وفعالية عمليات المراجعة والتدقيق التي تجريها جهة التدقيق الخارجي، ولتعيين جهة التدقيق الخارجي

تلتزم لجنة التدقيق بضمان استقلالية وفعالية عملية التدقيق الخارجي. تحقيقاً لذلك، فقد اتُّبعت المنهجية التالية:

استقلالية المدقق الخارجي: تقيِّم اللجنة سنوياً استقلالية جهة التدقيق الخارجي، مع النظر في أي تضاربٍ محتمل في المصالح. وقد قدمت جهة التدقيق الخارجي بياناً رسمياً باستقلاليتها، وخضع هذا البيان لمراجعة اللجنة. لم تقدم "ديلويت" أي خدماتٍ أخرى لسوق دبي المالي وشركاته التابعة خلال العام 2024.

تدوير الشركاء في التدقيق: تماشياً مع أفضل الممارسات والمتطلبات التنظيمية، حرصت اللجنة على تدوير الشريك المسؤول عن التدقيق وفقاً لما تتطلبه اللوائح والتشريعات بهدف ضمان الموضوعية وتجنب الانحياز الناتج عن الألفة. وقد عمل المدقق الرئيسي لمدة عام منذ تعيينه في الجمعية العامة لعام 2023.

تقييم أداء المدقق الخارجي: قامت اللجنة بمراجعة فعالية عملية التدقيق وجودتها، مع الأخذ في الاعتبار نهج شركة التدقيق وتشكيل الفريق والالتزام بالجداول الزمنية. وقد جُمعت كذلك تعليقات وملاحظات الفريق الإداري والمدققين الداخليين عن عملية التدقيق.

التعيين وإعادة التعيين: قدمت اللجنة توصيات إلى مجلس الإدارة بعد مراجعة العروض من مدققين خارجيين آخرين وتعليقات الإدارة بشأن إعادة تعيين المدقق الخارجي لعام 2024. وفي إطار هذه العملية، تم أيضاً إجراء تقييمٍ مفصل لأداء شركة التدقيق والعروض المقدمة وقدراتها.

3. توصية لجنة التدقيق بشأن تعيين أو إعادة تعيين المدقق الخارجي

استناداً إلى المراجعة الدقيقة لأداء واستقلالية وفعالية شركة "ديلويت آند توش"، أوصت لجنة التدقيق بإعادة تعيين "ديلويت آند توش" كمدقق خارجي للسنة المالية المنتهية في 2024.

4. ضمان استقلالية مدقق الحسابات الخارجي حال تقديمه خدمات بخلاف عملية تدقيق حسابات الشركة

تطبق لجنة التدقيق سياسةً صارمة بشأن تقديم المدقق الخارجي طلباً لخدماتٍ غير تدقيقية، وذلك بهدف ضمان استقلالية عملية التدقيق الخارجي. وقد تم تنفيذ التدابير التالية خلال العام:

عملية الموافقة على الخدمات غير التدقيقية: تقديمُ المدقق الخارجي لأي خدمات غير تدقيقية، مثل الاستشارات الضريبية أو الخدمات الاستشارية، لا يتم إلا بعد موافقةٍ مسبقة من لجنة التدقيق. وهذا يضمن عدم حدوث تضارب في المصالح وعدم المساس باستقلالية المدقق.

مراقبة الرسوم غير التدقيقية: تراقب اللجنة نسبة رسوم الخدمات غير التدقيقية إلى رسوم التدقيق لضمان بقاء النسبة ضمن الحدود المقبولة، بما يتماشى مع الإرشادات التنظيمية.

تقييم التأثير على الاستقلالية: يخضع كل تعامل خارج إطار خدمات التدقيق للتقييم بهدف تبيُّن أي تأثير محتمل لذلك على استقلالية المدقق، كما توضع الضمانات اللازمة عند الحاجة تجنباً للمساس بها.

5. الإجراءات التي اتخذتها اللجنة أو يتم اتخاذها في حال اكتشاف أي ضعف في الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر

في حال اكتشاف أي ضعف في أنظمة الرقابة الداخلية أو إدارة المخاطر، تتبع اللجنة إجراءً منظماً لمعالجة هذه القضايا وحلها:

المراجعة الفورية: عند تبيُّن وجود أي ضعف، تقوم اللجنة بمراجعة المكتشفات فوراً مع الإدارة وأقسام إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي لتحديد نطاق وتأثير المشكلة.

خطط التصحيح: يُطلب من الإدارة وضع خططٍ تصحيح لمعالجة الضعف المكتشف وتنفيذها، مع تحديد جدولٍ زمني واضح وتخصيص الموارد اللازمة للحل.

المتابعة: تتابع اللجنة التقدم الحاصل في تنفيذ الإجراءات التصحيحية وتتأكد من المعالجة الفعالة لنقاط الضعف، مع تقديم قسم التدقيق الداخلي تحديثاتٍ دورية عن الوضع.

إبلاغ مجلس الإدارة: أي مواطن ضعف مهمة إلى درجة احتمال تأثيرها على الصحة المالية للشركة أو امتثالها التنظيمي يتم تصعيدها إلى مجلس الإدارة لإيلائها درجةً أكبر من الاهتمام.

6. مراجعة لجنة التدقيق لتقارير المخاطر المتوسطة والعالية الصادرة عن التدقيق الداخلي

تولي لجنة التدقيق اهتماماً كبيراً بتقارير التدقيق الداخلي، خاصةً تلك التي تحدد مواطن المخاطر المتوسطة والعالية. وتتخذ اللجنة الإجراءات التالية:

مراجعة التقارير: تُجري اللجنة مراجعةً منتظمة لجميع تقارير التدقيق الداخلي التي تبرز المجالات التي تنطوي على مخاطر متوسطة وعالية لتقييم كفاية استراتيجيات التخفيف من المخاطر. وقد راجعت اللجنة 19 تقرير تدقيق خلال العام 2024. كما تركز اللجنة على أي ملاحظاتٍ متكررة.

التخفيف من المخاطر: تتعاون اللجنة تعاوناً وثيقاً مع أقسام الامتثال، وإدارة المخاطر، والتدقيق الداخلي ومع الفريق الإداري لضمان تنفيذ الضوابط الفعالة للتخفيف من المخاطر المحددة. فقد ركزت اللجنة مثلاً على مخاطر الأمن السيبراني، كما أُجريت اختبارات الاختراق دورياً.

المتابعة المستمرة: جميع القضايا التي يُبلغ عنها خلال عمليات التدقيق الداخلي والخارجي، بما يشمل التدقيق التنظيمي والقانوني مثل تدقيقات الهيئة المالية، ومركز دبي للأمن الإلكتروني، وهيئة الأوراق المالية والسلع، وهيئة دبي للخدمات المالية، تخضع للمتابعة لضمان التنفيذ المناسب للإجراءات التصحيحية. هذا إلى جانب مراجعة تقارير قسم الامتثال، والتي تشمل تقارير الإبلاغ عن المخالفات، وتعاملات الموظفين، وعمليات التفتيش على الأعضاء، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والإبلاغ التشريعي.

7. الإجراءات التصحيحية في نظم المخاطر والرقابة الداخلية

حددت لجنة التدقيق خلال العام عدةَ مجالاتٍ تتطلب تحسينات في إدارة المخاطر والرقابة الداخلية:

تنفيذ الإجراءات التصحيحية: قامت اللجنة بمراجعة خطط الإجراءات التصحيحية التي اقترحتها الإدارة للتعامل مع المخاطر ومواطن الضعف المحددة. كما حرصت على التركيز على الملاحظات المتكررة.

متابعة التنفيذ: تأكدت اللجنة من تنفيذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب وراقبت التقدم الحاصل عن كثب.

التحسين المستمر: شجعت اللجنة على تعزيز ثقافة التحسين المستمر في أنظمة الرقابة الداخلية وعمليات إدارة المخاطر لتعزيز قدرة الشركة على مواجهة المخاطر الناشئة.

8. مراجعة معاملات الأطراف ذات العلاقة والامتثال للقوانين واللوائح

أجرت لجنة التدقيق مراجعةً دقيقة لجميع تعاملات الأطراف ذات العلاقة خلال العام لضمان الامتثال للقوانين واللوائح ذات الصلة، بما في ذلك متطلبات هيئة الأوراق المالية والسلع:

مراجعة تعاملات الأطراف ذات العلاقة: قامت اللجنة بالتحقق من جميع تعاملات الأطراف ذات العلاقة لضمان أنها أجريت بشروطٍ عادلة وعدم تعارضها مع مصالح الشركة.

الامتثال: تأكدت اللجنة من أن جميع تعاملات الأطراف ذات العلاقة تم الإفصاح عنها حسب الأصول والقواعد في البيانات المالية ومن امتثالها للقوانين واللوائح المعمول بها ومعايير الحوكمة المؤسسية.

الملاحظات: لم يتم اكتشاف أي مشاكل ذات أهمية فيما يتصل بتعاملات الأطراف ذات العلاقة خلال العام، وأكدت الشركة التزامها بمعايير الإفصاح المطلوبة.

الخاتمة

لقد قامت لجنة التدقيق بأداء واجباتها ومسؤولياتها وفقاً لما هو موضح في ميثاق لجنة التدقيق ووفقاً لإطار الحوكمة المؤسسية. وستبقى اللجنة ملتزمة بضمان نزاهة التقارير المالية للشركة، وأنظمة الرقابة الداخلية، وعمليات إدارة المخاطر.

6. لجنة الترشيحات والمكافآت

أ. تُقر الأستاذة موزة سعيد المري، رئيسة لجنة الترشيحات والمكافآت، بمسؤوليتها عن نظام اللجنة في الشركة وعن مراجعتها لآلية عمل اللجنة والتأكد من فعاليتها.

أسماء أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت، وبيان اختصاصاتها والمهام الموكلة لها
تضم لجنة الترشيحات والمكافآت أعضاء غير تنفيذيين ومستقلين على النحو التالي:



موزة سعيد المري
رئيس



وسام لوتاه
عضو



عبد الواحد العلماء
عضو

وقامت اللجنة بالمهام الموكلة إليها كما يلي:

- التحقق من استقلالية أعضاء مجلس إدارة شركة سوق دبي المالي بشكل مستمر وبما يتفق مع القوانين والأنظمة.
- بدء إجراء عملية مقارنة للرواتب والمزايا التي يتقاضاها الموظفون.

ج. عدد الاجتماعات التي عقدتها اللجنة خلال العام 2024 وتواريخ انعقادها، وعدد مرات الحضور الشخصي لجميع أعضاء اللجنة.

تاريخ الاجتماع	عدد الحضور	أسماء الأعضاء الغائبين
25 يناير 2024	3	-
26 يوليو 2024	3	-

7. لجنة متابعة والإشراف على تعاملات الأشخاص المطلعين

تقع على عاتق إدارة الامتثال للمجموعة المسؤولية الكاملة عن ضمان الامتثال لسياسة تعاملات الموظفين، ويجب أن يكون قسم مراقبة السوق مسؤولاً عن المراقبة اليومية لتعاملات المطلعين.

تقييم مجلس الإدارة
خلال عام ٢٠٢٤، أجرت شركة دبي المالية تقييمًا داخليًا لمجلس إدارتها ولجانها التابعة. كما وافق المجلس على تعيين جهة خارجية، وهي معهد حوكمة، لتقييم المجلس ولجانه بشكل مستقل عبر استبيان إلكتروني سري. وقد شارك جميع أعضاء المجلس في التقييم، مظهرين وعيًا ذاتيًا والتزامًا بالتحسين المستمر.

وتضمن التقييم الخارجي مراجعة ما يلي:

- هيكل مجلس الإدارة وتكوينه
- المهارات والمعارف الجماعية لأعضاء مجلس الإدارة ولجانه
- الإطار التنظيمي والتفاعلات بين مجلس الإدارة ولجانه والإدارة العليا
- دور مجلس الإدارة في تطوير وتوجيه استراتيجية الشركة
- مساهمة مجلس الإدارة في إدارة المخاطر بفعالية
- بشكل عام، أكد التقييم فعالية مجلس الإدارة مع تسليط الضوء على المجالات المستهدفة للتحسين المستمر.

8. لجنة الاستثمار

أ. يُقر سعادة وسام لوتاه، رئيس لجنة الاستثمار، بمسؤوليته عن نظام اللجنة في الشركة وعن مراجعته لآلية عملها والتأكد من فعاليتها.

ب. أسماء أعضاء لجنة الاستثمار، وبيان اختصاصاتها والمهام الموكلة لها
تضم لجنة الاستثمار أعضاء غير تنفيذيين ومستقلين على النحو التالي:



وسام لوتاه
رئيس



يوفراج ناريان
عضو



هدى سبيل محمد
عضو

وتختص اللجنة بالمهام التالية:

1. رفع تقرير إلى مجلس الإدارة والإبلاغ عن أية مشكلات قد تنشأ فيما يتعلق باستثمارات سوق دبي المالي.
2. رفع توصية إلى مجلس الإدارة بما تراه اللجنة مناسباً وضرورياً من الإجراءات أو التحسينات في أي مجال ضمن اختصاصها.
3. العمل كخبراء متخصصين فيما يتعلق بالاستثمارات وتقديم خبراتهم حسب الاقتضاء.
4. تقديم تقرير سنوي إلى المجلس يلخص أنشطة اللجنة واستنتاجاتها وتوصياتها خلال العام السابق وأي مسائل أخرى تعتبرها مناسبة.
5. المراجعة والتقييم الذاتي لأداء اللجنة بشكل سنوي.

ج. عدد الاجتماعات التي عقدتها اللجنة خلال العام 2024 وتواريخ انعقادها، وعدد مرات الحضور الشخصي لجميع أعضاء اللجنة.

تاريخ الاجتماع	عدد الحضور	أسماء الأعضاء الغائبين
24 يناير 2024	3	-
12 أغسطس 2024	3	-
13 ديسمبر 2024	3	-

9. لجنة الامتثال

أ. يُقر السيد عبد الواحد عبد الرحيم العلماء، رئيس لجنة الامتثال، بمسؤوليته عن نظام اللجنة في الشركة وعن مراجعته لآلية عملها والتأكد من فعاليتها.

ب. أسماء أعضاء لجنة الامتثال، وبيان اختصاصاتها والمهام الموكلة لها
تضم لجنة الامتثال أعضاء غير تنفيذيين ومستقلين على النحو التالي:



عبد الواحد عبد الرحيم العلماء
رئيس



عبد القادر عبيد علي
عضو



سعيد راشد اليتيم
عضو

وتختص اللجنة بالمهام التالية:

1. مراجعة وإعادة تقييم مدى كفاية إطار الرقابة على السوق الذي يطبقه السوق فيما يتعلق بمسؤوليات التنظيم الذاتي لضمان التوافق مع القوانين واللوائح المعمول بها، ورفع توصيات إلى مجلس الإدارة بأي تغييرات يراها مناسبة.
2. مراجعة ومراقبة إطار الرقابة على السوق من أجل تعزيز الشفافية والفعالية والنظام في إدارة عمليات السوق، ودعم إنفاذ القواعد واللوائح المعمول بها بالتعاون مع السلطات المعنية.
3. تقييم أداء الرقابة على السوق، ومساعدة مجلس الإدارة واللجان الأخرى التابعة لمجلس الإدارة في مراجعة خطة الرقابة على السوق ومدى فاعليته.
4. متابعة الاتجاهات الناشئة في حوكمة الشركات والإشراف على سياسات وبرامج الرقابة على السوق وتقييمها وتقديم توصيات لمجلس الإدارة بالتغييرات التي تراها اللجنة ضرورية أو مرغوب فيها.
5. متابعة التعديلات التي تطرأ على القوانين والقرارات الصادرة من الهيئة والتي قد يكون لها تأثير على السوق.
6. الاجتماع مع رئيس إدارة الرقابة على السوق لمناقشة أداء وظائف الرقابة والتنظيم الذاتي للسوق، سواء تم إجراؤها من خلال الإدارة ذاتها أو تم الاستعانة بطرف خارجي، بما في ذلك، مراقبة السوق، والإفصاحات المتعلقة بالسوق، واختبارات الأعضاء والتنفيذ.
7. التقييم والتشاور مع الإدارة فيما يتعلق بالموظفين وبالموارد الأخرى المخصصة لوظيفة الرقابة على السوق.
8. تقديم التقارير والتوصيات إلى مجلس الإدارة في كل اجتماع عادي للمجلس.
9. المراجعة والتقييم الذاتي لأداء اللجنة بشكل سنوي.

ج. عدد الاجتماعات التي عقدتها اللجنة خلال العام 2024 وتواريخ انعقادها، وعدد مرات الحضور الشخصي لجميع أعضاء اللجنة.

تاريخ الاجتماع	عدد الحضور	أسماء الأعضاء الغائبين
25 يناير 2024	3	-

10. اللجان الأخرى التي وافق عليها مجلس الإدارة على تشكيلها خلال عام 2024

لا توجد لجان أخرى منبثقة عن مجلس الإدارة في شركة سوق دبي المالي عدا عن اللجان المذكورة أعلاه.

11. نظام الرقابة الداخلية

أ. وضع مجلس الإدارة نظام رقابة داخلية قوي لضمان نزاهة التقارير المالية، وفعالية العمليات التشغيلية، والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها. وقد صُمّم هذا النظام لتوفير درجةٍ معقولة من التأكيد على أن أنشطة الشركة تُدار بكفاءة ووفقاً لأهدافها الاستراتيجية. ويقرّ المجلس بمسؤوليته عن الإشراف على فعالية وكفاءة هذا النظام، حيث يقوم دورياً، من خلال لجنة التدقيق، بمراجعة إطار الرقابة الداخلية لضمان تحديد أي نقاط ضعفٍ محتملة ومعالجتها على الفور. ويظل المجلس ملتزماً بالتعزيز المستمر لبيئة الرقابة الداخلية بهدف حماية أصول الشركة وضمان استدامتها على المدى الطويل. كما يتم تحديث السياسات والإجراءات بشكلٍ متواصل لترسيخ ثقافة امتثال قوية، والتكيف مع التغيرات التنظيمية، والتصدي للمخاطر الناشئة بفعالية.

لم تواجه الشركة أي مشكلاتٍ كبيرة أو نقاط ضعف جوهرية في نظام الرقابة الداخلية خلال الفترة الماضية، واستمرت العمليات بسلاسة دون انقطاع. وفي حال ظهور أي تحدياتٍ قد تؤثر على سير الأعمال أو التقارير المالية، فعندها يتم تفعيل آليةٍ معتمدة وواضحة للتعامل معها، حيث تُرفع هذه القضايا فوراً إلى لجنة التدقيق لتقييمها، واتخاذ التدابير اللازمة لإجراء المزيد من التحقيق فيها عند الضرورة. تُنفذ الإجراءات التصحيحية دون تأخير لمعالجة أي مشكلاتٍ يتم اكتشافها، مع إبقاء المجلس على اطلاع مستمر بالتطورات لضمان الإشراف المناسب واتخاذ القرارات في الوقت المناسب.

د. قسم الرقابة الداخلية

يضم قسم التدقيق الداخلي فريقاً متخصصاً تتنوع خبراته ما بين مجالات التمويل، والشريعة، وتكنولوجيا المعلومات، وأمن المعلومات. ويتيح هذا الفريق متعدد التخصصات تقييم فعالية الضوابط عبر مختلف المجالات، مما يوفر رؤى شاملة وتوصياتٍ لتعزيز الأداء والامتثال.

تشغل السيدة أسماء سعيد لوتاه منصب رئيسة قسم التدقيق الداخلي منذ عام 2010. وهي حاصلة على درجة الماجستير في الشؤون المالية من معهد روتشستر للتكنولوجيا، بالإضافة إلى درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال والدبلوم العالي في المحاسبة من كليات التقنية العليا. كما أنها حاصلة على شهادة المحاسب الإداري المعتمد (CMA) ومدقّق رئيسي معتمد وفق معايير الأيزو.

ج. اسم ضابط الامتثال ومؤهلاته وتاريخ التعيين

فاطمة لوتاه
رئيس الامتثال للمجموعة

المؤهلات:

- ماجستير في القانون من جامعة Pantheon- Assas Paris II - 2021
- بكالوريوس في المحاسبة من جامعة زايد - 2018
- شهادة في الامتثال من الرابطة الدولية للامتثال بالتعاون مع كلية إدارة الأعمال، جامعة مانشستر- 2023
- شهادة في القواعد واللوائح المالية لدولة الإمارات من الرابطة الدولية للامتثال - 2023
- شهادة في مكافحة الجرائم المالية من الرابطة الدولية للامتثال – 2023

- كيفية تعامل إدارة الرقابة الداخلية مع أية مخاطر كبيرة بالشركة أو تلك التي تم الإفصاح عنها في التقارير والقوائم المالية السنوية

لم يضطلع قسم التدقيق الداخلي بدورٍ محوري في دعم مجلس الإدارة من خلال تقديم تقييماتٍ مستقلة وموضوعية حول كفاءة الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية. كما يعمل هذا القسم على مراجعة وتقييم مدى كفاية وكفاءة أنظمة الضبط الداخلي، مع تحديد أي مجالات تحتاج إلى تحسين. يتمتع فريق التدقيق الداخلي بالاستقلالية التامة عن الإدارة، مما يضمن الحياد في جميع التقييمات. ويلتزم أيضاً بأحدث المعايير العالمية للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين (IIA)، مما يعزز مواءمة منهجياته مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية. إلى جانب دوره الرقابي، يقدم التدقيق الداخلي خدماتٍ استشارية تهدف إلى تحسين أنظمة الرقابة، وتعزيز الكفاءة التشغيلية، والحد من المخاطر المحتملة. يتم رفع نتائج التدقيق والتوصيات مباشرة إلى لجنة التدقيق، مما يمكنها من اتخاذ قراراتٍ مدروسة بشأن أي إجراءات تصحيحية ضرورية، وبالتالي دعم استدامة الشركة وتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات بفعالية.

- عدد التقارير الصادرة من إدارة الرقابة الداخلية لمجلس إدارة الشركة

تم إنجاز 25 مهمة تدقيق خلال العام 2024 وإصدار ما يلي من التقارير:
أكمل قسم التدقيق الداخلي بنجاح 21 مهمة تدقيقية، وقام برفع 19 تقرير تدقيق شامل.

12. المخالفات المرتكبة خلال العام 2024 وأسبابها، وكيفية معالجتها وتجنب تكرارها مستقبلاً

لم ترتكب الشركة أي مخالفات خلال العام 2024 أو الأعوام السابقة.

13. المساهمات النقدية والعينية التي قدمتها الشركة خلال العام 2024 لتنمية المجتمع المحلي والحفاظ على البيئة

لم تقم المجموعة بأي مساهماتٍ مجتمعية خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024.

14. معلومات عامة

فيما يلي ملخص لأهم معلومات تداول سهم شركة سوق دبي المالي:

أ. سعر سهم شركة سوق دبي المالي (سعر الإغلاق، وأعلى سعر، وأدنى سعر) في نهاية كل شهر للسنة المالية 2024

الشهر	أعلى سعر خلال الشهر (درهم إماراتي)	أدنى سعر خلال الشهر (درهم إماراتي)	الإغلاق كما في نهاية الشهر (درهم إماراتي)	مؤشر السوق (درهم إماراتي)	مؤشر القطاع المالي (درهم إماراتي)
يناير	1.43	1.35	1.36	4,169.08	2,994.64
فبراير	1.38	1.30	1.32	4,308.77	3,149.51
مارس	1.49	1.31	1.46	4,246.27	2,996.04
أبريل	1.50	1.34	1.38	4,155.77	2,904.37
مايو	1.38	1.28	1.29	3,977.93	2,806.37
يونيو	1.33	1.26	1.27	4,030.00	2,892.02
يوليو	1.33	1.24	1.28	4,268.05	3,123.49
أغسطس	1.34	1.18	1.29	4,325.45	3,170.42
سبتمبر	1.36	1.25	1.31	4,503.48	3,285.28
أكتوبر	1.35	1.24	1.27	4,591.05	3,278.13
نوفمبر	1.43	1.25	1.38	4,847.34	3,381.63
ديسمبر	1.62	1.35	1.50	5,158.67	3,478.95

ب. توزيع ملكية المساهمين حسب نسبة الأسهم المملوكة كما في 31 ديسمبر 2024 (أفراد وشركات وحكومات) مصنفة على النحو التالي: محلي، وعربي، وأجنبي

تصنيف المساهم	نسبة الأسهم المملوكة*			
	المجموع	حكومة	شركات	أفراد
محلي	10.02%	83.53%	0.00%	93.55%
عربي**	2.33%	0.28%	0.00%	2.61%
أجنبي	0.97%	2.87%	0.00%	3.84%
المجموع	**13.31%**	**86.68%**	**0.00%**	**100.00%**

* مجموع النسب قد لا يساوي المحصلة بسبب التقريب.
** تصنيف حملة الأسهم في الفئة العربية يجمع بين جنسيات المساهمين في كل من دول مجلس التعاون الخليجي والعرب.

ج. المساهمون الذين يملكون 5% أو أكثر من رأس مال الشركة كما في 31 ديسمبر 2024 حسب الجدول التالي:

الاسم	عدد الأسهم المملوكة	نسبة الأسهم المملوكة من رأس مال الشركة
بورصة دبي	6,453,000,000	80.66%

د. بيان بكيفية توزيع المساهمين وفقاً لحجم الملكية كما في 31 ديسمبر 2024 حسب الجدول التالي:

ملكية الأسهم	عدد المساهمين	عدد الأسهم المملوكة	نسبة الأسهم المملوكة من رأس المال*
أقل من 50,00	23,945	122,678,629.00	1.53%
من 50,000 إلى أقل من 500,000	1,753	261,742,300.00	3.27%
من 500,000 إلى أقل من 5,000,000	366	459,986,342.00	5.75%
أكثر من 5,000,000	50	7,155,592,729.00	89.44%
المجموع	26,114	8,000,000,000.00	100.00%

مجموع النسب قد لا يساوي المحصلة بسبب التقريب.

ه. ضوابط علاقات المستثمرين

يلتزم سوق دبي المالي بتقديم تجربةٍ استثنائية في علاقات المستثمرين من خلال تبني أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال. ويعمل فريق متخصص على تعزيز التواصل المستمر مع مجتمع المستثمرين عبر قنواتٍ متعددة، منها الموقع الإلكتروني لعلاقات المستثمرين والمنشورات الدورية. كما يلتزم السوق بتوفير معلوماتٍ دقيقة للمستثمرين في الوقت المناسب وبشفافيةٍ عالية، مع تطبيق ضوابط صارمة في الوقت ذاته للحد من المخاطر المحتملة.

لمزيد من المعلومات يرجى التواصل مع مدير علاقات المستثمرين:

موزة الشعفار

رقم الهاتف: 5447 305 4 971+
البريد الإلكتروني: IR@dfm.ae
أو زيارة الموقع الإلكتروني
http://www.dfm.ae/dfm-investor-relations

- أهم القرارات الخاصة التي تم عرضها في الجمعية العمومية المنعقدة خلال العام 2024 والإجراءات المتخذة بشأنها

عقدت الجمعية العمومية لعام 2023 اجتماعها في 26 مارس 2024، حيث تمت المصادقة على القرارات الخاصة التالية:

- الدخول في معاملات مع الأطراف ذات العلاقة (الشركات الخاضعة للملكية أو المشاركة الحكومية)، بشرط ألا تتجاوز هذه الصفقات 30% من رأس مال سوق دبي المالي، وأن يتم عرضها لاحقاً على الجمعية العمومية للموافقة.

- تعديل المواد رقم (1)، (29)، (34)، (37)، (39) و(44) من النظام الأساسي للشركة.

مقرر اجتماعات مجلس الإدارة

- اسم مقرر اجتماعات مجلس الإدارة: الأستاذة/ أسماء خالد المنشد
- تاريخ التعيين: أبريل 2024
- المؤهلات والخبرة:
-
- حاصلة على درجة البكالوريوس بمرتبة الشرف في الاقتصاد من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- تحمل رخصة "مدير الامتثال" من هيئة الأوراق المالية، إلى جانب "الشهادة الموسعة في عمليات الاستثمار" و"شهادة مكافحة الجرائم المالية (المستوى الثالث)" من "المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار" CISI.
- الأستاذة أسماء متخصصة في مجال الامتثال بخبرةٍ في القطاع المالي تتجاوز 15 عاماً، حيث عملت لدى أبرز المؤسسات المالية، ومنها "بنك باركليز" و"بنك المشرق".
- تم تعيين السيدة أسماء المنشد "كمقرر اجتماعات مؤقت" لمجلس الإدارة، في حين تواصل الشركة إجراءات تعيين مقرر اجتماعات دائم للمنصب.

لا توجد أية أحداث يمكن وصفها بالجوهرية صادفت الشركة خلال العام 2024 .

بلغت نسبة التوطين في شركة سوق دبي المالي كما يلي:

لعام	نسبة التوطين
2020	57%
2021	59%
2022	54%
2023	46%
2024	46%

المشاريع والمبادرات الابتكارية خلال العام 2024

نفذ سوق دبي المالي خلال عام 2024 سلسلة من المشاريع والمبادرات المبتكرة، التي ركزت على توسيع نطاق الخدمات، وتعزيز سهولة الوصول إلى السوق، وتطوير البنية التحتية للأعمال. وشملت أبرز التطورات إطلاق النسخة المطورة من تطبيق آيفستر، الذي عزز من سهولة وصول المستثمرين للخدمات الرقمية وتحسين كفاءة المعاملات، إضافة إلى إطلاق منصة "أرينا" Arena، المصممة لتبسيط عمليات جمع رأس المال. كما واصل السوق تعزيز بنيته التكنولوجية، مما أسهم في تطوير عمليات التسجيل الرقمي للمستثمرين وتعزيز ممارسات الحوكمة، بما يواكب المعايير العالمية.

توقيع رئيس قسم الرقابة الداخلية	توقيع رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت	توقيع رئيس لجنة التدقيق	توقيع رئيس مجلس الإدارة
Asma Lootah			

توقيع رئيس لجنة الامتثال	توقيع رئيس لجنة الاستثمار

تقرير نشاط هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

ما قامت به هيئة الفتوى والرقابة الشرعية خلال العام 2024 :

الرقابة الشرعية

قامت الهيئة بمراجعة التقارير التي أعدها قسم الرقابة الشرعية وتقديم التوصيات الخاصة بشأنها قبل اعتمادها.

الفتاوى

قامت الهيئة ببيان الرأي الشرعي بخصوص كافة الاستفسارات الشرعية التي أثيرت خلال العام 2024 سواءً من قبل إدارة السوق أو الواردة من الجهات الخارجية.

تصنيف الشركات المدرجة

قامت الهيئة بمراجعة واعتماد قوائم تصنيف الشركات المُدرجة بكل من سوق دبي المالي والشركات التابعة له من حيث توافقها مع الشريعة والتي يقوم بإعدادها قسم الرقابة الشرعية وفقاً لمعيار سوق دبي المالي لتملّك وتداول الأسهم.

احتساب الدخل غير المتوافق مع الشريعة لعام 2023

قامت الهيئة بمراجعة واعتماد المبلغ الإجمالي غير المُتوافق مع الشريعة لعام 2023 ونسبة كل سهم منها، ومن ثم فقد دعت المساهمين لإخراجها في الأعمال الخيرية خلال الجمعية العمومية التي تم عقدها خلال العام 2024.

مراجعة حساب الزكاة لعام 2023

قامت الهيئة بمراجعة واعتماد قيمة الزكاة الخاصة بشركة سوق دبي المالي عن العام 2023 والتي قامت إدارة المالية بإعدادها ومراجعة قسم الرقابة الشرعية لها وفقاً للميزانية الزكوية للسوق، ومن ثم فقد دعت المساهمين لإخراجها خلال الجمعية العمومية التي تم عقدها خلال العام 2024.

مراجعة معايير سوق دبي المالي الشرعية

قامت الهيئة بمراجعة معيار سوق دبي المالي لتملك وتداول الأسهم، كما عملت على دراسة واستكشاف المزيد من الفرص لتطويره وإجراء التعديلات اللازمة عليه، بما في ذلك آليات التطبيق بما يتماشى مع أحدث التوجهات الشرعية والمالية.

اجتماعات هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

قامت الهيئة بعقد ثلاثة اجتماعات خلال العام 2024 لمناقشة وبحث الأمور التي عُرضت عليها والبت بشأنها.

موسى طارق خوري
رئيس هيئة الفتوى والرقابة الشرعية
سوق دبي المالي

التقرير والبيانات المالية الموحدة

تقرير مدقق الحسابات المستقل السادة المساهمين سطر لوحدها

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة لشركة سوق دبي المالي (ش.م.ع) (الشركة) وشركاتها التابعة (معاً "المجموعة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2024، وبيان الربح أو الخسارة الموحد، وبيان الدخل الشامل الموحد، وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة، التي تشمل معلومات السياسة المحاسبية الجوهرية.

في رأينا، إن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2024 وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقًا (للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (معايير المحاسبة) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

أساس الـــــرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة تفصيلاً في فقرة مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة الواردة بتقريرنا. إننا مستقلون عن المجموعة وفق معايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين ووفقاً للمتطلبات الأخلاقية الأخرى ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للمجموعة بدولة الإمارات العربية المتحدة. هذا، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لهذه المتطلبات. نعتقد بأن بيّنات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساسا لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

تمثل أمور التدقيق الرئيسية تلك الأمور التي، في تقديرنا المهني، كانت أكثر الأمور أهمية أثناء تدقيقنا على البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. وقد تم التطرق إلى هذه الأمور في سياق تدقيقنا على البيانات المالية الموحدة ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ولا نبدي رأياً منفصلاً عن هذه الأمور.

أمر التدقيق الرئيسي

أنظمة وضوابط تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بعملية إعداد البيانات المالية

لقد حددنا أنظمة وضوابط تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بالتقارير المالية كمجال التركيز نظرًا لكبر وتنوع حجم المعاملات التي تتم معالجتها يوميًا بواسطة المجموعة والتي تعتمد على التشغيل الفعال للضوابط اليدوية المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات. وتنطوي إجراءات المحاسبة الآلية والضوابط الداخلية ذات الصلة على مخاطر تتعلق بعدم تصميمها تصميمًا دقيقًا ولا عملها بشكل فعال. على وجه الخصوص، فإن الضوابط ذات الصلة المدمجة تعد ضرورية للحد من احتمال الاحتيال والخطأ نتيجة للتغيير في التطبيق أو البيانات الأساسية.

كيفية تناول الأمر في تدقيقنا

لقد حصلنا على فهم للتطبيقات ذات الصلة بالتقارير المالية والبنية التحتية التي تدعم هذه التطبيقات.

لقد أجرينا اختبارًا على الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات ذات الصلة بعناصر التحكم الآلي والمعلومات الحاسوبية والتي تغطي الأمور المتعلقة بأمن الدخول إلى الوسائل التكنولوجية وتغييرات البرامج ومراكز البيانات وعمليات الشبكة.

لقد قمنا باختبار بعض المعلومات المنتجة من الشركة والتي تستخدم في إعداد التقارير المالية من التطبيقات ذات الصلة والضوابط الرئيسية على منطق التقارير بالإضافة إلى الإعداد والصيانة.

لقد أجرينا اختبارًا على عناصر التحكم الآلية الرئيسية في أنظمة تكنولوجيا المعلومات الجوهرية ذات الصلة بإجراءات العمليات.

لقد قمنا باختبار العلاقات التفاعلية بين الأنظمة المحددة من أجل بيان ما إذا كان يتم نقل المعلومات بطريقة دقيقة وكاملة.

معلومات أخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. وتتضمن المعلومات الأخرى إقرار رئيس مجلس الإدارة والتقرير السنوي للمجموعة (ولا تتضمن البيانات المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات حولها)، والذي من المتوقع أن يصبح التقرير السنوي متاح لنا بعد تاريخ تقرير مدقق الحسابات.

إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يتناول المعلومات الأخرى، ولا نعبر بأي شكل عن تأكيد أو استنتاج بشأنها.

وفيما يتعلق بتدقيقنا على البيانات المالية الموحدة، تقتصر مسؤوليتنا على قراءة المعلومات الأخرى المحددة سلفاً، وفي سبيل ذلك فإننا ننظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض بصورة جوهرية مع البيانات المالية الموحدة أو مع المعلومات التي توصلنا إليها أثناء التدقيق، أو ما إذا كانت تبدو أنها تتضمن أخطاء جوهرية بصورة أو بأخرى.

إذا توصلنا، بناءً على العمل الذي نكون قد قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات، إلى وجود أخطاء جوهرية في هذه المعلومات الأخرى ، فإننا ملزمون بعرض هذه الحقائق في تقريرنا. إننا ليس لدينا ما ندرجه في التقرير بهذا الشأن.

إذا توصلنا، عند قراءة تقرير رئيس مجلس الإدارة وتقرير المجموعة السنوي، إلى وجود أخطاء جوهرية فيهما، فإننا ملزمون بالإبلاغ عن تلك الأخطاء إلى القائمين على الحوكمة.

مسؤوليات الإدارة والقائمين على الحوكمة حول البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية (المعايير المحاسبية) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وكذلك إعدادها طبقًا لمرسوم القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم 32 لسنة 2021، وعن تلك الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لكي تتمكن من إعداد البيانات المالية الموحدة خالية من أي أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن الإدارة تعد مسؤولة عن تقييم مدى قدرة المجموعة على الاستمرار في عملها والإفصاح، عند الضرورة، عن الأمور المتعلقة بهذه الاستمرارية، وكذا استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا كانت الإدارة تعتزم تصفية المجموعة أو وقف أنشطتها أو لم يكن لديها أي بديل واقعي سوى القيام بذلك.

يتحمل القائمون على الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة ككل خاليةً من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يشمل رأينا. يمثل التأكيد المعقول مستوى عالياً من التأكيد، ولكنه ليس ضمانًا على أن عملية التدقيق المنفذة وفقًا لمعايير التدقيق الدولية ستكشف دائمًا عن أي خطأ جوهري إن وجد. يمكن أن تنشأ الأخطاء من الاحتيال أو الخطأ وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع إلى حد معقول أن تؤثر تلك الأخطاء، إفرادًا أو إجمالًا، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية الموحدة.

وفي إطار عملية التدقيق المنفذة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس الحكم المهني ونتبع مبدأ الشك المهني طوال أعمال التدقيق. كما أننا نلتزم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تلائم تلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. إن خطر عدم الكشف عن أي أخطاء جوهرية ناتجة عن الاحتيال يعد أكبر من الخطر الناجم عن الخطأ حيث قد ينطوي الاحتيال على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- تكوين فهم حول ضوابط الرقابة الداخلية المتعلقة بأعمال التدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية وما يتعلق بها من إفصاحات الإدارة.
- معرفة مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها تحديد ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة عاملة. وإذا توصلنا إلى وجود عدم يقين مادي، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير مدقق الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة، أو تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. إن الاستنتاجات التي نتوصل لها تتوقف على أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مدقق الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تدفع المجموعة إلى التوقف عن الاستمرار كمنشأة عاملة.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية الموحدة ونسقها ومحتوياتها، بما في ذلك الإفصاحات، وتحديد ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة على النحو الذي يضمن العرض العادل.
- التخطيط لإجراء عملية تدقيق بالمجموعة وتنفيذها للحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو وحدات الأعمال داخل المجموعة كأساس لإبداء رأي حول البيانات المالية للمجموعة. أننا مسؤولون عن توجيه أعمال التدقيق على المجموعة والإشراف عليها وأدائها، ونظل مسؤولين دون غيرنا عن رأينا حول التدقيق.

إننا نتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بنطاق وتوقيت التدقيق المقررين ونتائج التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة نحددها في الرقابة الداخلية أثناء تدقيقنا.

وإضافة إلى ذلك، نقدم إقرارًا للقائمين على الحوكمة بياناً بأننا قد امتثلنا للمتطلبات الأخلاقية المعمول بها في شأن الاستقلالية، كما أننا نبلغهم بجميع العلاقات وغيرها من المسائل التي يُعتقد إلى حد معقول أنها قد تؤثر على استقلاليتنا، والإجراءات المتخذة للحد من المخاطر أو سبل الحماية المطبقة إن لزم الأمر.

ومن بين الأمور التي يتم التواصل بشأنها مع القائمين على الحوكمة، فإننا نحدد تلك الأمور التي كانت لها أهمية قصوى أثناء التدقيق على البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية والتي تمثل بدورها أمور التدقيق الرئيسية، ثم ندرجها في تقرير مدقق الحسابات باستثناء ما تحظر النظم أو التشريعات الإفصاح عنه للرأي العام أو إذا قررنا - في حالات نادرة للغاية - أن أمراً ما لا ينبغي الإفصاح عنه في تقريرنا إذا كنا نتوقع إلى حد معقول بأن الإفصاح عن هذا الأمر سوف يترك تداعيات سلبية تفوق المنافع التي ستعود على الصالح العام من جراء هذا الإفصاح.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

إضافة إلى ذلك ووفقاً لمتطلبات مرسوم القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم 32 لسنة 2021، نفيدكم بما يلي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024:

- أننا حصلنا على كافة المعلومات التي اعتبرناها ضرورية لأغراض تدقيقنا.
- أن البيانات المالية الموحدة قد أُعدت، من كافة النواحي الجوهرية، طبقاً للأحكام المعمول بها من مرسوم القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم 32 لسنة 2021.
- أن المجموعة قد احتفظت بدفاتر محاسبية منتظمة.
- أن المجموعة قد قامت بشراء أسهم أو الاستثمار فيها خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، كما هو مبين في الإيضاح رقم 5-27 حول البيانات المالية الموحدة.
- يبين الإيضاح رقم 15 حول البيانات المالية الموحدة المعاملات الهامة مع الأطراف ذات العلاقة والشروط التي بموجبها أبرمت هذه المعاملات.
- أنه بناءً على المعلومات التي تم توفيرها لنا، لم يلفت انتباهنا، ما يجعلنا نعتقد أن الشركة قد خالفت خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، أي من الأحكام المعمول بها في المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم 32 لسنة 2021، أو فيما يتعلق بعقد تأسيس الشركة ما قد يؤثر بشكل جوهري على أنشطتها أو مركزها المالي كما في 31 ديسمبر 2024؛ و
- أن المجموعة لم تقدم أي مساهمات اجتماعية خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، كما هو مبين في الإيضاح رقم 31 من البيانات المالية الموحدة.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)

فراس عنبتاوي
رقم القيد: 5482
30 يناير 2025 | دبي, الإمارات العربية المتحدة

بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2024

2023 AED'000	2024 AED'000	Notes	
			الموجودات
			الموجودات غير المتداولة
2,878,874	**2,878,874**	*6*	الشهرة
1,864,142	**1,807,653**	*6*	موجودات أخرى غير ملموسة
322,498	**42,247**	*7(a)*	ممتلكات ومعدات
-	**288,461**	*7(b)*	استثمار عقاري
1,018,948	**1,230,632**	*8*	موجودات مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
264,279	**297,082**	*9*	استثمارات بالتكلفة المطفأة
126,609	**-**	*10*	ودائع استثمارية
6,475,350	**6,544,949**		**مجموع الموجودات غير المتداولة**
			الموجودات المتداولة
226,424	**275,547**	*11*	مصاريف مدفوعة مقدماً وذمم مدينة أخرى
2,974,122	**3,425,622**	*10*	ودائع استثمارية
160,923	**268,233**	*12*	النقد وما يعادله
3,361,469	**3,969,402**		**مجموع الموجودات المتداولة**
9,836,819	**10,514,351**		**مجموع الموجودات**
			حقوق الملكية والمطلوبات
			حقوق الملكية
8,000,000	**8,000,000**	*13*	رأس المال
(4,364)	**(4,364)**		أسهم الخزينة
7,995,636	**7,995,636**		
(643,399)	**(275,674)**	*14*	احتياطي إعادة تقييم استثمارات - بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
526,100	**563,771**	*14*	احتياطي قانوني
296,489	**265,160**		أرباح محتجزة
8,174,826	**8,548,893**		**حقوق الملكية العائدة إلى ملاك الشركة**
17,420	**17,079**		الحصص غير المسيطرة
8,192,246	**8,565,972**		**مجموع حقوق الملكية**
			المطلوبات غير المتداولة
2,340	**7,214**	*16*	التزامات إيجارية
21,259	**21,064**	*17*	مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين
-	**826**	*32*	التزام الضريبة المؤجلة
23,599	**29,104**		**مجموع المطلوبات غير المتداولة**
			المطلوبات المتداولة
1,574,844	**1,837,005**	*18*	ذمم دائنة ومصاريف مستحقة
86	**94**	*19*	توزيعات أرباح مستحقة الدفع
13,855	**16,530**	*15*	مبالغ مستحقة إلى أطراف ذات علاقة
32,189	**32,189**	*15*	قرض مساند
-	**33,457**	*32*	إلتزام ضريبة الشركات
1,620,974	**1,919,275**		**مجموع المطلوبات المتداولة**
1,644,573	**1,948,379**		**مجموع المطلوبات**
9,836,819	**10,514,351**		**مجموع حقوق الملكية والمطلوبات**

على حد علمنا، ووفقا لمبادئ إعداد التقارير المالية المعمول بها، فإن البيانات المالية الموحدة تظهر بشكل عادل من جميع النواحي الجوهرية للمركز المالي الموحد والأداء المالي الموحد والتدفقات النقدية الموحدة للمجموعة.
تم اعتماد هذه البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 30 يناير 2025 ووقعها بالنيابة عن المجلس:

تشكل الايضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من البيانات المالية الموحدة - لطفا الرجوا الى القوائم المالية لنفس الكلمات

Chairman

الخسارة الموحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

2023 AED'000	2024 AED'000	Notes	
			الإيرادات التشغيلية
226,064	**232,140**		رسوم عمولات التداول
12,108	**12,268**		رسوم شركات الوساطة
88,905	**81,769**		رسوم المقاصة والتسوية والإيداع
11,200	**10,982**		رسوم الإدراج وبيانات السوق
10,752	**15,911**		رسوم أخرى
349,029	**353,070**		
168,808	**215,682**	*20*	إيرادات الاستثمار
20,254	**43,688**	*21*	إيرادات توزيعات الأرباح
480	**1,390**		إيرادات أخرى
226	**-**		إيرادات الأرباح
8,641	**18,517**	*23*	عكس انخفاض قيمة الموجودات المالية (بالصافي)
547,438	**632,347**		**مجموع الإيرادات**
			المصاريف التشغيلية
(161,023)	**(165,195)**	*22*	مصاريف عمومية وإدارية
(56,489)	**(56,489)**	*6*	إطفاء موجودات أخرى غير ملموسة
(117)	**(1,340)**	*16*	مصاريف الفوائد
(226)	**-**		مصاريف الربح
(217,855)	**(223,024)**		**مجموع المصاريف**
329,583	**409,323**		**الربح قبل الضريبة للسنة**
-	**(32,954)**	*32*	**مصروف ضريبة الشركات**
329,583	**376,369**		**صافي الربح للسنة**
			الربح العائد إلى:
329,404	**376,710**		مُلّاك الشركة
179	**(341)**		حصص غير مسيطرة
329,583	**376,369**		
0.041	**0.047**	*24*	**ربحية السهم الأساسية والمخفضة - بالدرهم**

بيان الدخل الشامل الموحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

	إيضاحات	2024 ألف درهم	2023 ألف درهم
صافي الربح للسنة		**376,369**	329,583
الدخل الشامل الآخر			
البنود التي لن يُعاد تصنيفها إلى الربح أو الخسارة			
التغيرات في القيمة العادلة لموجودات مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		**278,580**	49,812
مصروف الضريبة المؤجلة المتعلق بتغيرات القيمة العادلة للموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		**(826)**	-
مصروف الضريبة الحالية المتعلق بتغيرات القيمة العادلة للموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة خلال الدخل الشامل الآخر		**(503)**	-
مجموع الدخل الشامل للسنة		**653,620**	379,395
العائد إلى:			
مُلّاك الشركة		**653,961**	379,216
حصص غير مسيطرة		**(341)**	179
		653,620	379,395

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

	رأس المال	أسهم الخزينة	احتياطي إعادة تقييم استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	احتياطي قانوني	أرباح محتجزة	حقوق الملكية العائدة إلى مُلّاك الشركة	الحصص غير المسيطرة	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
كما في 1 يناير 2023	8,000,000	(4,364)	(693,211)	493,156	134,727	7,930,308	17,241	7,947,549
صافي الربح للسنة	-	-	-	-	329,404	329,404	179	329,583
التغيرات في القيمة العادلة لموجودات مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	49,812	-	-	49,812	-	49,812
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	49,812	-	329,404	379,216	179	379,395
معاملات مع مُلاك الشركة								
توزيعات أرباح معلنة، صافية من احتياطي الإيرادات غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (إيضاح 19)	-	-	-	-	(109,974)	(109,974)	-	(109,974)
تخصيص الإيرادات غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (إيضاح 26)	-	-	-	-	(24,683)	(24,683)	-	(24,683)
التحويل إلى الاحتياطي القانوني (إيضاح 14)	-	-	-	32,944	(32,944)	-	-	-
الزكاة	-	-	-	-	(41)	(41)	-	(41)
كما في 31 ديسمبر 2023	8,000,000	(4,364)	(643,399)	526,100	296,489	8,174,826	17,420	8,192,246
صافي الربح للسنة	-	-	-	-	376,710	376,710	(341)	376,369
التغيرات في القيمة العادلة لموجودات مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	278,580	-	-	278,580	-	278,580
مصروف الضريبة المؤجلة المتعلق بتغيرات القيمة العادلة للموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	(826)	-	-	(826)	-	(826)
مصروف الضريبة الحالية المتعلق بتغيرات القيمة العادلة للموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	(503)	-	-	(503)	-	(503)
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	277,251	-	376,710	653,961	(341)	653,620
معاملات مع مُلاك الشركة								
توزيعات أرباح معلنة، صافية من احتياطي الإيرادات غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (إيضاح 19)	-	-	-	-	(245,734)	(245,734)	-	(245,734)
تخصيص الإيرادات غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (إيضاح 26)	-	-	-	-	(34,117)	(34,117)	-	(34,117)
التحويل إلى أرباح محتجزة*	-	-	90,474	-	(90,474)	-	-	-
التحويل إلى الاحتياطي القانوني (إيضاح 14)	-	-	-	37,671	(37,671)	-	-	-
الزكاة	-	-	-	-	(43)	(43)	-	(43)
كما في 31 ديسمبر 2024	**8,000,000**	**(4,364)**	**(275,674)**	**563,771**	**265,160**	**8,548,893**	**17,079**	**8,565,972**

*يمثل هذا تحويل احتياطي إعادة تقييم الاستثمار عند إستبعاد الاستثمارات في أدوات الأسهم المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
تشكل الإيضاحات المرفقة جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة

بيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

	إيضاحات	2024 ألف درهم	2023 ألف درهم
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
الربح للسنة قبل الضريبة		409,323	329,583
تعديلات لـ:			
استهلاك ممتلكات ومعدات	7	18,193	20,934
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	17	2,955	3,811
إطفاء موجودات أخرى غير ملموسة	6	56,489	56,489
مصاريف الفوائد	16	1,340	117
إيرادات الاستثمار	20	(215,682)	(168,808)
إيرادات توزيعات الأرباح	21	(43,688)	(20,254)
إيرادات الأرباح		-	(226)
مصاريف الأرباح		-	226
عكس انخفاض قيمة الموجودات المالية (بالصافي)	23	(18,517)	(8,641)
التدفقات النقدية التشغيلية قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		210,413	213,231
النقص في المصاريف المدفوعة مقدماً والذمم المدينة الأخرى		116	1,823
الزيادة في الذمم الدائنة والمصاريف المستحقة		212,246	71,819
الزيادة/ (النقص) في المبالغ المستحقة إلى طرف ذي علاقة		2,675	(3,723)
النقد الناتج من العمليات		425,450	283,150
مكافآت نهاية الخدمة المدفوعة للموظفين	17	(3,150)	(5,714)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		422,300	277,436
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
شراء ممتلكات ومعدات		(6,568)	(16,314)
الحركة في الودائع الاستثمارية قصيرة الأجل		(451,500)	(660,892)
الحركة في الودائع الاستثمارية طويلة الأجل		186,487	85,608
شراء موجودات مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		(14,580)	(10,325)
شراء استثمارات بالتكلفة المطفأة		(41,462)	-
استرداد موجودات مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر واستثمارات بالتكلفة المطفأة		49,748	20,218
ايرادات مستلمة من ودائع استثمارية		208,384	123,743
توزيعات أرباح مقبوضة	21	43,688	20,254
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		(25,803)	(437,708)
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية			
الالتزامات الإيجارية المدفوعة	16	(9,344)	(10,549)
توزيعات أرباح مدفوعة للمساهمين	19	(279,843)	(137,657)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية		(289,187)	(148,206)
صافي الزيادة/ (النقص) في النقد وما يعادله		107,310	(308,478)
النقد وما يعادله في بداية السنة		160,923	469,401
النقد وما يعادله في نهاية السنة	12	268,233	160,923

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، تتعلق المعاملات الرئيسية غير النقدية بالاعتراف بموجودات حق الاستخدام التي تبلغ 16 مليون درهم (31 ديسمبر 2023: 5 مليون درهم) والالتزامات الإيجارية التي تبلغ 16 مليون درهم (31 ديسمبر 2023: 5 مليون درهم) على التوالي (انظر الإيضاح 16). علاوة على ذلك، تمثل المعاملات غير النقدية أيضًا إعادة تصنيف الأراضي والمباني قيد الإنشاء من الممتلكات والمعدات إلى العقارات الاستثمارية [راجع إيضاح 7(أ) و(ب)].

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

1. التأسيس والعمليات

شركة سوق دبي المالي (ش.م.ع) ("الشركة") هي شركة مساهمة عامة تأسّست في إمارة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة بموجب المرسوم رقم (62) لسنة 2007 الصادر عن وزارة الاقتصاد بتاريخ 6 فبراير 2007، وتخضع لأحكام مرسوم القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم 32 لسنة 2021 ("قانون الشركات"). كما سُجلت الشركة لدى هيئة الأوراق المالية والسلع بموجب القانون الاتحادي رقم 4 لسنة 2000 في 4 نوفمبر 2000.

تتمثل الأنشطة المرخّصة للشركة في التداول في الأدوات المالية والعمل بمثابة شركة قابضة وائتمانية في الأنشطة التجارية والصناعية والزراعية والاستشارات المالية في مجال الاستثمار والوساطة المالية في الأسهم والسندات المحلية والأجنبية. وفقاً للنظام الأساسي للشركة، تلتزم الشركة في جميع أنشطتها وعملياتها ومعاملاتها الرسمية بأحكام الشريعة الإسلامية وتستثمر كافة أموالها بمقتضى تلك الأحكام.

إن أسهم الشركة مدرجة في سوق دبي المالي.

تضطلع الشركة في الوقت الراهن بإدارة عمليات سوق دبي للأوراق المالية وعمليات غرفة المقاصة ذات العلاقة وتنفيذ الأنشطة الاستثمارية لحسابها الخاص. إن العنوان المُسجل للشركة هو مركز دبي التجاري العالمي، شارع الشيخ زايد، ص. ب. 9700، دبي.

تعتبر حكومة دبي بمثابة الشركة الأم النهائية والطرف المسيطر حيث تمتلك نسبة 80,66٪ (31 ديسمبر 2023: 80,66٪) من شركة سوق دبي المالي من خلال بورصة دبي المحدودة ("الشركة الأم")، وهي شركة تابعة لحكومة دبي.

تشمل هذه البيانات المالية الموحدة شركة سوق دبي المالي (ش.م.ع) والشركات التابعة لها (يشار إليهم مجتمعين باسم "المجموعة").

وفيما يلي تفاصيل الشركات التابعة كما في 31 ديسمبر 2024 و2023:

اسم الشركة	النشاط	بلد التأسيس	نسبة الملكية
شركة دبي للمقاصة والإيداع المركزي القابضة ذات شخص واحد ش.ذ.م.م*	شركة قابضة	الإمارات العربية المتحدة	100٪
ناسداك دبي المحدودة**	السوق المالية الإلكترونية	الإمارات العربية المتحدة	67٪ ***

*تمتلك شركة دبي للمقاصة والإيداع المركزي القابضة ذات شخص واحد ش.ذ.م.م الشركات التابعة التالية:

اسم الشركة	النشاط	بلد التأسيس	نسبة الملكية
شركة دبي للمقاصة ذات شخص واحد ش.ذ.م.م	خدمات التقاص المركزي للأوراق المالية	الإمارات العربية المتحدة	100٪
شركة دبي للإيداع ذات شخص واحد ش.ذ.م.م	خدمات إيداع الأوراق المالية	الإمارات العربية المتحدة	100٪

**تمتلك شركة ناسداك دبي المحدودة الشركة التابعة التالية:

اسم الشركة	النشاط	بلد التأسيس	نسبة الملكية
ناسداك دبي جارديان ليمتد	الممثل الحصري لشركة ناسداك دبي المحدودة	الإمارات العربية المتحدة	100٪

***تحتفظ شركة بورصة دبي المحدودة بنسبة 33٪ المتبقية [إيضاح 25]

2.تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة

أ) المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة المطبقة على الفترة الحالية

قامت المجموعة في الفترة الحالية باعتماد عدد من التعديلات على معايير وتفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتي تسري لفترة سنوية تبدأ في أو بعد 1 يناير 2024.

تم تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية، والتي سرى العمل بها للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2024، في هذه البيانات المالية الموحدة. ولم يكن لتطبيق تلك المعايير أي تأثير جوهري على الإفصاحات أو على المبالغ الواردة في هذه البيانات المالية الموحدة.

- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 عرض البيانات المالية المتعلقة بتصنيف المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة؛
- تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 الالتزامات الإيجارية المتضمنة في عقد البيع وإعادة التأجير؛
- و
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 7 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 ترتيبات تمويل الموردين.

وبخلاف ما ورد أعلاه، لا توجد معايير دولية لإعداد التقارير المالية وتعديلات جوهرية أخرى كانت سارية المفعول لأول مرة للسنة المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2024.

ب) المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة

والمعدلة قيد الإصدار وغير سارية المفعول بعد أو المطبقة بشكل مسبق

في تاريخ اعتماد هذه البيانات المالية الموحدة، لم تقم المجموعة بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية التي تم إصدارها ولكنها لم تصبح سارية المفعول بعد:

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة	سارية للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد
تعديل على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 10 البيانات المالية الموحدة ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28 الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة المتعلقة باحتساب مبيعات الموجودات أو المساهمة بها من المستثمرين	تم إرجاء تاريخ السريان لأجل غير مسمى
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 21 عدم قابلية الصرف	تسري من 1 يناير 2025
تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 الأدوات المالية والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 الأدوات المالية: الإفصاحات المتعلقة بتصنيف وقياس الأدوات المالية	تسري من 1 يناير 2026
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 18 عرض البيانات المالية المصدرة والإفصاح عنها	يسري من 1 يناير 2027
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 19 الشركات التابعة التي لا تخضع للمساءلة العامة: الإفصاحات	يسري من 1 يناير 2027

تتوقع المجموعة اعتماد هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة عندما يسري العمل بها، وقد لا يكون لاعتماد هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة أي تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة للمجموعة في فترة التطبيق الأولي.

3. أساس الإعداد

(أ) بيان الالتزام

تم إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وأحكام القوانين النافذة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

صدر المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم 32 لسنة 2021 ("قانون الشركات") في 20 سبتمبر 2021 ودخل حيز التنفيذ في 2 يناير 2022 والذي ألغى القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم 2 لسنة 2015.

(ب) أساس القياس

أعدت البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية، فيما عدا الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. تعتمد التكلفة التاريخية عموماً على القيمة العادلة للمقابل المدفوع مقابل الموجودات.

(ج) العملة الوظيفية وعملة العرض

لقد تم إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وعرضها بدرهم الإمارات العربية المتحدة ("الدرهم الإماراتي")، وهو العملة الوظيفية وعملة العرض للمجموعة، كما تم تقريبها إلى أقرب عدد صحيح بالآلاف (ألف) ما لم يُذكر خلافاً لذلك.

(د) استخدام التقديرات والأحكام

إن إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة وضع أحكام وتقديرات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والمبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصاريف. وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات ذات الصلة بصورة مستمرة، ويتم الاعتراف بالتعديلات على التقديرات المحاسبية على أساس مستقبلي.

وعلى وجه الخصوص فقد تم الإفصاح في الإيضاح رقم 5 عن المعلومات الخاصة بالجوانب الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة والأحكام الهامة في تطبيق السياسات المحاسبية التي لها التأثير الجوهري الأكبر على المبالغ المسجلة في البيانات المالية الموحدة.

4. ملخص معلومات السياسة المحاسبية الجوهرية

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه البيانات المالية الموحدة تتوافق مع سياسات إعداد البيانات المالية الموحدة السنوية المدققة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023.

إن السياسات المحاسبية الرئيسية المطبقة في إعداد هذه البيانات المالية الموحدة مبينة أدناه:

4-1 التوحيد

الشركات التابعة

الشركات التابعة هي كافة المنشآت (بما في ذلك المنشآت المهيكلة) التي تسيطر عليها المجموعة. تسيطر المجموعة على منشأة ما عندما تكون معرضة لعوائد متغيرة أو تمتلك حقوقاً نتيجة مشاركتها في المنشأة ويكون لديها القدرة على التأثير على تلك العوائد نتيجة سيطرتها على المنشأة.

يتم إدراج البيانات المالية للشركات التابعة في البيانات المالية الموحدة من تاريخ بدء السيطرة حتى تاريخ انتهاء السيطرة.

تستخدم المجموعة طريقة الاستحواذ لاحتساب عمليات اندماج الأعمال. إن المقابل المدفوع نظير الاستحواذ على شركة تابعة يمثل القيم العادلة للموجودات المحولة والمطلوبات المتكبدة للمُلاك السابقين في الشركة المستحوذ عليها وحصص حقوق الملكية الصادرة عن المجموعة. يشمل المقابل المدفوع القيمة العادلة لأي أصل أو مطلوب ناتج عن أي ترتيبات طارئة. يتم مبدئياً قياس الموجودات القابلة للتحديد المستحوذ عليها وكذلك المطلوبات والالتزامات الطارئة المحملة عن عمليات اندماج الأعمال، بقيمها العادلة بتاريخ الاستحواذ. تعترف المجموعة بأي حصص غير مسيطرة في الشركة المستحوذ عليها على أساس كل عملية استحواذٍ على حدة، ويكون ذلك إما بالقيمة العادلة أو بالحصة المتناسبة للحصة غير المسيطرة في المبالغ المعترف بها لصافي الموجودات القابلة للتحديد في الشركة المستحوذ عليها.

يتم تحميل التكاليف المتعلقة بالاستحواذ على المصاريف عند تكبدها، بخلاف تلك التكاليف المرتبطة بإصدار سندات دين أو سندات ملكية.

في حال أجري اندماج الأعمال على مراحل، فإن القيمة الدفترية للحصص المملوكة سابقاً للشركة المستحوذة في الشركة المستحوذ عليها يعاد قياسها بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ. ويتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر ناتجة عن عملية إعادة القياس في بيان الدخل الموحد.

تقاس الشهرة مبدئيًا بوصفها الزيادة في إجمالي المقابل المدفوع والقيمة العادلة للحصة غير المسيطرة على صافي الموجودات القابلة للتحديد المستحوذ عليها والمطلوبات المحمّلة. وفي حال كان المقابل المدفوع أقل من القيمة العادلة لصافي موجودات الشركة التابعة المستحوذ عليها، يتم الاعتراف بالفرق في بيان الدخل الموحد.
ويتم إدراج إيرادات ومصاريف الشركات التابعة المستحوذ عليها أو المستبعدة خلال السنة في بيان الدخل الموحد اعتباراً من تاريخ

الاستحواذ وحتى التاريخ الفعلي للاستبعاد، حسب الاقتضاء.

يتم استبعاد الأرصدة والمعاملات وأي إيرادات أو مصاريف غير محققة ناتجة عن المعاملات بين شركات المجموعة. تم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة عند الضرورة لضمان توافقها مع السياسات المتبعة من قبل المجموعة. ويتم استبعاد الخسائر غير المحققة بنفس طريقة استبعاد الأرباح غير المحققة، ولكن فقط بالقدر الذي لا يوجد فيه دليل على انخفاض القيمة.

فقدان السيطرة

عندما تفقد المجموعة السيطرة على شركة تابعة، تقوم بإلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات الخاصة بالشركة التابعة بالإضافة إلى الحصص غير المسيطرة ذات الصلة والبنود الأخرى لحقوق الملكية. ويتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر ناتجة في بيان الدخل الموحد. وتقاس أي حصة متبقية في الشركة التابعة السابقة بالقيمة العادلة عند فقدان السيطرة.

4-2 موجودات أخرى غير ملموسة

يتم قياس الموجودات الأخرى غير الملموسة المستحوذ عليها من قبل المجموعة ذات الأعمار الإنتاجية المحددة بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم وخسائر انخفاض القيمة المتراكمة. يُحتسب الإطفاء لشطب تكلفة الموجودات غير الملموسة بعد خصم قيمها المتبقية المقدرة باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة، ويتم الاعتراف به عمومًا في بيان الدخل الموحد.

فيما يلي الأعمار الإنتاجية المقدرة للفترة الحالية وفترة المقارنة:

ترخيص للعمل كسوق للأوراق المالية	50 سنة

تتم مراجعة طرق حساب الإطفاء والأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية بتاريخ كل تقرير مع تعديلها عند الضرورة.

لا تتم رسملة النفقات اللاحقة إلا عندما يترتب عليها زيادة في الفوائد الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالأصل المحدد الذي تتعلق به. وتقيد جميع النفقات الأخرى في الربح أو الخسارة عند تكبدها.

4-3 الشهرة

يتم قياس الشهرة مبدئيًا بالتكلفة، والتي تمثل الزيادة في المقابل المحول على الحصة في صافي القيمة العادلة لصافي الموجودات والمطلوبات إضافة إلى المطلوبات الطارئة القابلة للتحديد للشركة المستحوذ عليها والقيمة العادلة للحصة غير المسيطرة في الشركة المشتراة.
بعد الاعتراف المبدئي، تقاس الشهرة بالتكلفة ناقصًا الخسائر المتراكمة.. يتم إجراء عمليات المراجعة لتحري الانخفاض في قيمة الشهرة بشكلٍ سنوي أو على فترات أقصر إذا أشارت الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى وجود انخفاض محتمل في القيمة. تتم مقارنة القيمة الدفترية للشهرة مع القيمة القابلة للاسترداد التي تمثل القيمة المستخدمة أو القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، أيهما أعلى. ويتم احتساب أي انخفاض في القيمة مباشرةً كمصروف ولا يتم عكسه لاحقاً. تم الإفصاح عن سياسة انخفاض القيمة بالتفصيل في الإيضاح 9-4.

4-4 الممتلكات والمعدات

تقاس الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وأي خسارة محددة للانخفاض في القيمة. تتكون التكلفة المبدئية للممتلكات والمعدات من تكلفة شرائها إضافة إلى أي تكاليف تُعزى بشكلٍ مباشر إلى تجهيز الأصل لحالته التشغيلية ونقله لموقعه اللازمين لاستخدام الأصل في الغرض المقصود منه.

لا يتم رسملة النفقات لاحقاً إلا عندما يُحتمل تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالنفقات إلى المجموعة.

تتمثل القيمة الدفترية للأرض في قيمتها العادلة المبدئية وجميع التكاليف النثرية الأخرى. ولاحقًا للاعتراف المبدئي، تدرج الأرض بالتكلفة التاريخية بعد خصم انخفاض القيمة المتراكم، ولا يحتسب أي استهلاك عليها. لا يتم إدراج التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأرض إلا عندما يكون من المرجّح أن تتدفق إلى المجموعة فوائد اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالبند ويكون بالإمكان قياس تكلفة البند بشكلٍ موثوق به.

يُحتسب الاستهلاك لشطب تكلفة بنود الممتلكات والمعدات بعد خصم قيمها المتبقية المقدرة باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة، ويتم الاعتراف به عمومًا في بيان الدخل الموحد. ولا يُحتسب استهلاك على الأرض.

فيما يلي الأعمار الإنتاجية المقدرة للممتلكات والمعدات للفترتين الحالية والمقارنة:

	السنوات
أجهزة حاسوب ونظم معلومات	3-5
تحسينات على عقار مستأجر	7
أثاث ومعدات مكتبية	3-10
مركبات	4
موجودات حق الاستخدام	3-5

تتم مراجعة طريقة حساب الاستهلاك والأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية للموجودات بتاريخ كل تقرير مع تعديلها عند الضرورة.)

عندما تكون القيمة الدفترية للأصل أكبر من قيمته التقديرية القابلة للاسترداد، يتم خفضها مباشرةً إلى القيمة القابلة للاسترداد.
يتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر ناتجة عن استبعاد أحد بنود الممتلكات والمعدات في بيان الدخل الموحد.

يتم إظهار الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز بالتكلفة وتحويلها إلى فئة الموجودات الملائمة لها عندما تكون متاحة للاستخدام، ويتم استهلاكها وفقاً للسياسة المحاسبية لدى المجموعة.

4-5 استثمار عقاري

يتم تسجيل الاستثمار العقاري بالتكلفة، بعد خصم أي خسائر انخفاض في القيمة معترف بها.

تتضمن التكلفة التكاليف المباشرة، والرسوم المهنية، وبالنسبة للأصول المؤهلة، تكاليف الاقتراض المرسملة وفقًا للسياسة المحاسبية للشركة. إن القيمة الدفترية للأرض هي قيمتها العادلة الأولية مع أي تكاليف طارئة.

لاحقاً للاعتراف الأولي، يتم تسجيل الأرض بالتكلفة التاريخية مطروحًا منها خسائر انخفاض القيمة المتراكمة ولا يتم استهلاكها. يتم إدراج التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأرض فقط عندما يكون من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالبند إلى المجموعة ويمكن قياس تكلفة البند بشكل موثوق.

يبدأ استهلاك هذه الموجودات، على نفس الأساس مثل الأصول العقارية الأخرى، عندما تكون الأصول جاهزة للاستخدام المقصود.

4-6 النقد وما يعادله والودائع الاستثمارية

يتم الاعتراف بالنقد وما يعادله والودائع الاستثمارية مبدئياً بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم إجراء تقييم للانخفاض في قيمة المبالغ من المؤسسات المالية والودائع الاستثمارية وفقاً لما هو موضح في السياسة المحاسبية للموجودات المالية.

ولأغراض تتعلق ببيان التدفقات النقدية الموحد، يتألف النقد وما يعادله من النقد في الصندوق والحسابات الجارية وحسابات التوفير وحسابات المضاربة لدى البنوك والودائع الاستثمارية بفترة استحقاق أصلية أقل من ثلاثة أشهر.

4-7 الأدوات المالية

(1) الاعتراف والقياس المبدئي

يتم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية عند إنشائها وعندما تصبح المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة.

يتم قياس الموجودات أو المطلوبات المالية مبدئيا بالقيمة العادلة زائدًا، لأي بند غير مدرج بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، تكاليف المعاملة المنسوبة مباشرة إلى الاستحواذ أو الإصدار.

2) التصنيف والقياس اللاحق

(أ) الموجودات المالية

عند الاعتراف المبدئي، يتم تصنيف الأصل المالي على أنه مقاس بالتكلفة المطفأة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - استثمار دين، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - أداة حقوق الملكية، أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

لا يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية عقب الاعتراف بها مبدئياً ما لم تغير المجموعة نموذج أعمالها لإدارة الموجودات المالية، وفي هذه الحالة تتم إعادة تصنيف كافة الموجودات المالية التي تأثرت بهذا التغيير في أول يوم من أول فترة يتم إعداد تقارير بشأنها عقب التغيير في نموذج الأعمال.

يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة إذا استوفى كلا الشرطين التاليين ولم يكن مصنفًا بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
- أن تؤدي الأحكام التعاقدية للأداة إلى وجود تدفقات نقدية في تواريخ محددة بحيث تقتصر على مدفوعات المبالغ الأصلية والفائدة المستحقة على القائم منها.

تقاس استثمارات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا استوفت الشرطين التاليين ولم تكن مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- أن يتم الاحتفاظ بالاستثمار ضمن نموذج أعمال يتحقق أهدافه بتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية.
- أن ينشأ عن الشروط التعاقدية المتعلقة بالاستثمار، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تمثل فقط دفعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي المستحق.

عند الاعتراف المبدئي بالاستثمارات في حقوق الملكية غير المحتفظ بها لغرض المتاجرة، قد تختار المجموعة نهائياً أن تعرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار في الدخل الشامل الآخر. ويتم هذا الخيار على أساس كل استثمار على حدة.

إن جميع الموجودات المالية غير المصنفة كمُقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما هو موضح أعلاه، تقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. ويشمل ذلك جميع الموجودات المالية المشتقة. وعند الاعتراف المبدئي، يجوز للمجموعة أن تقرر نهائياً أن أي أصل مالي يفي بشكل أو بآخر بمتطلبات القياس بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر سيتم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إذا كان ذلك القياس يلغي أو يقلل جوهريًا من التضارب المحاسبي الذي قد ينشأ بأي طريقة.

تقييم نموذج الأعمال

تقوم المجموعة بإجراء تقييم لهدف نموذج الأعمال الذي يتم فيه الاحتفاظ بالأصل المالي على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس بشكل أفضل طريقة إدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة. المعلومات التي تم النظر فيها تشمل:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة والتطبيق العملي لتلك السياسات. ويشمل ذلك ما إذا كانت استراتيجية إدارة المجموعة تركز على كسب إيرادات الفوائد من العقود، أو الاحتفاظ بمعدل فائدة معين، أو مطابقة آجال الموجودات المالية مع آجال أي مطلوبات ذات صلة أو تدفقات نقدية خارجة متوقعة، أو تحقيق تدفقات نقدية من خلال بيع الموجودات.
- كيفية تقييم أداء المحفظة وتقديم تقارير عن ذلك إلى إدارة المجموعة.
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن ذلك النموذج) والطريقة التي تدار بها تلك المخاطر.
- كيفية تعويض مديري الأعمال، على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للموجودات المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية المتحصلة.
- مدى تكرار وحجم وتوقيت مبيعات الموجودات المالية في فترات سابقة، وأسباب هذه المبيعات وتوقعات بشأن نشاطها في المستقبل.

ولا تحتسب عمليات تحويل الموجودات المالية إلى أطراف أخرى من خلال معاملات غير مؤهلة لإلغاء الاعتراف كعمليات بيع لهذا الغرض، وتستمر المجموعة بالاعتراف بها.

إن الموجودات المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو التي تتم إدارتها ويتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل دفعات حصرية للمبالغ الأصلية وفوائدها

لأغراض هذا التقييم، يُعرف "المبلغ الأصلي" بأنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدئي. وتُعرف "الفائدة" بأنها مقابل القيمة الزمنية للنقود، ومخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الأصلي المستحق خلال فترة زمنية معينة، ومخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، وكذلك هامش الربح.

وفي سبيل تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية دفعات حصرية للمبالغ الأصلية والفائدة، تأخذ المجموعة في الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة التي تشمل تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على بند تعاقدي يمكن أن يغيّر من توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا يستوفي هذا الشرط. عند إجراء هذا التقييم، تأخذ المجموعة في الاعتبار ما يلي:

- أحداث محتملة من شأنها أن تغير قيمة أو توقيت التدفقات النقدية.
- الشروط التي قد يترتب عليها تعديل سعر الفائدة التعاقدي، بما في ذلك شروط السعر المتغير.
- شروط الدفع المسبق والتمديد.
- الشروط التي تحول دون مطالبة المجموعة بالتدفقات النقدية من موجودات محددة (على سبيل المثال، شروط عدم الرجوع).

تتوافق شروط الدفع المسبق مع مبدأ الدفعات الحصرية للمبالغ الأصلية والفائدة إذا كانت قيمة الدفعات المسبقة تمثل بشكل جوهري المبالغ غير المسددة من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي المستحق، والذي قد يشتمل على تعويض إضافي معقول لإنهاء العقد بشكل مُبكر. علاوة على ذلك، بالنسبة للموجودات المالية التي يتم الاستحواذ عليها بخصم أو علاوة على القيمة التعاقدية الاسمية، فإن الشرط الذي يُجيز أو يتطلب الدفع المسبق بقيمة تمثل فعلياً القيمة التعاقدية الاسمية بالإضافة إلى الفائدة التعاقدية (ولكن غير المدفوعة) المستحقة (والتي قد تتضمن أيضاً تعويض إضافي معقول عن الإنهاء المبكر) يتم التعامل معه على أنه متوافق مع هذا المبدأ إذا كانت القيمة العادلة لشرط الدفع المسبق غير هامة عند الاعتراف المبدئي.

القياس اللاحق والأرباح والخسائر:

تقاس الموجودات المالية لاحقًا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. تخفض التكلفة المطفأة بخسائر الانخفاض في القيمة. يعترف بإيرادات الفوائد وأرباح وخسائر

صرف العملات الأجنبية والانخفاض في القيمة في بيان الدخل الموحد. ويتم الاعتراف بأي ربح أو خسارة عند إلغاء الاعتراف في بيان الدخل الموحد.

وتُقاس استثمارات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لاحقًا بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد المحتسبة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية وانخفاض القيمة في بيان الدخل الموحد. ويتم الاعتراف بصافي الأرباح والخسائر الأخرى في الدخل الشامل الآخر. وعند إلغاء الاعتراف، يتم إعادة تصنيف الأرباح والخسائر المتراكمة في الدخل الشامل الآخر إلى بيان الدخل الموحد.

وتُقاس استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لاحقًا بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح كإيرادات في بيان الدخل الموحد (إيضاح 21) ما لم تمثل توزيعات الأرباح بوضوح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار. يتم الاعتراف بصافي الأرباح والخسائر الأخرى في الدخل الشامل الآخر ولا يتم إعادة تصنيفها مطلقًا إلى بيان الدخل الموحد.

إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية:

لا تلغي المجموعة إلغاء الاعتراف بالأصل المالي إلا عند انتهاء الحقوق التعاقدية في استلام تدفقات نقدية من ذلك الأصل المالي، أو قيام المجموعة بتحويل حقوق استلام التدفقات النقدية التعاقدية من خلال معاملة يتم بموجبها تحويل كافة مخاطر ومزايا ملكية هذا الأصل المالي بصورة فعلية أو لا تقوم المجموعة بموجبها بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومزايا الملكية بصورة فعلية ولا يحتفظ بسيطرته على الأصل المالي.

تبرم المجموعة معاملات تقوم بموجبها بتحويل الموجودات المعترف بها في بيان المركز المالي الموحد ولكنها تحتفظ بجميع أو معظم المخاطر والمزايا الجوهرية للموجودات المحولة. في هذه الحالات، لا يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المحولة.

الانخفاض في قيمة الموجودات المالية غير المشتقة

تقوم المجموعة بالاعتراف بمخصصات الخسائر فيما يتعلق بالخسارة الائتمانية المتوقعة من:

- الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة.
- استثمارات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

تقيس المجموعة مخصص الخسارة بمبلغ يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدار عمر الأصل، باستثناء ما يلي، والتي يتم قياسها بناءً على الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً:

- سندات الدين التي تحدَّد على أنها ذات مخاطر ائتمان منخفضة في تاريخ التقرير.
- سندات الدين الأخرى والأرصدة البنكية التي لم تزداد مخاطر الائتمان المرتبطة بها بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي بها (أي مخاطر التعثر التي تحدث على مدى العمر المتوقع للأداة المالية).

تُقاس مخصصات الخسائر للذمم المدينة التجارية دائمًا بقيمة تعادل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر. عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان للأصل المالي قد زادت زيادة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي وعند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، فإن المجموعة تنظر في المعلومات المعقولة والمؤيدة ذات الصلة والمتاحة دون تكبد أي تكلفة أو جهد غير ضروري، ويشمل ذلك المعلومات الكمية والنوعية والتحليل، بناءً على التجربة التاريخية للمجموعة والتقييم الائتماني المتوفر، بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

تفترض المجموعة أن مخاطر الائتمان على الأصل المالي قد زادت بشكل جوهري إذا تأخر موعد الاستحقاق لأكثر من 30 يومًا.

تعتبر المجموعة الأصل المالي متعثراً في الحالتين التاليتين:

- ألا يكون من المرجح استيفاء المدين التزاماته الائتمانية إلى المجموعة بالكامل دون أن تلجأ المجموعة إلى اتخاذ إجراءات كتحقيق الضمان (إذا كانت هناك ضمانات محتفظ بها).
- أن يتخطى استحقاق الأصل المالي لأكثر من 90 يوماً.

تعتبر المجموعة أن سندات الدين ذات مخاطر ائتمانية منخفضة عندما يكون تصنيف مخاطرها الائتمانية معادلاً للتعريف المفهوم عالميًا عند "درجة الاستثمار".

وتمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن جميع أحداث التعثر المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.
تتمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً في الجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن أحداث التعثر المحتمل حدوثها خلال 12 شهراً بعد تاريخ التقرير (أو خلال فترة أقصر إذا كان العمر المتوقع للأداة أقل من 12 شهراً).

وتتمثل أقصى فترة يتم أخذها في الاعتبار عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة في أقصى فترة تعاقدية تتعرض خلالها المجموعة لمخاطر الائتمان.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

تتمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة في التقدير المرجح للخسائر الائتمانية. وتقاس الخسائر الائتمانية على أنها القيمة الحالية لكل حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة إلى المنشأة وفقاً للعقد وبين التدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة الحصول عليها).

يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بمعدل الفائدة الفعلي للأصل المالي.

الموجودات المالية التي انخفضت قيمتها الائتمانية

تقوم المجموعة في تاريخ كل تقرير بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة وسندات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر قد تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية. يعتبر الأصل المالي أنه "تعرض لانخفاض في قيمته الائتمانية" عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي.

تشتمل الأدلة على تعرض الأصل المالي لانخفاض في قيمته الائتمانية على أي من البيانات الملحوظة التالية:

- مواجهة المدين لصعوبة مالية بالغة.
- إحداث خرق على بنود العقد مثل التعثر أو تخطي استحقاق السداد لأكثر من 90 يوما.
- اللجوء لإعادة هيكلة القروض أو السلفيات من قبل المجموعة وفق شروط ما كانت المجموعة لتقبلها في ظل الظروف العادية.
- احتمالية بدء المدين في إجراءات إشهار إفلاس أو إعادة هيكلة مالية أخرى.
- غياب سوق نشطة للورقة المالية بسبب الصعوبات المالية.

عرض مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة في بيان المركز المالي

يتم خصم مخصصات خسارة الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات.

بالنسبة لسندات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم تحميل مخصص الخسارة على الربح أو الخسارة ويتم الاعتراف به في الدخل الشامل الآخر.

(ب) المطلوبات المالية

يتم الاعتراف بجميع المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة، وفي حالة القروض، بالقيمة العادلة للمبلغ المقبوض ناقصاً تكاليف المعاملة العائدة مباشرة للقرض وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. تشتمل المطلوبات المالية على ذمم دائنة وأرباح دائنة ومبالغ مستحقة لطرف ذي علاقة وقرض مساند ومطلوبات إيجار غير متداولة.

وتقيد مصاريف الفائدة وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية في بيان الدخل الموحد. يتم الاعتراف بأي ربح أو خسارة عند إلغاء الاعتراف في بيان الدخل الموحد.

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

لا تلغي المجموعة الاعتراف بأي من المطلوبات المالية إلا عند تسوية التزاماتها التعاقدية أو عند إلغاؤها أو انتهاء سريانها. و تقوم المجموعة أيضاً بإلغاء الاعتراف بأي من المطلوبات المالية عندما يتم تعديل شروطه وتكون التدفقات النقدية للمطلوب المعدل مختلفة بصورة جوهرية، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالتزام مالي جديد بناء على الشروط المعدلة بالقيمة العادلة.

عند إلغاء الاعتراف بأي من المطلوبات المالية، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية المشطوبة والثمن المدفوع (بما في ذلك أية موجودات غير نقدية تم تحويلها أو مطلوبات طارئة) ضمن بيان الدخل الموحد.

4-8 مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وبيان صافي القيمة في بيان المركز المالي الموحد في حالة واحدة وهي أن يكون لدى المجموعة حالياً حق قانوني واجب النفاذ بمقاصة المبالغ ويكون لديها نية إما للتسوية على أساس الصافي أو تحقيق الأصل وتسوية الالتزام بصورة متزامنة.

4-9 انخفاض في قيمة الموجودات غير المالية

بتاريخ كل تقرير، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية لموجوداتها غير المالية لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر يدل على تعرضها للانخفاض في القيمة. وفي حال وجود مثل هذا المؤشر، يتم تقدير قيمة الأصل القابلة للاسترداد. ويتم فحص الشهرة سنوياً لتحري الانخفاض في القيمة.

لغرض اختبار انخفاض القيمة، يتم تجميع الموجودات معاً في أصغر مجموعة من الموجودات تنتج تدفقات نقدية داخلة من الاستخدام المستمر وتكون مستقلة جوهريًا عن التدفقات النقدية الداخلة من الموجودات الأخرى أو الوحدات المولدة للنقد. يتم تخصيص الشهرة الناتجة عن اندماج الأعمال إلى الوحدة المولدة للنقد أو مجموعة الوحدات المولدة للنقد التي يتوقع أن تستفيد من مزايا الاندماج.

تعتبر القيمة القابلة للاسترداد لأصل ما أو الوحدة المولدة للنقد هي القيمة المستخدمة أو القيمة العادلة مخصوماً منها تكاليف البيع، أيهما أعلى. وتستند القيمة المستخدمة إلى التدفقات النقدية المستقبلية التقديرية مخصومة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم ما قبل الضريبة يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المرتبطة بالأصل أو الوحدة المولدة للنقد.

يتم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة إذا تجاوزت القيمة الدفترية لأصل ما أو الوحدة المولدة للنقد قيمته القابلة للاسترداد. وتدرج خسائر انخفاض القيمة في بيان الدخل الموحد. ويتم تخصيصها أولاً لتقليل القيمة الدفترية لأي شهرة مخصصة للوحدات المولدة للنقد ثم لتقليل القيم الدفترية للموجودات الأخرى في الوحدة المولدة للنقد على أساس تناسبي.

لا يتم عكس خسارة انخفاض القيمة المتعلقة بالشهرة. بالنسبة للموجودات الأخرى، يتم عكس خسارة انخفاض القيمة فقط إلى المدى الذي لا تزيد فيه القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الدفترية التي كان يمكن تحديدها، بعد خصم الاستهلاك أو الإطفاء، إذا لم يكن قد تم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة.

4-10 مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

يتم تكوين مخصص لمكافآت نهاية الخدمة للموظفين وفقاً لقانون العمل في الإمارات العربية المتحدة عن فترات خدمتهم حتى تاريخ الممركز المالي. ووفقاً لأحكام المعيار المحاسبي الدولي رقم 19، فقد قامت الإدارة بتقدير القيمة الحالية لالتزاماتها بتاريخ التقرير، باستخدام طريقة الوحدة الإضافية المقدرة، وذلك فيما يتعلق بمكافآت نهاية الخدمة المستحقة للموظفين بموجب قانون العمل لدولة الإمارات العربية المتحدة. لقد تم خصم الالتزام المتوقع بتاريخ ترك الخدمة إلى صافي القيمة الحالية باستخدام معدل خصم ملائم بناء على افتراضات الإدارة لمتوسط تكاليف الزيادات / الترقيات السنوية. إن القيمة الحالية للالتزام كما في 31 ديسمبر 2024 لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن المخصص المحتسب وفقاً لقانون العمل لدولة الإمارات العربية المتحدة. يتم الإفصاح عن المخصص المتعلق بمكافآت نهاية الخدمة للموظفين كالتزام غير متداول.

ويعد الموظفون من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة أعضاءً في خطة معاشات التقاعد والتأمينات الاجتماعية المدارة من قبل الحكومة. وفقاً لأحكام القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 1999، يتعين على المجموعة المساهمة بنسبة تتراوح من 12,5٪ إلى 15٪ من "المساهمات المدفوعة على أساس الراتب" وفقاً لتكاليف جدول رواتب مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة في خطة معاشات التقاعد لتمويل هذه المنافع.

يتعين كذلك على الموظفين من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة المساهمة في الخطة بنسبة 5٪ 11%-من هذه "المساهمات المحتسبة على أساس الراتب". إن الالتزام الوحيد المترتب على المجموعة فيما يتعلق بخطة معاشات التقاعد والتأمينات الاجتماعية يتمثل في سداد المساهمات المحددة. يتم تحميل المساهمات على بيان الدخل الموحد.

تقوم المجموعة برصد مخصص لمكافآت نهاية الخدمة للموظفين بناء على تقدير قيمة المكافآت المستقبلية التي يكون الموظفون قد اكتسبوها طوال مدة خدمتهم حتى تقاعدهم. ويتم احتساب هذا المخصص بناء على طريقة الوحدة الإضافية المقدرة.

4-11 المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصص في بيان المركز المالي الموحد عندما يكون لدى المجموعة التزام قانوني أو استدلالي نتيجة لأحداث سابقة، ويكون من المحتمل أن يتطلب ذلك تدفقاً خارجاً للمنافع الاقتصادية لسداد ذلك الالتزام، ويكون بالإمكان وضع تقدير معقول لمبلغ الالتزام. يتم تحديد المخصصات عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بمعدل يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود، والمخاطر المحددة لذلك الالتزام، حيثما كان ذلك مناسباً. يُدرج تحميل الخصم ضمن تكلفة التمويل. يتم إدراج التغييرات في التوقيت أو المبلغ المقدر للنفقات أو معدل الخصم في بيان الربح أو الخسارة الموحد عند نشوئها.

4-12 رأس المال

الأسهم العادية

يتم الاعتراف بالتكاليف الإضافية المنسوبة مباشرة لإصدار الأسهم العادية كاقتطاع من حقوق الملكية.

أسهم الخزينة

عندما تكون الأسهم المعترف بها كحقوق ملكية غير مخصصة، يتم الاعتراف بها كاقتطاع من حقوق الملكية. يتم تصنيف الأسهم غير المخصصة كأسهم خزينة ويتم عرضها في احتياطي أسهم الخزينة. عند بيع أسهم الخزينة أو إعادة إصدارها لاحقًا، يتم الاعتراف بالمبلغ المستلم كزيادة في حقوق الملكية ويتم عرض الفائض أو العجز الناتج عن المعاملة ضمن علاوة إصدار الأسهم.

4-13 الاعتراف بالإيرادات

التزامات الأداء وسياسات الاعتراف بالإيرادات

تُقاس الإيرادات بناءً على المقابل المحدد في العقد المبرم مع العميل. تعترف المجموعة بالإيرادات عندما تقوم بتحويل السيطرة على المنتج أو الخدمة إلى العميل. يستعرض الجدول التالي معلومات حول طبيعة وتوقيت الوفاء بالتزامات الأداء في العقود المبرمة مع العملاء، بما في ذلك شروط السداد الهامة وسياسات الاعتراف بالإيرادات ذات الصلة.

نوع الخدمة	طبيعة وتوقيت الوفاء بالتزامات الأداء، بما في ذلك شروط السداد الهامة	سياسات الاعتراف بالإيرادات
رسوم عمولات التداول	تمثل رسوم عمولات التداول الرسوم التي تفرضها شركة سوق دبي المالي على كل عملية متاجرة (شراء وبيع) يقوم بها الوسطاء وفقاً لقوانين ولوائح هيئة الأوراق المالية والسلع.	يتم الاعتراف بالإيرادات في وقت إتمام عملية التداول الأساسية.
رسوم شركات الوساطة	تتكون إيرادات الوساطة من مختلف التراخيص والخدمات المقدمة للوسيط. تصدر فواتير رسوم الوساطة إلى الوسطاء على أساس الاشتراك السنوي/ اليومي ويتم دفعها عند تقديمها.	يتم الاعتراف بالإيرادات في الوقت الذي يستخدم فيه الوسيط الخدمات التي تقدمها شركة سوق دبي المالي، أي على مدى فترة الاشتراكات السنوية. يتم الاعتراف بإيرادات الخدمات المقدمة لمرة واحدة في وقت تقديم الخدمة للوسيط.
رسوم المقاصة والتسوية والإيداع	يشترك العميل/ الشركة في هذه الخدمات على أساس يومي/ سنوي، ويستحق دفعها عند تقديم الفاتورة.	يتم الاعتراف بالإيرادات في وقت تقديم الخدمة الأساسية للعميل / الشركة.
رسوم الإدراج وبيانات السوق	يتم فرض رسوم الإدراج على الشركات التي تدرج أسهمها في شركة سوق دبي المالي. يتم احتساب رسوم بيانات السوق مقابل استخدام بيانات السوق في شركة سوق دبي المالي. تُطبق رسوم الإدراج وبيانات السوق لمدة سنة واحدة أو على أساس شهري وتسدد عند تقديم الفاتورة.	يتم الاعتراف بالإيرادات على مدى فترة الإدراج والفترة التي يمكن للعميل خلالها الوصول إلى موجز بيانات السوق وفقًا لفترة العقد.
رسوم أخرى	يتم إصدار الفواتير بناءً على طلب العميل / الشركة ويتم دفعها عند تقديم الفاتورة.	يتم الاعتراف بالإيرادات في وقت تقديم الخدمة الأساسية للعميل / الشركة.

4-14 المعاملات بالعملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات الناشئة بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية باستخدام أسعار الصرف السائدة بتواريخ المعاملات أو التقييم عند إعادة قياس البنود. كما يتم احتساب أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية، الناتجة عن تسوية هذه المعاملات وعن تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المقوّمة بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في نهاية السنة، في بيان الدخل الموحد.

4-15 عقود الإيجار

عند بدء العقد، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان العقد يعد، أو يتضمن إيجاراً. إن العقد يعد، أو يتضمن إيجاراً إذا كان العقد ينقل الحق في السيطرة على استخدام أصل معين لفترة زمنية مقابل تعويض ما. ولتقييم ما إذا كان العقد ينقل الحق في السيطرة على استخدام أصل معين، تستخدم الشركة تعريف عقد الإيجار في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16.

المجموعة كمستأجر

عند بدء أو تعديل العقد الذي يحتوي على عنصر إيجار، تخصص المجموعة الثمن المقابل في العقد لكل عنصر من عناصر الإيجار على أساس الأسعار المستقلة النسبية. على الرغم من ذلك، بالنسبة لعقود إيجار الممتلكات فقد اختارت المجموعة عدم فصل العناصر غير الإيجارية ويتم حساب عناصر الإيجار وغير الإيجار كعنصر إيجاري واحد.

تقوم المجموعة بإدراج أصل حق الاستخدام والالتزامات الإيجارية عند بدء تاريخ عقد الإيجار. ويقاس أصل حق الاستخدام مبدئياً بالتكلفة التي تشمل المبلغ المبدئي للالتزامات الإيجارية المعدل بأي دفعات إيجار مسددة في أو قبل تاريخ بدء العقد، إضافة إلى أي تكاليف مبدئية مباشرة وتقدير تكاليف حل وإزالة الأصل الأساسي أو إعادة الأصل الأساسي إلى حالته أو الموقع الذي يوجد عليه، ناقصاً أي حوافز إيجار مستلمة.

يتم استهلاك أصل حق الاستخدام لاحقاً باستخدام طريقة القسط الثابت من تاريخ البدء إلى نهاية مدة عقد الإيجار، ما لم ينقل عقد الإيجار ملكية الأصل الأساسي للمجموعة في نهاية مدة عقد الإيجار أو تشير تكلفة أصل حق الاستخدام أن المجموعة ستقوم بممارسة خيار الشراء. في هذه الحالة، سيتم استهلاك أصل حق الاستخدام على مدى العمر الإنتاجي للأصل الأساسي، والذي يتم تحديده على غرار الاستهلاك على الممتلكات والمعدات. بالإضافة إلى ذلك، يتم تخفيض أصل حق الاستخدام بشكل دوري بخسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت، وتعديلها بأي عمليات إعادة قياس معينة للالتزامات الإيجارية.

تقاس الالتزامات الإيجارية مبدئياً بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار التي لم تُدفع في تاريخ بدء العقد، مخصومة باستخدام معدل الفائدة المدرج في عقد الإيجار أو إذا تعذر تحديد هذا المعدل بسهولة، معدل الاقتراض الإضافي للمجموعة. وبشكل عام، تستخدم المجموعة معدل الاقراض الإضافي كمعدل الخصم، والذي تم تحديده من خلال الحصول على معدلات الفائدة من مصادر تمويل خارجية مختلفة وإجراء تعديلات معينة لتعكس شروط الإيجار ونوع الأصل المستأجر.

يتم تخصيص كل دفعة إيجار بين الالتزام وتكلفة التمويل. ويتم تحميل تكلفة التمويل على الربح أو الخسارة على مدى فترة الإيجار للحصول على معدل فائدة دوري ثابت على الرصيد المتبقي من الالتزام لكل فترة.

تشمل دفعات الإيجار المتضمنة في قياس الالتزامات الإيجارية ما يلي:

- الدفعات الثابتة، بما في ذلك الدفعات الثابتة من حيث الجوهر.
- دفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل، تقاس مبدئياً باستخدام المؤشر أو المعدل كما في تاريخ البدء.
- المبالغ المتوقع دفعها بموجب ضمانات القيمة المتبقية.
- سعر الممارسة بموجب خيار الشراء الذي من المؤكد بشكل معقول أن تمارسه المجموعة ودفعات الإيجار في فترة التجديد الاختيارية إذا كانت المجموعة متأكدة إلى حد معقول من ممارسة خيار التمديد، وغرامات فسخ عقد الإيجار مبكراً ما لم تكن المجموعة متأكدة إلى حد معقول من عدم الفسخ مبكراً.

تقاس الالتزامات الإيجارية بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. ويتم إعادة قياسه عند وجود تغير في دفعات الإيجار المستقبلية نتيجة وجود تغير في المؤشر أو المعدل، عند وجود تغير في تقدير المجموعة للمبلغ المتوقع سداده بموجب ضمان القيمة المتبقية أو إذا قامت المجموعة بتغيير تقييمها حول ما إذا كانت ستمارس خيار الشراء أو التمديد أو الفسخ، أو إذا كان هناك دفعة إيجار ثابتة ضمنية معدلة.

وعند إعادة قياس الالتزامات الإيجارية بهذه الطريقة، يتم إجراء تعديل مقابل على القيمة الدفترية لأصل حق الاستخدام، أو يتم تسجيله في بيان الدخل الموحد إذا تم تخفيض القيمة الدفترية لأصل حق الاستخدام إلى صفر.

تعرض المجموعة موجودات حق الاستخدام ضمن "الممتلكات والمعدات" والتزامات إيجارية غير متداولة ضمن "بيان المركز المالي" والتزامات إيجارية متداولة ضمن "الذمم الدائنة والمصاريف المستحقة".

عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة

اختارت المجموعة عدم إدراج موجودات حق الاستخدام والالتزامات الإيجارية لعقود الإيجار منخفضة القيمة وعقود الإيجار قصيرة الأجل، بما في ذلك معدات تقنية المعلومات. تقوم المجموعة بإدراج دفعات الإيجار المرتبطة بعقود الإيجار هذه كمصاريف على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

4-16 مصروف ضريبة الدخل للسنة

يتم الاعتراف بمصروف ضريبة الدخل بمبلغ يتم تحديده من خلال ضرب الربح (الخسارة) قبل الضريبة للسنة حسب أفضل تقديرات الإدارة لمتوسط معدل ضريبة الدخل السنوي المرجح المتوقع للسنة المالية بأكملها، مع تعديل ذلك بالتأثيرات الضريبية لبعض البنود المعترف بها بالكامل للسنة.

بلغ معدل الضريبة الفعلي الموحد للمجموعة فيما يتعلق بالعمليات المستمرة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 نسبة 8.2% (2023: لا شيء %) منذ أن أصبح نظام ضريبة الشركات الجديد ساري المفعول للفترة المحاسبية التي تبدأ في أو بعد 1 يونيو 2023.

4-17 الضريبة المؤجلة

يتم احتساب الضريبة المؤجلة باستخدام طريقة لموجودات والمطلوبات. يتم الاعتراف موجودات ومطلوبات الضريبة المؤجلة بالكامل لجميع النتائج الضريبية الناتجة عن جميع الفروقات المؤقتة بين القيمة المدرجة لموجودات والمطلوبات الحالية في البيانات المالية للمجموعة والقواعد الضريبية المقابلة. ومع ذلك، يتم يد الاعتراف بموجودات الضرائب المؤجلة إلى الحد الذي كون فيه من المحتمل أن تكون هناك أرباح خاضعة للضريبة كافية متاحة يمكن من خلالها استخدام الفروقات القابلة للخصم.

يتم قياس موجودات ومطلوبات الضريبة المؤجلة باستخدام معدلات لضريبة التي من المتوقع أن يتم تطبيقها على الفترة التي من المتوقع أن يتم فيها تحقيق الموجودات أو يتم تسوية المطلوبات.

تم مراجعة موجودات الضريبة المؤجلة بشكل دوري لتقليل القيمة المدرجة إلى الحد الذي لا يكون فيه من المحتمل أن تكون هناك أرباح خاضعة للضريبة كافية لاستخدام الفروقات. يتم تسوية موجودات ومطلوبات لضريبة المؤجلة عندما يكون هناك حق قانوني قابل للتنفيذ لتسوية موجودات الضريبة الحالية مع مطلوبات الضريبة الحالية وعندما تتعلق بضريبة الدخل التي تفرضها نفس السلطة الضريبية تنوي المجموعة تسوية موجودات الضريبة الحالية ومطلوبات الضريبة الحالية على أساس صافي.

5. التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة

في سبيل تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة التي ورد ذكرها بالإيضاح رقم 4 من هذه البيانات المالية الموحدة، يقتضي الأمر من الإدارة إبداء بعض الأحكام والتقديرات والافتراضات بشأن القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات التي لا تتوفر بسهولة من مصادر أخرى. تستند التقديرات والافتراضات المرتبطة بها إلى الخبرة السابقة والعوامل الأخرى ذات الصلة. إن النتائج الفعلية قد تختلف عن هذه التقديرات. تتم التعديلات على التقديرات والافتراضات الأساسية بشكلٍ مستمر. ويتم الاعتراف بالتعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي تتم فيها مراجعة التقدير إذا كان تأثير التقدير ينحصر في تلك الفترة، أو في فترة التعديل والفترات المستقبلية إذا تركت عملية المراجعة تأثيراً على كل من الفترة الحالية والمستقبلية على حدٍ سواء.

فيما يلي التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة التي وضعتها الإدارة خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والتي لها التأثير الهام الأكبر على المبالغ المدرجة في البيانات المالية الموحدة.

تقييم استثمارات حقوق الملكية غير المدرجة

تستند عملية تقييم استثمارات حقوق الملكية غير المدرجة عادة على معاملات السوق الحديثة المبرمة على أساسٍ تجاري بحت والقيمة العادلة للأدوات الأخرى المشابهة إلى حد كبير لتلك الاستثمارات والتدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بالأسعار الحالية للأدوات المشابهة أو صافي قيمة الموجودات للشركة المستثمر فيها / الصناديق أو نماذج التقييم الأخرى.

الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات الأخرى غير الملموسة

لقد قامت الإدارة بتقدير الأعمار الاقتصادية الإنتاجية للموجودات الأخرى غير الملموسة استناداً إلى تحليل العوامل ذات الصلة بالفترة التي يتوقع فيها أن تعمل الموجودات الأخرى غير الملموسة على توليد تدفقات نقدية واردة للمجموعة في المستقبل القريب. تقوم الإدارة بتقييم الأعمار الإنتاجية المقدرة على أساس دوري.

الانخفاض في قيمة الشهرة والموجودات الأخرى غير الملموسة

يتم إجراء عمليات المراجعة لتحري الانخفاض في قيمة الشهرة بشكلٍ سنوي أو على فترات أقصر إذا أشارت الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى وجود انخفاض محتمل في القيمة. تتم مقارنة القيمة الدفترية للشهرة مع القيمة القابلة للاسترداد التي تمثل القيمة المستخدمة أو القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، أيّهما أعلى. ويتم احتساب أي انخفاض في القيمة مباشرةً كمصروف ولا يتم عكسه لاحقاً. راجع الإيضاح 6 للتقديرات والأحكام.

تحدد المجموعة، مرة واحدة سنويًا، ما إذا كانت الشهرة قد تعرضت لانخفاض في قيمتها. ويتطلب ذلك تقدير القيمة القابلة للاسترداد باستخدام القيمة العادلة ناقصًا تكاليف البيع، أو القيمة المستخدمة لوحدات مولدة للنقد التي يتم تخصيص الشهرة لها، أيهما أعلى. وتعتبر المجموعة شركة سوق دبي المالي كوحدة مولدة للنقد فردية لأغراض اختبار انخفاض القيمة معتبرةً أنها تدار كوحدة واحدة تعمل في قطاع واحد من أسواق الأوراق المالية العاملة وغرفة المقاصة ذات العلاقة. إن تقدير القيمة العادلة ناقصًا تكاليف البيع يتطلب من المجموعة وضع تقدير لعلاوة السيطرة من أجل احتساب القيمة العادلة ناقصًا تكاليف البيع.

تتم مراجعة الموجودات الأخرى غير الملموسة الخاضعة للإطفاء لتحري الانخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. يتم احتساب خسارة الانخفاض في القيمة وفقاً للمبلغ الذي تتجاوز به القيمة الدفترية للأصل قيمته القابلة للاسترداد. إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة للموجودات ناقصة تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيّهما أعلى. ولأغراض تقييم الانخفاض في القيمة، يتم تجميع الموجودات لدى أدنى المستويات التي تتوفر لها إلى حد كبير تدفقات نقدية واردة مستقلة. تتم مراجعة الانخفاض السابق في قيمة الموجودات الأخرى غير الملموسة لتحري احتمال عكس الانخفاض في القيمة بتاريخ كل تقرير.

استهلاك ممتلكات ومعدات

يتم استهلاك تكلفة الممتلكات والمعدات على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة، التي تستند على الاستخدام المتوقع للأصل والبلي والتلف المادي المتوقع، الذي يعتمد على عوامل التشغيل. لم تأخذ الإدارة بالاعتبار أي قيمة متبقية كونها تعتبر ضئيلة للغاية. تقوم الإدارة بتقييم الأعمار الإنتاجية المقدرة على أساس دوري.

خسارة الانخفاض في قيمة الذمم المدينة التجارية

في كل تاريخ تقرير، تقيّم المجموعة على أساس مستقبلي الخسائر الائتمانية المتوقعة المرتبطة بالموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. وتعتمد منهجية انخفاض القيمة المطبقة على ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان. وبالنسبة للذمم المدينة التجارية، تطبق المجموعة النهج المبسط الذي يسمح به المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، وهو ما يتطلب الاعتراف بالخسائر المتوقعة على مدى العمر منذ الاعتراف المبدئي بالذمم المدينة. انظر الإيضاح 3-28 لمزيد من التفاصيل حول تقييم مخاطر الائتمان.

مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

تدفع المجموعة مكافآت نهاية الخدمة لموظفيها الوافدين وفقاً لقانون العمل لدولة الإمارات العربية المتحدة. ويستند استحقاق هذه المكافآت إلى طول مدة خدمة الموظف واستيفاء الحد الأدنى لفترة الخدمة. تُستحق التكاليف المتوقعة عن هذه المكافآت على مدى فترة العمل. تقوم المجموعة بأداء مساهمات المعاشات والتأمينات الاجتماعية المحلية للموظفين من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة بمقتضى أحكام القانون الاتحادي لدولة الإمارات بالعربية المتحدة رقم 2 لسنة 2000.

6. الشهرة وموجودات غير ملموسة أخرى

التكلفة	الشهرة	ترخيص العمل كسوق للأوراق المالية
	ألف درهم	ألف درهم
في 1 يناير 2023 و2024	2,878,874	**2,824,455**
الإطفاء		
في 1 يناير 2023	-	903,824
المحمّل للسنة	-	56,489
في 31 ديسمبر 2023	-	960,313
المحمّل للسنة	-	56,489
في 31 ديسمبر 2024	2,878,874	**1,016,802**
القيمة الدفترية		
في 31 ديسمبر 2024	2,878,874	**1,807,653**
في 31 ديسمبر 2023	2,878,874	1,864,142

فحص انخفاض قيمة الشهرة

إن تحديد ما إذا كانت الشهرة قد انخفضت قيمتها يتطلب تقدير للقيمة القابلة للاسترداد للوحدات المولدة للنقد التي تم تخصيص الشهرة لها. تعتبر شركة سوق دبي المالي كمنشأة منفصلة، وبالتالي فإنها تعتبر كوحدة مولدة للنقد فردية لأغراض اختبار انخفاض القيمة. تقوم الإدارة بتقييم القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المولدة للنقد باستخدام نموذج القيمة المستخدمة والقيمة العادلة ناقصًا تكاليف البيع، أيهما أعلى. وخلصت الإدارة إلى أن القيمة العادلة ناقصًا تكاليف بيع الوحدة المولدة للنقد تجاوزت قيمتها الدفترية كما في 31 ديسمبر 2024 (31 ديسمبر 2023: القيمة العادلة ناقصًا تكاليف البيع تجاوزت القيمة الدفترية). وللوصول إلى القيمة العادلة ناقصًا تكاليف البيع للوحدة المولدة للنقد التي تم تخصيص الشهرة لها، استخدمت الإدارة سعر السوق المدرج عند الإغلاق لسوق دبي المالي كما في 31 ديسمبر 2024 وعلاوة سيطرة (بالصافي من تكاليف البيع) بنسبة ٪15 (31 ديسمبر 2023: ٪15) لحساب القيمة القابلة للاسترداد.

تبلغ القيمة المقدرة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد 13,800 مليون درهم (31 ديسمبر 2023: 12,788 مليون درهم) كما في 31 ديسمبر 2024 وهو ما يتجاوز قيمتها الدفترية البالغة 8,575 مليون درهم (31 ديسمبر 2023: 8.192 مليون درهم) بحوالي 5,225 مليون درهم (31 ديسمبر 2023: 4,596 مليون درهم بذلك التاريخ. وبالتالي، لا تعتقد إدارة المجموعة وجود أي انخفاض في قيمة الشهرة كما في تاريخ التقرير

فيما يلي الافتراضات الرئيسية المستخدمة في 2024:

سعر السوق المدرج عند الإغلاق كما في 31 ديسمبر 2024	1.5 درهم / للسهم
علاوة السيطرة - صافي تكاليف البيع	15%

تعتبر هذه القيمة العادلة ناقصًا تكاليف بيع القياس على أنها المستوى 2 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة. حددت الإدارة أن أي تغيير مناسب محتمل في الافتراضين الرئيسيين لن يؤدي إلى تجاوز القيمة الدفترية للمبلغ القابل للاسترداد. يعتقد مجلس إدارة المجموعة أن الافتراضات الرئيسية ملائمة كما في 31 ديسمبر 2024، ولا يوجد انخفاض في قيمة الشهرة كما في تاريخ التقرير.

7 (أ) ممتلكات ومعدات

	أجهزة حاسوب ونظم معلومات ألف درهم	موجودات حق الاستخدام ألف درهم	تحسينات على عقار مستأجر ألف درهم	أثاث ومعدات مكتبية ألف درهم	مركبات ألف درهم	أخرى ألف درهم	مبنى قيد الإنشاء ألف درهم	أراضي ألف درهم	المجموع ألف درهم
التكلفة									
في 1 يناير 2023	106,335	45,057	23,037	26,675	137	5,690	56,280	231,306	494,517
اضافات	1,299	6,649*	-	157	429	14,429	-	-	22,963
إستبعادات	(33)	(9,881)	-	(375)	-	-	-	-	(10,289)
تحويلات	5,481	-	9,176	4,472	-	(19,129)	-	-	-
معاد تصنيفها إلى استمار عقاري [إيضاح 7 ب)]	-	-	-	-	-	-	(57,155)*	(231,306)*	(288,461)
في 31 ديسمبر 2024	113,256	26,488	32,279	29,485	566	4,500	-	-	206,574
في 31 ديسمبر 2023	113,082	41,825	32,213	30,929	566	990	56,280	231,306	507,191
اضافات	1,138	21,786*	66	245	-	4,244	875	-	28,354
إستبعادات	(1,665)	(37,123)	-	(1,722)	-	-	-	-	(40,510)
تحويلات	701	-	-	33	-	(734)	-	-	-
معاد تصنيفها إلى استمار عقاري [إيضاح 7 ب)]	-	-	-	-	-	-	(57,155)*	(231,306)*	(288,461)
في 31 ديسمبر 2024	113,256	26,488	32,279	29,485	566	4,500	-	-	206,574
الاستهلاك المتراكم									
في 1 يناير 2023	93,027	37,300	21,190	22,394	137	-	-	-	174,048
محمل للسنة	8,664	9,203	1,787	1,271	9	-	-	-	20,934
محذوف عند الاستبعاد	(33)	(9,881)	-	(375)	-	-	-	-	(10,289)
في 31 ديسمبر 2023	101,658	36,622	22,977	23,290	146	-	-	-	184,693
رسوم السنة	5,535	8,889	1,612	2,050	107	-	-	-	18,193
محمل للسنة	-	1,951	-	-	-	-	-	-	1,951
محذوف عند الاستبعاد	(1,665)	(37,123)	-	(1,722)	-	-	-	-	(40,510)
في 31 ديسمبر 2024	105,528	10,339	24,589	23,618	253	-	-	-	164,327
القيمة الدفترية									
في 31 ديسمبر 2024	7,728	16,149	7,690	5,867	313	4,500	-	-	42,247
في 31 ديسمبر 2023	11,424	5,203	9,236	7,639	420	990	56,280	231,306	322,498

*خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، تتعلق المعاملات غير النقدية الرئيسية بالاعتراف بموجودات حق الاستخدام بمبلغ 22 مليون درهم (31 ديسمبر 2023: 7 مليون درهم) وإعادة تصنيف الأرض والمباني قيد الإنشاء من الممتلكات والمعدات إلى الاستثمار العقاري بمبلغ 288 مليون درهم (31 ديسمبر 2023: لا شيء).

7 (ب) الاستثمار العقاري

	2024 ألف درهم
الرصيد في 31 ديسمبر	**288,461**

يمثل العقار الاستثماري قطعة أرض تقع على شارع الشيخ زايد في الخليج التجاري، دبي، الإمارات العربية المتحدة. تم تقدير القيمة العادلة للاستثمار العقاري في 31 ديسمبر 2024 بمبلغ 413 مليون درهم. خلال السنة، قامت المجموعة بتغيير نيتها للاحتفاظ بالأرض للاستخدام المستقبلي غير المحدد. وبالتالي، قامت المجموعة بتحويل قطعة الأرض هذه إلى استثمار عقاري بقيمة دفترية تبلغ 288 مليون درهم.

كما هو مسموح بموجب معيار المحاسبة الدولي 40 العقار الاستثماري، اختارت المجموعة تحويل الاستثمار العقاري ضمن "نموذج التكلفة". وبالتالي قامت المجموعة بالإفصاح عن "القيمة العادلة" للاستثمار العقاري. تم الوصول إلى "القيمة العادلة" المبينة أعلاه على أساس تقييم تم القيام به من قبل مقيم مستقل. تم تصنيف القيمة العادلة للاستثمار العقاري ضمن المستوى 3 للتسلسل الهرمي للتقييم.

8. موجودات مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

	2024 ألف درهم	2023 ألف درهم
مصنفة كأدوات حقوق ملكية		
استثمارات في أوراق مالية متداولة	**935,304**	696,790
صناديق مدارة - إيضاح 8-1	**25,146**	61,755
استثمارات في صكوك - إيضاح 8-2	**270,182**	260,403
	1,230,632	1,018,948

اتخذت المجموعة قراراً نهائياً بتصنيف الاستثمار في الأوراق المالية والصناديق المدارة والاستثمار في صكوك البنك من الشق الأول على أنها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عند الاعتراف المبدئي وفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، وتم عرض التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر. وهذه الاستثمارات تمثل استثمارات استراتيجية غير محتفظ بها للتداول، وترى المجموعة أن هذا التصنيف هو الأنسب. تم تقييم جميع الاستثمارات وتصنيفها كأدوات حقوق ملكية في الكيانات ذات الصلة. ولم يتم تصنيف المنشآت الرئيسية على أنها حقوق ملكية لسبب وحيد وهو الإعفاء المحدد في المعيار المحاسبي الدولي رقم 32.

الاستثمارات بحسب التوزيع الجغرافي كالتالي:

	2024 ألف درهم	2023 ألف درهم
داخل دولة الإمارات العربية المتحدة	**1,144,971**	949,805
خارج دولة الإمارات العربية المتحدة	**85,661**	69,143
	1,230,632	1,018,948

8-1 تتضمن الصناديق المدارة مبالغ بقيمة 7.4 مليون درهم (31 ديسمبر 2023: 44 مليون درهم) (إيضاح 15) يديرها طرف ذو علاقة.

8-2 تشمل الاستثمارات في الصكوك أدوات دائمة يستحق طلبها بخيار من الجهات المصدرة لها وتقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. وتحمل الصكوك معدلات ربح تتراوح بين 3,375٪ إلى 5٪ سنوياً (31 ديسمبر 2023: 3,375٪ إلى 5٪ سنوياً)، ويستحق دفعها بقرار من الجهة المصدرة.

9. استثمارات بالتكلفة المطفأة

	2024 ألف درهم	2023 ألف درهم
استثمار في صكوك	**297,082**	264,279
	297,082	264,279

تستحق الاستثمارات في الصكوك في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال 7-2 سنوات وتحمل معدلات ربح ثابتة تتراوح من 2.591% إلى 5.5% سنويًا (31 ديسمبر 2023: 2.591% إلى 5%) سنويًا.

10. ودائع استثمارية

متداولة:	2024 ألف درهم	2023 ألف درهم
ودائع استثمارية بفترة استحقاق تقل عن ثلاثة أشهر	**474,392**	174,392
ودائع استثمارية بفترة استحقاق تزيد عن ثلاثة أشهر حتى سنة واحدة	**2,951,230**	2,799,730
	3,425,622	**2,974,122**

غير متداولة:	2024 ألف درهم	2023 ألف درهم
ودائع استثمارية بفترة استحقاق بعد سنة واحدة (إيضاح 4-10)	-	126,609
مجموع الودائع استثمارية	**3,425,622**	**3,100,731**

10-1 إن الودائع الاستثمارية مودعة لدى مؤسساتٍ مالية في دولة الإمارات العربية المتحدة وتحمل معدلات ربح تتراوح بين 4,50٪ إلى 5,60٪ (2023: 4,90٪ إلى 5,85٪) سنوياً.

10-2 تم رهن ودائع استثمارية بقيمة 36,73 مليون درهم (2023: 36,73 مليون درهم) كضمان مقابل تسهيلات سحب بنكي على المكشوف غير مستخدمة مقدمة إلى المجموعة.

10-3 يبلغ إجمالي توزيعات الأرباح المقبوضة والمستحقة الدفع بالإنابة عن الشركات المدرجة في سوق دبي المالي المحتفظ بها في أرصدة "حسابي" وبطاقات آيفستر كما في 31 ديسمبر 2024 مبلغاً وقدره 1,615 مليون درهم (31 ديسمبر 2023: 1,407 مليون درهم)، وهي متاحة للشركة لاستثمارها وفقًا لتقديرها الخاص في موجودات مدرة للدخل مثل الاستثمارات في ودائع قصيرة الأجل بقيمة 1,491 مليون درهم (31 ديسمبر 2023: 1,270 مليون درهم)، واستثمارات بالتكلفة المطفأة بقيمة 87 مليون درهم (31 ديسمبر 2023: 91 مليون درهم)، وحسابات مضاربة وجارية بقيمة 37 مليون درهم (31 ديسمبر 2023: 46 مليون درهم). ولذلك، تتحمل المجموعة التزامًا بدفع هذه المبالغ لمساهمي الشركات المدرجة. وحتى يتم الوفاء بهذا الالتزام، تقوم المجموعة بالاعتراف بأرباح هذه الاستثمارات في بيان الدخل الموحد.

11. مصاريف مدفوعة مقدماً وذمم مدينة أخرى

	2024 ألف درهم	2023 ألف درهم
إيرادات مستحقة من ودائع استثمارية	**88,127**	82,851
أرصدة طرف مقابل مركزي (إيضاح 11-1)	**173,414**	130,498
مصاريف مدفوعة مقدماً	**4,714**	6,122
رسوم عمولات تداول مستحقة	**3,011**	2,003
ذمم مدينة أخرى	**4,197**	2,724
مبالغ مستحقة من وسطاء	**372**	1,013
ضريبة القيمة المضافة المستحقة القبض على المصروفات الرأسمالية	**2,658**	2,426
ناقصاً: مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	**276,493**	227,637
	(946)	(1,213)
	275,547	226,424

صافي الحركة في مخصص الديون المشكوك في تحصيلها:

	2024 ألف درهم	2023 ألف درهم
الرصيد الافتتاحي	**1,213**	754
(عكس)/ مخصص للسنة	**(267)**	459
الرصيد الختامي	**946**	1,213

11-1 تتعلق هذه الأرصدة بشركة دبي للمقاصة ذات شخص واحد ش.ذ.م.م وشركة ناسداك دبي المحدودة باعتبارها الأطراف المركزية المقابلة لجميع التداولات، وعادة ما تتم تسوية هذه الأرصدة خلال يومين من تاريخ التعامل (T+2). يمثل الرصيد ذمماً مدينة من وسطاء مقابل تداولات لم تتم تسويتها كما بنهاية السنة. وتم تسجيل الرصيد المستحق المقابل لنفس المبلغ كالتزام كما بنهاية السنة (إيضاح 18).

11-2 لا تحتفظ المجموعة بأي رهن عن المصاريف المدفوعة مقدمًا والذمم المدينة الأخرى.

12. النقد وما يعادله

	2024 ألف درهم	2023 ألف درهم
نقد في الصندوق	**140**	145
أرصدة بنكية:		
حسابات جارية	**16,375**	19,622
حسابات ادخار (إيضاح 1-12)	**5,734**	20
حسابات مضاربة (إيضاح 2-12 و3-10)	**83,954**	84,136
	106,203	103,923
زائدا: ودائع استثمارية بفترات استحقاق أصلية لا تزيد على ثلاثة أشهر	**162,030**	57,000
نقد وما يعادله	**268,233**	160,923

12-1 يتراوح متوسط معدل العائد على حسابات الادخار 0,24٪ سنوياً (31 ديسمبر 2023: 0.30٪ سنوياً).

12-2 يبلغ متوسط معدل العائد على حسابات المضاربة 1,75٪ سنوياً (31 ديسمبر 2023: 3.79٪ سنوياً).

12-3 في 31 ديسمبر 2024 و31 ديسمبر 2023، قامت المجموعة بتقييم إمكانية استرداد النقد وما يعادله وخلصت إلى أن مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة غير جوهري.

13. رأس المال

	2024 ألف درهم	2023 ألف درهم
رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع: 8,000,000,000 سهم (31 ديسمبر 2023: 8,000,000,000 سهم) بقيمة درهم واحد للسهم (31 ديسمبر 2023: درهم واحد للسهم)	**8,000,000**	8,000,000

14. احتياطيات

احتياطي قانوني

عملًا بالمرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم 32 لسنة 2021، فقد خصصت المجموعة احتياطي قانوني بنسبة 10٪ من صافي الأرباح السنوية للشركة ويستمر التحويل إلى الاحتياطي حتى يبلغ رصيده ما يعادل 50٪ من رأس المال. إن هذا الاحتياطي غير متوفر للتوزيع، باستثناء ما ينص عليه القانون.

Statutory reserve ألف درهم	
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2022	493,156
تحويل من صافي ربح سنة 2023	32,944
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2023	526,100
تحويل من صافي ربح سنة 2024	37,671
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2024	563,771

احتياطي إعادة تقييم استثمارات - بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يمثل احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات الأرباح والخسائر المتراكمة الناشئة عن إعادة تقييم الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

15. معاملات وأرصدة الأطراف ذات العلاقة

تبرم المجموعة معاملات مع شركات وجهات تستوفي تعريف الطرف ذي العلاقة وفق ما ورد في معيار المحاسبة الدولي رقم 24: إفصاحات الأطراف ذات العلاقة. وتتضمن الأطراف ذات العلاقة الشركة الأم والمساهمين والشركات التابعة والزميلة والجهات الخاضعة للسيطرة المشتركة وموظفي الإدارة الرئيسيين. وتُجرى المعاملات مع هذه الأطراف ذات العلاقة بنفس الشروط السائدة في نفس الوقت بالنسبة للمعاملات المماثلة مع العملاء والأطراف الخارجية.

وخلال السنة، أبرمت المجموعة المعاملات الجوهرية التالية مع الأطراف ذات العلاقة في سياق الأعمال العادية. وقد تم إبرام هذه المعاملات وفق الشروط والأحكام المتفق عليها بشكل متبادل.

معاملات خلال السنة

2024 ألف درهم	2023 ألف درهم	
الشركات التابعة والزميلة للشركة الأم		
56,079	45,272	إيرادات الاستثمار
60,145	22,394	رسوم أخرى
42,001	19,530	إيرادات توزيعات الأرباح
8,079	8,660	دفعات الإيجار ومصاريف أخرى ذات علاقة
1,091	61	فائدة على عقود الإيجار

تعويضات كبار موظفي الإدارة

فيما يلي مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وغيرهم من كبار موظفي الإدارة خلال السنة:

2024 ألف درهم	2023 ألف درهم	
14,298	14,249	رواتب ومنافع قصيرة الأجل
860	832	معاشات وتأمينات اجتماعية عامة
		أعضاء مجلس الإدارة
834	870	مكافآت إلى مجلس إدارة ناسداك دبي
795	739	بدل حضور اجتماعات للمجموعة
2,700	2,700	مكافآت أعضاء مجلس إدارة شركة سوق دبي المالي

فيما يلي أرصدة الأطراف ذات العلاقة المدرجة في قائمة المركز المالي الموحدة:

الأرصدة

2024 ألف درهم	2023 ألف درهم	
		شركات تابعة وزميلة
7,421	44,030	صناديق مدارة من قبل طرف ذو علاقة (إيضاح 1-8)
953,169	726,196	موجودات مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (إيضاح 8)
179,203	188,704	استثمارات بالتكلفة المطفأة (إيضاح 9)
659,421	439,392	ودائع استثمارية (إيضاح 10)
97,276	94,655	نقد وما يعادله (إيضاح 12)

2024 ألف درهم	2023 ألف درهم	
		مبالغ مستحقة إلى أطراف ذات علاقة
13,958	-	مركز دبي التجاري العالمي – التزام إيجاري
		الشركة الأم
16,530	13,855	مصاريف مدفوعة بالنيابة عن المجموعة
32,189	32,189	قرض مساند (إيضاح 1-15)

15-1 تم تقديم القرض المساند من قبل بورصة دبي المحدودة إلى ناسداك دبي المحدودة. إن القرض المساند غير مضمون وبلا تاريخ سداد محدد ولا يحمل أي معدل فائدة اعتباراً من 1 أبريل 2022. ويعتبر هذا القرض مضاف إلى حقوق كافة الدائنين الآخرين لدى الشركة التابعة.

لم تقدم المجموعة أي قروض لأعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 و2023.

حصلت المجموعة على موافقة من المساهمين فيما يتعلق بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة من أجل الامتثال لأحكام مرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (32) لسنة 2021.

قامت المجموعة بتطبيق الإعفاء الجزئي المسموح به بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 24 على الكيانات المملوكة للحكومة وأفصحت عن طبيعة ومبلغ كل معاملة فردية هامة، وللمعاملات الأخرى التي تعتبر بشكل جماعي، ولكن ليس بشكل فردي، هامة أفصحت عن مؤشر نوعي أو كمي حسب نطاق المعاملة. تعتبر حكومة دبي بمثابة الشركة الأم المطلقة والطرف المسيطر حيث تمتلك نسبة 80,66٪ (31 ديسمبر 2023: 80,66٪) من شركة سوق دبي المالي (ش.م.ع) من خلال مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية، وهي شركة تابعة لحكومة دبي. تتحمل المجموعة في سياق عملها المعتاد في سوق دبي للأوراق المالية مصاريف وتتلقى رسومًا بناءً على الشروط القياسية المطبقة في السوق من الكيانات الحكومية ذات الصلة. بالإضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة بأنشطة استثمارية مع الجهات الحكومية ذات الصلة بالنيابة عنها. لا توجد معاملات أخرى هامة بشكل فردي أو جماعي.

16. عقود الإيجار

عقود الإيجار - المجموعة كمستأجر (المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16)

تستأجر المجموعة مقرات لمكاتبها بعقود إيجار تتراوح مدتها عادة من 3 - 5 سنوات مع خيار تجديد تلك العقود بعد ذلك التاريخ. يتم إعادة التفاوض على دفعات الإيجار كل 3 - 5 سنوات لتعكس الإيجارات السائدة في السوق. وتنص بعض عقود الإيجار على مدفوعات إيجارية إضافية تستند إلى التغيرات في مؤشرات الأسعار المحلية.

تم إبرام عقود إيجار العقارات كعقود إيجار مجمعة ويتم تجديدها على أساس سنوي.

وفيما يلي معلومات حول عقود الإيجار التي تكون المجموعة مستأجراً فيها.

1. موجودات حق الاستخدام

يتم عرض موجودات حق الاستخدام المتعلقة بعقاراتها المؤجرة في الممتلكات والمعدات.

عقود الإيجار - المجموعة كمستأجر (المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16) (تتمة)

2. الالتزامات الإيجارية

2024 ألف درهم	2023 ألف درهم	
7,214	2,340	مطلوبات إيجار غير متداولة
9,083	2,125	مطلوبات إيجار متداولة (إيضاح 18)
16,297	4,465	

3. المبالغ المعترف بها في بيان الدخل الموحد

2024 ألف درهم	2023 ألف درهم	
1,340	117	مصاريف الفوائد على الالتزامات الإيجارية

4. المبالغ المعترف بها في بيان التدفقات النقدية الموحد

2024 ألف درهم	2023 ألف درهم	
9,344	10,549	مجموع التدفقات النقدية الصادرة لالتزامات عقود الإيجار

17. مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

	2024 ألف درهم	2023 ألف درهم
الرصيد في بداية السنة	**21,259**	23,162
المحمل خلال السنة	**2,955**	3,811
المسدد خلال السنة	**(3,150)**	(5,714)
الرصيد في نهاية السنة	**21,064**	21,259

18. ذمم دائنة ومصاريف مستحقة

	2024 ألف درهم	2023 ألف درهم
توزيعات أرباح مستحقة الدفع بالإنابة عن الشركات المدرجة في سوق دبي المالي ("حسابي") (إيضاح 3-10)	**1,119,257**	969,629
بطاقات آيفستر (إيضاح 3-10)	**495,357**	436,992
ودائع أعضاء هامشية (إيضاح 1-18)	**5,947**	10,191
مصاريف مستحقة وذمم دائنة أخرى	**25,451**	19,274
أرصدة طرف مقابل مركزي (إيضاح 1-11)	**173,414**	130,498
مبالغ مستحقة إلى هيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات العربية المتحدة	**761**	366
إيرادات غير محققة	**1,801**	1,010
الزكاة	**1,167**	1,124
الالتزامات الإيجارية المتداولة (إيضاح 16)	**9,083**	2,125
اكتتابات العملاء في الطرح العام الأولي	**617**	24
ضريبة القيمة المضافة مستحقة الدفع	**4,150**	3,611
	1,837,005	1,574,844

18-1 يتعين على أعضاء المقاصة تقديم هوامش فيما يتعلق بالتزاماتهم الخاصة بالمقاصة والتسوية تجاه المجموعة. يتم الاحتفاظ بالهوامش في حسابات منفصلة باسم شركة سوق دبي المالي في بنوك المقاصة. تستخدم المجموعة الهوامش المقدمة من قبل أعضاء المقاصة من أجل الوفاء بالتزامات أعضاء المقاصة تجاه المجموعة في حالة تقصير عضو المقاصة فيما يتعلق بتسويات التداول.

19. توزيعات أرباح مستحقة الدفع

19-1 أعلنت الشركة خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوي المنعقد في 26 مارس 2024 عن توزيعات أرباح لعام 2023 بقيمة 279,9 مليون درهم بواقع 0.035 درهم للسهم الواحد بما في ذلك الدخل غير المتوافق مع الشريعة الإسلامية بقيمة 34,1 مليون درهم للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (31 ديسمبر 2023 توزيعات أرباح بقيمة 134,7 مليون درهم بواقع 0.016841 درهم للسهم الواحد بما في ذلك الدخل غير المتوافق مع الشريعة الإسلامية بقيمة 24,7 مليون درهم للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022).

19-2 تبلغ توزيعات الأرباح غير المدفوعة للمساهمين بخلاف الشركة الأم 0.094 مليون درهم (31 ديسمبر 2023: 0.086 مليون درهم).

20. إيرادات الاستثمار

	2024 ألف درهم	2023 ألف درهم
إيرادات الاستثمار من الموجودات المالية الأخرى المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**11,644**	11,644
إيرادات الاستثمار من الاستثمارات بالتكلفة المطفأة	**10,709**	10,069
إيرادات الاستثمار من الودائع الاستثمارية	**193,329**	147,095
	215,682	168,808

21. إيرادات توزيعات الأرباح

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، تم الاعتراف بتوزيعات الأرباح المستلمة من الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والبالغة 43,7 مليون درهم (31 ديسمبر 2023: 20,2 مليون درهم) ضمن إيرادات توزيعات الأرباح في بيان الربح أو الخسارة الموحد.

22. مصاريف عمومية وإدارية

	2024 ألف درهم	2023 ألف درهم
رواتب ومنافع أخرى	**86,102**	88,904
استهلاك [(إيضاح 7 (أ)]	**18,193**	20,934
مصاريف صيانة	**15,004**	14,260
مصاريف اتصال	**7,075**	6,826
مصاريف مهنية	**5,576**	4,740
مصاريف آيفستر	**9,463**	8,610
مكافآت ومصاريف أعضاء مجلس الإدارة	**4,329**	4,309
مصاريف أخرى	**19,453**	12,440
	165,195	161,023

23. مخصص انخفاض قيمة الموجودات المالية

يمثل هذا المخصص صافي المخصص على الودائع طويلة الأجل بقيمة 18.5 مليون درهم (31 ديسمبر 2023: 8.6 مليون درهم).

صافي حركة انخفاض قيمة الموجودات المالية:

	2024 ألف درهم	2023 ألف درهم
الرصيد الافتتاحي	**281,835**	281,809
عكس انخفاض قيمة الموجودات المالية (صافي)	**(18,517)**	(8,641)
تعليق الدخل	**7,408**	8,667
الرصيد الختامي	**270,726**	281,835

24. ربحية السهم الأساسية والمخففة

	2024 ألف درهم	2023 ألف درهم
صافي الربح للسنة العائد إلى ملاك الشركة (ألف درهم)	**376,710**	329,404
رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع (بالآلاف)	**8,000,000**	8,000,000
ناقصاً: أسهم الخزينة (بالآلاف)	**(4,237)**	(4,237)
عدد الأسهم المصدرة (بالآلاف)	**7,995,763**	7,995,763
ربحية السهم الأساسية والمخففة - بالدرهم	**0.047**	0.041

25. الالتزامات

	2024 ألف درهم	2023 ألف درهم
تعهدات لشراء ممتلكات ومعدات	**5,525**	985
سحوبات بنكية على المكشوف غير مستغلة	**186,730**	136,730

في 2010، أبرمت الشركة اتفاقية مع بورصة دبي المحدودة للاستحواذ على نسبة 33٪ المتبقية من حقوق الملكية في ناسداك دبي المحدودة مقابل مبلغ 148 مليون درهم. ويتوقف إنجاز وممارسة هذا الاستحواذ على الاتفاق المتبادل بين الشركة وبورصة دبي المحدودة وبتاريخ تتفق عليه الشركة مع بورصة دبي المحدودة.

26. إيرادات غير متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية

إن الإيرادات غير المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لما تم اعتماده من قبل مجلس الرقابة الشرعية والفتوى لدى الشركة، قد خصصتها المجموعة من الأرباح المحتجزة لتوزيعها على المساهمين لإنفاقها في الأغراض الخيرية. وبناءً على قرار مجلس الرقابة الشرعية والفتوى، يقع على عاتق كل مساهم التبرع بحصته من هذه الأرباح للأغراض الخيرية.

السنة	ألف درهم
2019	**22,539**
2020	**30,914**
2021	**16,824**
2022	**24,683**
2023	**34,117**

إن الإيرادات غير المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية البالغة قيمتها 34,1 مليون درهم والمتعلقة بسنة 2023 (31 ديسمبر 2023: 24,7مليون درهم متعلقة بسنة 2022) وفقاً لما تم اعتماده من قبل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لدى الشركة، قد خصصتها المجموعة من الأرباح المحتجزة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 وتم توزيعها على المساهمين لإنفاقها في الأغراض الخيرية من جانب المساهمين. وبناءً على قرار هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، تقع على عاتق كل المساهمين الأفراد وحدهم مسؤولية التبرع بأسهمهم في هذا المبلغ لأغراض خيرية.

27. أهداف إدارة المخاطر المالية

27-1 عوامل المخاطر المالية

تتعرض المجموعة جراء الأنشطة التي تمارسها لمجموعة متنوعة من المخاطر المالية وتلك الأنشطة تنطوي على التحليل والتقييم وقبول وإدارة درجة معينة من المخاطر أو مجموعة من المخاطر. يعتبر قبول المخاطر عاملاً أساسياً في الأعمال المالية، كما تعتبر المخاطر التشغيلية نتيجة حتمية للاستمرار في خوض العمل التجاري. وبالتالي، تهدف المجموعة إلى تحقيق توازن مناسب بين المخاطر والعوائد وتقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للمجموعة.

إن سياسات إدارة مخاطر المجموعة مصممة لتحديد وتحليل هذه المخاطر ووضع سقوف وضوابط مناسبة لها ومراقبتها. تعمل المجموعة على مراجعة سياساتها لإدارة المخاطر بطريقة منتظمة لكي تشمل التغيرات في الأسواق والمنتجات وأفضل الممارسات الناشئة.

تقوم الإدارة المالية للمجموعة بمراقبة وإدارة المخاطر المالية المتعلقة بعمليات المجموعة من خلال التقارير الداخلية حول المخاطر التي تعمل على تحليل التعرضات بحسب درجة وحجم المخاطر. تنطوي تلك المخاطر على مخاطر السوق (بما فيها مخاطر صرف العملات الأجنبية ومخاطر الأسعار ومخاطر معدل الربح) ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

27-2 مخاطر السوق

(أ) مخاطر صرف العملات الأجنبية

إن أنشطة المجموعة غير معرضة للمخاطر المالية الخاصة بالتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية نظراً لأن كافة الموجودات والمطلوبات المالية الخاصة بها مقومة بالدرهم الإماراتي أو بالدولار الأمريكي المربوط بالدرهم الإماراتي.

(ب) مخاطر الأسعار

تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار الأسهم الناشئة عن استثمارات حقوق الملكية المدرجة. يتم الاحتفاظ بالاستثمارات في الأسهم لأغراض استراتيجية وليس لأغراض تجارية ولا تقوم المجموعة بالتداول بشكل نشط في هذه الاستثمارات. تعمل المجموعة على الحد من مخاطر أسعار الأسهم بتنويع محفظة الاستثمار والمتابعة المستمرة لتطورات السوق. وإضافة إلى ذلك، تراقب المجموعة بشكل فاعل العوامل الرئيسية التي تؤثر على حركات الأسهم والسوق، ويشمل ذلك تحليل الأداء المالي والتشغيلي للكيانات المستثمر فيها. وتمتلك المجموعة كما في 31 ديسمبر 2024 محفظة استثمار في حقوق ملكية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بمبلغ 1,230 مليون درهم (31 ديسمبر 2023: 1,018 مليون درهم).

تحليل حساسية أسعار الأسهم

لقد تم تحديد تحليل الحساسية المبين أدناه استناداً إلى مدى التعرض لمخاطر أسعار الأسهم في فترة التقرير.

فيما لو ارتفعت / انخفضت أسعار الأسهم بنسبة 5٪، لكانت هناك:

زيادة / انخفاض في احتياطي إعادة تقييم الاستثمار بواقع 62 مليون درهم (31 ديسمبر 2023: 51 مليون درهم) نتيجة للتغيرات في القيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية.

(ج) مخاطر معدل الربح

إن مخاطر معدل الربح هي المخاطر المتعلقة بتقلب قيمة التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية بسبب التغيرات في معدلات الربح السوقية. تتمثل المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها الموجودات والمطلوبات المالية في مخاطر الخسارة الناتجة عن التقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار الربح في السوق. يتم تسعير الموجودات والمطلوبات المالية طويلة الأجل للمجموعة بشكل عام على أساس السعر المتغير، والذي يتتبع التغيرات في أسعار الفائدة في السوق.

تتكون الموجودات المالية التي من المحتمل أن تعرض المجموعة لمخاطر معدل الربح بشكل أساسي من الودائع الاستثمارية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والاستثمارات بالتكلفة المطفأة والاستثمار في الصكوك المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. إن التغير بمقدار +/- 50 نقطة أساس في منحنى العائد قد يؤدي إلى زيادة/ نقص في إيرادات الاستثمار وحقوق الملكية بواقع 20,8 مليون درهم (31 ديسمبر 2023: 17,9 مليون درهم).

27-3 مخاطر الائتمان

تتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان وهي المخاطر المتعلقة بتسبب الطرف المقابل في خسارة مالية للمجموعة نتيجة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته. تنطوي الموجودات المالية التي يُحتمل أن تعرّض المجموعة لمخاطر الائتمان بشكل أساسي على الاستثمارات بالتكلفة المطفأة والودائع الاستثمارية والذمم المدينة الأخرى والنقد وما يعادله.

فيما يلي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان قبل الضمانات المحتفظ بها أو التعزيزات الائتمانية الأخرى:

	2024 ألف درهم	2023 ألف درهم
الموجودات المالية		
استثمارات بالتكلفة المطفأة (إيضاح 9)	**297,082**	264,279
ودائع استثمارية (إيضاح 10)	**3,425,622**	3,100,731
ذمم مدينة أخرى (إيضاح 11)	**270,832**	217,875
نقد وما يعادله (إيضاح 12)	**268,233**	160,923
مجموع الموجودات المالية	**4,261,769**	3,743,808

يمثل الجدول أعلاه أسوأ احتمال من حيث تعرّض المجموعة لمخاطر الائتمان، دون الأخذ في الاعتبار أي ضمانات محتفظ بها أو تعزيزات ائتمانية أخرى مرفقة. تستند التعرّضات الموضحة أعلاه إلى صافي القيم الدفترية للموجودات المالية كما هو مدرج في بيان المركز المالي.

الودائع الاستثمارية والنقد وما يعادله

تحتفظ المجموعة بودائع استثمارية متداولة بقيمة 3,426 مليون درهم (31 ديسمبر 2023: 2,974 مليون درهم) ونقد وما يعادله بقيمة 268 مليون درهم كما في 31 ديسمبر 2024 (31 ديسمبر 2023: 161 مليون درهم) لدى البنوك والأطراف المقابلة من المؤسسات المالية، والتي تم تصنيفها بدرجة (P1) أو (P2)، بناءً على تصنيفي وكالة موديز ووكالة فيتش. تم قياس الانخفاض في قيمة النقد وما يعادله والودائع الاستثمارية المتداولة على أساس خسارة متوقعة على مدار 12 شهرًا، ويعكس فترات الاستحقاق القصيرة للتعرضات. وترى المجموعة أن النقد وما يعادله والودائع الاستثمارية المتداولة لها مخاطر ائتمان ضئيلة بناءً على التصنيفات الائتمانية الخارجية للأطراف المقابلة، وبالتالي لم يتم الاعتراف بخسائر ائتمانية متوقعة.
فيما يلي تصنيف البنوك وفقًا لتصنيف موديز وفيتش وأرصدة الودائع الاستثمارية المتداولة ذات الصلة والنقد وما يعادله:

تصنيف البنك	2024 ألف درهم	2023 ألف درهم
P1	**2,148,063**	323,004
P2	**1,545,652**	2,811,764
المجموع	**3,693,715**	3,134,768

بالنسبة للودائع الاستثمارية غير المتداولة المحتفظ بها لدى أطراف مقابلة أخرى، تم تطبيق نموذج كامل لمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 وتم الاعتراف بخسارة انخفاض في القيمة قدرها 271 مليون درهم كما في 31 ديسمبر 2024 (31 ديسمبر 2023: 282 مليون درهم).

استثمارات بالتكلفة المطفأة

تحد المجموعة من تعرضها لمخاطر الائتمان من خلال الاستثمار فقط في الصكوك الصادرة عن المؤسسات المالية الإماراتية المرموقة والكيانات المملوكة للحكومة والكيانات الأخرى القائمة في الإمارات العربية المتحدة وغير المصنفة.

بالنسبة للكيانات المصنفة، تراقب المجموعة التغيرات في مخاطر الائتمان من خلال رصد التصنيفات الائتمانية الخارجية المنشورة لتحديد ما إذا كانت التصنيفات المنشورة تظل محدثة ولتقييم ما إذا كانت هناك أي زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان بتاريخ التقرير لم تؤخذ بالاعتبار في التصنيفات المنشورة من خلال إضافة المعلومات الصحفية والتنظيمية المتوفرة حول المُصدرين. وبالنسبة للكيانات غير المصنفة، تقوم المجموعة بتقييم الأداء المالي للمُصدرين بشكل دوري لمراقبة التغيرات في مخاطر الائتمان مع الاعتماد كذلك على المعلومات الصحفية والتنظيمية المتاحة حول المُصدرين.

بالنسبة للخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستثمارات بالتكلفة المطفأة، تستند احتمالية التعثر لمدة 12 شهرًا وعلى مدى العمر إلى البيانات التاريخية المقدمة من تصنيفي وكالة موديز ووكالة فيتش. وتعكس معايير الخسارة الناتجة عن التعثر بشكل عام معدل استرداد مفترض قدره 27٪ للمؤسسات المالية الإماراتية المرموقة و40٪ للكيانات الأخرى باستثناء عندما تكون الأوراق المالية قد تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية، وفي هذه الحالة يعتمد تقدير الخسارة على سعر السوق الحالي للأداة ومعدل الفائدة الفعلي الأصلي.

يعرض الجدول التالي تحليلاً للجودة الائتمانية للصكوك المصنفة كاستثمارات بالتكلفة المطفأة والودائع الاستثمارية غير المتداولة لدى أطراف مقابلة بخلاف البنوك. وهي تشير إلى ما إذا كانت الموجودات المقاسة بالتكلفة المطفأة تخضع لمخصص خسارة ائتمانية متوقعة على مدار 12 شهرًا أو على مدى العمر، وفي الحالة الأخيرة، ما إذا كانت قد تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية.

فيما يلي مخصص انخفاض القيمة والخسارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024:

بالتكلفة المطفأة 31 ديسمبر 2024			
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة
بآلاف الدراهم	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - لم تتعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - تعرضت للانخفاض في القيمة الائتمانية
إجمالي القيم الدفترية (التكلفة المطفأة قبل الانخفاض في القيمة)	**297,082**	-	**270,726**
انخفاض في القيمة	**-**	-	**(270,726)**
القيمة الدفترية	**297,082**	**-**	**-**

فيما يلي مخصص انخفاض القيمة والخسارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023:

بالتكلفة المطفأة 31 ديسمبر 2023			
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة
بآلاف الدراهم	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - لم تتعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - تعرضت للانخفاض في القيمة الائتمانية
إجمالي القيم الدفترية (التكلفة المطفأة قبل الانخفاض في القيمة)	264,279	182,424	226,020
انخفاض في القيمة	-	(55,311)	(226,020)
مخصص الخسارة	-	(504)	-
القيمة الدفترية	264,279	126,609	-

لم يكن لدى المجموعة أي استثمار في صكوك كانت غير عاملة في 31 ديسمبر 2024 و 31 ديسمبر 2023.

ليس لدى المجموعة أي ضمانات فيما يتعلق بالاستثمارات أعلاه ولم يكن هناك حركة بين المراحل خلال السنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2024 و31 ديسمبر 2023.

ذمم مدينة أخرى

تطبق المجموعة النهج المبسط الذي يسمح به المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 للذمم المدينة التجارية بمبلغ 272 مليون درهم كما في 31 ديسمبر 2024)31 ديسمبر 2023: 221 مليون درهم)، والذي يتطلب الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر منذ الاعتراف المبدئي بالموجودات المالية. قامت المجموعة بتكوين مخصص كامل قدره 0,9 مليون درهم (31 ديسمبر 2023: 1,2 مليون درهم) مقابل الذمم المدينة المشكوك في تحصيلها كما في 31 ديسمبر 2024. لقد اعتمدت المجموعة سياسة تحظر التعامل إلا مع الأطراف المقابلة التي تتمتع بجدارة ائتمانية وبعد الحصول على ضمانات كافية، عند الاقتضاء، وذلك كوسيلة لتخفيف مخاطر الخسائر المالية الناتجة عن حالات التعثر. لا تتعامل المجموعة إلا مع الوسطاء المرخّص لهم مع الحصول على كفالات بنكية مقابل الذمم المدينة من الوسطاء. تتم السيطرة على مخاطر الائتمان بوضع سقوف ائتمانية لكل طرف مع مراجعتها واعتمادها من قبل الإدارة.

27-4 مخاطر السيولة

يتمتع مجلس الإدارة بالمسؤولية المطلقة عن إدارة مخاطر السيولة حيث قام المجلس بوضع إطار عمل مناسب لإدارة مخاطر السيولة وذلك من أجل إدارة متطلبات التمويل الخاصة بالمجموعة على المدى القصير والمتوسط والطويل إضافة إلى متطلبات إدارة السيولة. تدير المجموعة مخاطر السيولة عن طريق الاحتفاظ باحتياطيات كافية والمراقبة المستمرة للتدفقات النقدية المتوقعة والفعلية ومطابقة آجال استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية.

توضح الجداول التالية فترة الاستحقاق التعاقدي المتبقية للمطلوبات المالية غير المشتقة الخاصة بالمجموعة. لقد تم إعداد هذه الجداول استناداً إلى التدفقات النقدية غير المخصومة للمطلوبات المالية استناداً إلى فترات الاستحقاق التعاقدية المتبقية بتاريخ بيان المركز المالي الموحد. فيما يلي تحليل آجال السيولة الخاص بالمطلوبات المالية:

ألف درهم	خلال 3 أشهر	3 إلى 6 أشهر	6 إلى 12 شهرًا	1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
31 ديسمبر 2024 المطلوبات المالية						
ذمم دائنة ومصاريف مستحقة	**1,831,054**	-	-	-	-	**1,831,054**
الالتزامات الإيجارية(غير متداولة)	**-**	-	**7,214**	-	-	**7,214**
قرض مساند	**32,189**	-	-	-	-	**32,189**
مبالغ مستحقة إلى طرف ذي علاقة	**16,530**	-	-	-	-	**16,530**
توزيعات أرباح مستحقة الدفع	**94**	-	-	-	-	**94**
مجموع المطلوبات المالية	**1,879,867**	**-**	**7,214**	**-**	**-**	**1,887,081**
31 ديسمبر 2023 المطلوبات المالية						
ذمم دائنة ومصاريف مستحقة	1,570,223	-	-	-	-	1,570,223
الالتزامات الإيجارية(غير متداولة)	-	-	2,340	-	-	2,340
قرض مساند	32,189	-	-	-	-	32,189
مبالغ مستحقة إلى طرف ذي علاقة	13,855	-	-	-	-	13,855
توزيعات أرباح مستحقة الدفع	86	-	-	-	-	86
مجموع المطلوبات المالية	1,616,353	-	2,340	-	-	1,618,693

القيمة العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن قبضه نظير بيع أصل أو دفعه نظير تحويل التزام في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس في السوق الرئيسية أو، في حالة عدم توفر سوق رئيسية، في السوق الأكثر نفعاً للمجموعة في ذلك التاريخ.

تشمل الموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة النقد وما يعادله والودائع الاستثمارية والموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والاستثمارات بالتكلفة المطفأة والقرض المساند والذمم المدينة والدائنة المستحقة على المدى القصير. تحمل الودائع الاستثمارية غير المتداولة معدلات عائد حسب السائد في السوق. وبالتالي، فإن قيمتها العادلة تقارب القيمة الدفترية، بعد الأخذ في الاعتبار الانخفاض في القيمة المدرج في بيان المركز المالي الموحد.
لقد قامت المجموعة بتصنيف أساليب قياس القيمة العادلة باستخدام تسلسل هرمي للقيمة العادلة يعكس مدى أهمية المعطيات المستخدمة في أساليب القياس. فيما يلي المستويات المختلفة لتسلسل القيمة العادلة:

الأسعار المُعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المتطابقة (المستوى الأول).

المعطيات الأخرى بخلاف الأسعار المُعلنة المدرجة ضمن المستوى 1 التي تعتبر جديرة بالملاحظة بالنسبة للأصل أو المطلوب، سواءً كانت مباشرة (وهي الأسعار) أو غير مباشرة (وهي المستمدة من الأسعار) (المستوى 2).

المعطيات الخاصة بالأصل أو المطلوب التي لا تستند إلى بيانات سوق جديرة بالملاحظة (وهي المعطيات غير الجديرة بالملاحظة) (المستوى الثالث).

تستند القيمة العادلة للأدوات المالية المتداولة في أسواق نشطة إلى أسعار السوق المعلنة بتاريخ بيان المركز المالي الموحد. تعتبر السوق سوقاً نشطة في حال كانت الأسعار المعلنة جاهزة ومتوفرة بانتظام من الأسواق المالية أو الوكلاء أو الوسطاء أو قطاعات العمل أو خدمات التسعير أو الهيئات الرقابية بحيث تمثل هذه الأسعار معاملات السوق الفعلية والمتكررة بانتظام على أساس تجاري بحت. وتُدرج هذه الأدوات ضمن المستوى الأول. تتكون الأدوات المدرجة في المستوى الأول بصفة أساسية من استثمارات الأسهم المتداولة المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

تحدد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المتداولة في سوق نشطة (مثل المشتقات المتداولة في السوق الموازية) باستخدام أساليب التقييم. تعمل هذه الأساليب على تحقيق الاستفادة القصوى من معطيات السوق المتاحة الملحوظة وتعتمد على أقل قدر ممكن من التقديرات الخاصة بالمنشأة في حال كانت المعطيات الهامة المطلوبة لقياس القيمة العادلة للأداة معطيات جديرة بالملاحظة، فإنه يتم إدراج هذه الأدوات ضمن المستوى الثاني. تتألف هذه الاستثمارات من صناديق تستند قيمها العادلة على صافي قيمة الموجودات المحددة من قبل مديري الصناديق.

إذا كانت هناك واحدة أو أكثر من هذه المعطيات غير مستندة إلى بيانات جديرة بالملاحظة في السوق، فإن الأداة تدرج ضمن المستوى الثالث. تمثل موجودات المستوى الثالث أسهم حقوق الملكية الخاصة غير المدرجة واستثمارات الصناديق المشتركة التي يتم تحديد قيمها العادلة بناءً على افتراضات متغيرة غير قابلة للملاحظة تعتمد على نطاق واسع من العوامل المرتبطة بالاقتصاد الكلي. يتم تعديل القيم الدفترية لهذه الاستثمارات على النحو التالي:

أدوات حقوق الملكية الخاصة – باستخدام أحدث قيمة دفترية صافية متوفرة وتقييم السوق باستخدام الأسعار السائدة في السوق الثانوية للأدوات المشابهة.

الصناديق الخاصة – على أساس صافي قيمة الموجودات المستمدة من الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء أو قيمة السهم المحددة من قبل مديري الصناديق.

أساليب التقييم والافتراضات المطبقة لأغراض قياس القيمة العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية باستخدام أساليب التقييم والافتراضات التي تماثل تلك المستخدمة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023.

القيمة العادلة للموجودات المالية للمجموعة المقاسة بالقيمة العادلة على أساس متكرر

تقاس بعض الموجودات المالية للمجموعة بالقيمة العادلة في نهاية فترة التقرير. يعرض الجدول التالي هذه الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة كما في 31 ديسمبر 2024 و2023:

31 ديسمبر 2024	المستوى الأول ألف درهم	المستوى الثاني ألف درهم	المستوى ثالث ألف درهم	المجموع ألف درهم
موجودات مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
أسهم	**930,713**	**4,591**	-	**935,304**
صناديق مدارة	-	**25,146**	-	**25,146**
استثمارات في صكوك	**270,182**	-		**270,182**
المجموع	**1,200,895**	**29,737**	-	**1,230,632**

31 ديسمبر 2023	المستوى الأول ألف درهم	المستوى الثاني ألف درهم	المستوى ثالث ألف درهم	المجموع ألف درهم
موجودات مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
أسهم	690,363	6,427	-	696,790
صناديق مدارة	-	61,755	-	61,755
استثمارات في صكوك	260,403	-	-	260,403
المجموع	950,766	68,182	-	1,018,948

لا توجد تحويلات بين المستويات خلال السنة. كما لا توجد أي مطلوبات مالية يتعين تصنيفها ضمن أي من المستويات المذكورة في الجدول أعلاه.

قامت المجموعة بعمليات شراء واستثمار في الأسهم خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 بمبلغ 14,6 مليون درهم (31 ديسمبر 2023: 10,3 مليون درهم).

يلخص الجدول التالي القيمة الدفترية والقيمة العادلة للاستثمارات بالتكلفة المطفأة في 31 ديسمبر 2024، وجميعها مصنفة في المستوى الثاني من تسلسل أساليب قياس القيمة العادلة:

	القيمة الدفترية ألف درهم	القيمة العادلة ألف درهم
استثمارات بالتكلفة المطفأة		
استثمارات في صكوك	**297,082**	**279,355**

يلخص الجدول التالي القيمة الدفترية والقيمة العادلة للاستثمارات بالتكلفة المطفأة كما في 31 ديسمبر 2023، وجميعها مصنفة على أنها المستوى 2 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة:

	القيمة الدفترية ألف درهم	القيمة العادلة ألف درهم
استثمارات بالتكلفة المطفأة		
استثمارات في صكوك	**264,279**	238,091

28. الموجودات والمطلوبات المالية

يبين الجدول أدناه تصنيف المجموعة لكل فئة من فئات الموجودات والمطلوبات المالية وقيمها الدفترية كما في 31 ديسمبر 2024 و31 ديسمبر 2023.

الموجودات المالية بحسب الفئة

	2024 ألف درهم	2023 ألف درهم
الموجودات بحسب بيان المركز المالي الموحد		
الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		
موجودات مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (إيضاح 8)	**1,230,632**	1,018,948
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		
استثمارات بالتكلفة المطفأة (إيضاح 9)	**297,082**	264,279
ودائع استثمارية (إيضاح 10)	**3,425,622**	3,100,731
ذمم مدينة أخرى (إيضاح 3-27)	**270,832**	217,875
نقد وما يعادله (إيضاح 12)	**268,233**	160,923
	4,261,769	3,743,808

المطلوبات المالية بحسب الفئة

	2024 ألف درهم	2023 ألف درهم
المطلوبات بحسب بيان المركز المالي الموحد		
مطلوبات مالية بالتكلفة المطفأة		
قرض مساند (إيضاح 15)	**32,189**	32,189
الالتزامات الإيجارية (إيضاح 16)	**7,214**	2,340
حسابات دائنة ومصاريف مستحقة (إيضاح 18)	**1,831,054**	1,570,223
توزيعات أرباح مستحقة الدفع (إيضاح 15 و19)	**94**	86
مبالغ مستحقة إلى طرف ذي علاقة (إيضاح 15)	**16,530**	13,855
	1,887,081	1,618,693

إن القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة لا تختلف جوهريًا عن قيمتها العادلة في تاريخ الميزانية العمومية.

29. إدارة مخاطر رأس المال

تتمثل أهداف المجموعة عند إدارة رأس المال في حماية قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة عاملة بهدف توفير العوائد للمساهمين والفوائد لأصحاب المصلحة الآخرين.

ومن أجل الحفاظ على هيكل رأس المال أو تعديله، فقد تقوم المجموعة بتعديل مبالغ توزيعات الأرباح المدفوعة إلى المساهمين أو إعادة رأس المال إليهم أو إصدار أسهم جديدة أو بيع الموجودات لخفض الدين.

30. تقارير القطاعات

وفقًا لنهج الإدارة المتبع في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 8، يتم إعداد التقارير عن القطاعات التشغيلية وفقًا للتقارير الداخلية المقدمة إلى مجلس الإدارة (صانع القرار التشغيلي الرئيسي)، والذي يتحمل المسؤولية عن تخصيص الموارد للقطاعات التي يمكن إعداد التقارير عنها وتقييم أدائها. تتم إدارة المجموعة كوحدة واحدة، وبالتالي يرى مجلس الإدارة أن المجموعة تعمل في قطاع واحد يتمثل في عمليات سوق المال وعمليات غرفة المقاصة ذات العلاقة.

31. المساهمات الاجتماعية

لم تقدم المجموعة أي مساهمات مالية اجتماعية كبيرة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 (31 ديسمبر 2023: لا شيء).

32. ضريبة الشركات

	2024 ألف درهم	2023 ألف درهم
الضريبة الحالية:		
مصروف الضريبة تم الإعتراف بها في الربح او الخسارة	**32,954**	-
مصروف الضريبة تم الإعتراف بها في الدخل الشامل الآخر	**503**	-
الضريبة المؤجلة:		
مصروف الضريبة تم الإعتراف بها في الدخل الشامل الآخر	**826**	-
	34,283	-

في 9 ديسمبر 2022، أصدرت وزارة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة ("وزارة المالية") مرسوم بقانون اتحادي رقم 47 لسنة 2022 بشأن ضريبة الشركات والأعمال، قانون ضريبة الشركات ("قانون ضريبة الشركات") لتشريع نظام جديد لضريبة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة. أصبح نظام ضريبة الشركات الجديد ساري المفعول للفترات المحاسبية التي تبدأ في أو بعد 1 يونيو 2023.

يحدد القرار رقم 116 لسنة 2022 (الذي تم نشره في ديسمبر 2022 والذي يعتبر ساري المفعول اعتبارا من 16 يناير 2023) على أن الدخل الخاضع للضريبة الذي لا يتجاوز 375,000 درهم سيخضع لمعدل ضريبة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة صفر٪، وأن الدخل الخاضع للضريبة الذي يتجاوز 375,000 درهم سيخضع لمعدل ضريبة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 9٪. مع نشر هذا القرار، يعتبر قانون ضريبة الدخل في دولة الإمارات العربية المتحدة قد تم تشريعه بشكل جوهري لأغراض المحاسبة عن ضريبة الدخل.

لاحقًا، تم استكمال قانون ضريبة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة بعدد من قرارات مجلس الوزراء في دولة الإمارات العربية المتحدة (القرارات). توفر هذه القرارات والتوجيهات التفسيرية الأخرى لسلطة الضرائب الاتحادية في دولة الإمارات العربية المتحدة تفاصيل هامة تتعلق بتفسير قانون ضريبة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهي ضرورية لتقييم أثر قانون ضريبة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة على الشركة بشكل كامل.

تخضع المجموعة لأحكام قانون ضريبة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة اعتبارا من 1 يناير 2024، وقد تم احتساب الضريبة الحالية حسب الاقتضاء في البيانات المالية الموحدة للسنة المالية التي تبدأ في 1 يناير 2024.

سيخضع الدخل الخاضع للضريبة للمجموعة لأغراض ضريبة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة لمعدل 9٪ من ضريبة الشركات. في ٢٤ نوفمبر ٢٠٢٣، أصدرت وزارة المالية ("وزارة المالية") القانون الاتحادي رقم (٦٠) لسنة ٢٠٢٣، الذي يعدّل أحكاماً محددة من قانون ضريبة الشركات لتسهيل تطبيق ضريبة الحد الأدنى المحلية في المستقبل بموجب قواعد ركيزة ٢ لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

من غير المتوقع حاليا أن تخضع عمليات المجموعة في الإمارات العربية المتحدة لِمعدل ضريبة الحد الأدنى العالمي البالغ 15%. كما في 31 ديسمبر 2024، لم يتم تشريع الركيزة الثانية بعد بشكل جوهري في الإمارات العربية المتحدة. ومن المتوقع أن تقدم وزارة المالية مزيدًا من التفاصيل حول التشريع. نقوم بمراقبة التطورات التشريعية عن كثب وسنقدم الإفصاحات اللازمة بعد مزيد من الإعلانات.

فيما يلي تسوية رسوم السنة مع الخسارة قبل الضريبة:

	2024 ألف درهم	2023 ألف درهم
الربح قبل الضريبة للسنة	**409,323**	329,583
ضريبة بمعدل ضريبة الشركات في الإمارات العربية المتحدة بنسبة 9٪ (2023: 0%)	**36,839**	-
التأثير الضريبي للدخل القابل للخصم في تحديد الربح الخاضع للضريبة	**(3,851)**	-
التأثير الضريبي للخصم القياسي	**(34)**	-
مصروف الضريبة تم الإعتراف بها في الربح او الخسارة	**32,954**	-
مصروف الضريبة تم الإعتراف بها في الدخل الشامل الآخر	**503**	-

إن معدل الضريبة الفعلي 8,2% (2023: 0%). يعود مؤشر سعر دلتا لمعدل الضريبة الفعلي على أساس سنوي إلى تطبيق نظام الضريبة على الشركات الجديد المعمول به في دولة الإمارات العربية المتحدة.

الضريبة المؤجلة

بالإضافة إلى المبلغ المحمل في بيان الربح أو الخسارة، تم الإعتراف بالمبلغ التالي المتعلق بالضريبة في الدخل الشامل الآخر:

	2024 ألف درهم	2023 ألف درهم
مصروف الضريبة المؤجلة المتعلقة بتغيرات القيمة العادلة للموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**826**	-
	826	-

استنتجت المجموعة إلى أن هناك تأثير ضريبي مؤجل في شكل الاعتراف بالتزامات الضريبة المؤجلة بمبلغ 0,8 مليون درهم كما في تاريخ التقرير. بلغ رصيد التزامات الضريبة المؤجلة المتعلق بفرق مؤقت 9,2 مليون درهم (2023: لا شيء). تم تسجيل الالتزام المؤجل فيما يتعلق باختيار الحق بموجب المادة 20 (3) من قانون ضريبة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة.

33. أحداث لاحقة

لم تظهر أي أحداث لاحقة لتاريخ بيان المركز المالي كان يمكن أن يكون لها تأثير جوهري على المبالغ المدرجة في البيانات المالية الموحدة كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024.

Mezzanine Floor
Dubai World Trade Centre (Rashid Tower)
Sheikh Zayed Road
P.O. Box: 9700
Dubai, United Arab Emirates

dfm.ae